الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور-خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

القسم : علوم اجتماعية

الرقم التسلسلي: /.ش.ع.اج./ق.ع .اج/ك.ع.اج.ان/2024

العمل الموازي للأستاذ الجامعي و تأثيره على الأداء البيداغوجي

" المحاماة أنموذجا "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة : علم الاجتماع ،تخصص : علم اجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالب:

عبد السلام كرفاص

إشراف الأستاذة :

د/ راضية لبرش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوبكر بن عمران	أستاذ محاضر – أ–	عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
راضية لبرش	أستاذ محاضر – أ–	عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
عادل زرمان	أستاذ محاضر – ب–	عباس لغرور –خنشلة–	ممتحنا

السنة الجامعية :

2024-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور-خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

القسم : علوم اجتماعية

الرقم التسلسلي: ..... /.ش.ع.اج./ق.ع .اج/ك.ع.اج.ان/2024

العمل الموازي للأستاذ الجامعي و تأثيره على الأداء البيداغوجي

" المحاماة أنموذجا "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة : علم الاجتماع ،تخصص : علم اجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالب:

عبد السلام كرفاص

إشراف الأستاذة :

د/ راضية لبرش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوبكر بن عمران	أستاذ محاضر – أ–	عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
راضية لبرش	أستاذ محاضر – أ–	عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
عادل زرمان	أستاذ محاضر – ب–	عباس لغرور –خنشلة–	ممتحنا

السنة الجامعية :

2024-2023

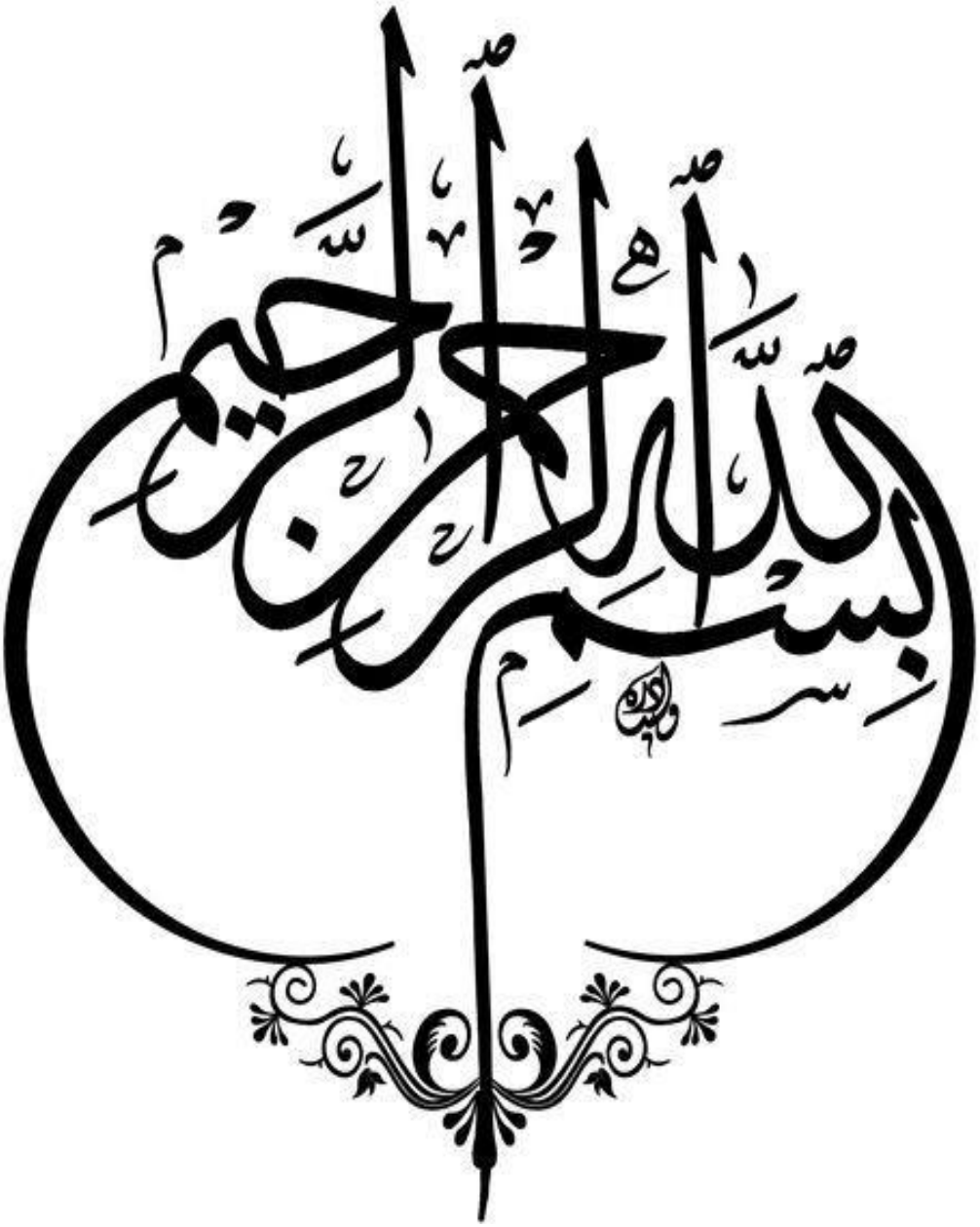
بسم الله الرحمن الرحيم

شُكرٌ وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق و أعاننا على إتمام هذا العمل

ها أنا أخْطُو خُطُوَاتِي الأخيرة في الحياة الجامعية بعد أعوام

قضيتها في جامعة عباس لغرور خنشلة .

و قبل أن أمضي أقدم أسمى عبارات الشكر والامتنان

والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أنبل رسالة في الحياة ،

إلى مشرفتي الأستاذة : راضية لبرش

على حسن مرافقتها و توجيهاتها القيمة .

و إلى جميع أساتذتي بكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية .

جزاكم الله خيرا

الطالب : عبد السلام كرفاص

فهرسة المحتويات

فهرسة المحتويات

شكر وعرفان	/
فهرسة المحتويات	/
فهرس الجداول	/
فهرس الاشكال و الرسومات البيانية	/
الملخص باللغة العربية	118
الملخص باللغة الإنجليزية Abstract	119
مقدمة	أ
الفصل الأول : موضوع الدراسة	**الصفحة**
1 - إشكالية الدراسة	4
2 - فرضيات الدراسة	6
3- أسباب اختيار موضوع الدراسة	8
4- أهمية الدراسة	8
5- أهداف الدراسة	9
6- تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة	10
7 - الدراسات السابقة	15
8- المقاربة النظرية	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: العمل الموازي نشأته و عوامل بروزه ز أهم آثاره	**الصفحة**
تمهيد	24

1- نشأة العمل الموازي	24
2- مختلف التسميات المطلقة على ظاهرة العمل الموازي	26
3- خصائص العمل الموازي	27
4- عوامل بروز العمل الموازي	28
5- الآثار و الانعكاسات المترتبة عن العمل الموازي	32
6- السياسات المنتهجة لمواجهة العمل الموازي في الجزائر	35
7- العلاقة بين العمل الموازي و العمل الرسمي	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث : الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي و أهم النظريات المفسرة للتعليم العالي	
تمهيد	43
1- خصائص الأستاذ الجامعي	43
2 – مهام الأستاذ الجامعي	46
3- تقويم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي	51
4- النظريات المفسرة للتعليم العالي	53
خلاصة الفصل	60
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	62
1 – مجالات الدراسة	62
2 - منهج الدراسة	65
3- مجتمع البحث	65

4- أدوات جمع البيانات	66
5 – الأساليب الإحصائية	68
7 - خلاصة الفصل	69
الفصل الخامس: عرض و تحليل و مناقشة النتائج	
أولا: عرض البيانات إحصائيا و تحليلها و تفسيرها	71
1 - عرض و تحليل البيانات الشخصيات لأفراد مجتمع البحث	71
2- عرض و تحليل و تفسير بيانات أسئلة المقابلة	76
ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة	90
1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	90
2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	93
3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية	96
ثالثا : النتائج العامة للدراسة	98
خاتمة	101
قائمة المصادر و المراجع	104
الملاحق	110

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الجنس	1	71
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير السن	2	72
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الحالة العائلية	3	73
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية	4	74
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الأقدمية في المحاماة	5	75
يوضح ما إذا كانت المحاماة تحقق للمبحوث مكانة اجتماعية	6	78
يوضح إذا كان مدخول المحاماة أفضل	7	79
يوضح أي العملين انتفع به : المحاماة أو التدريس ؟	8	80
يوضح إذا كان الوقت يسمح بإتمام المقرر الدراسي	9	82
يوضح الطريقة المعتمدة في شرح مفردات المقياس	10	84
يوضح عدد المقالات العلمية الوطنية في مجال التخصص خلال العام	11	86
يوضح انضمام المبحوث في فريق بحثي خلال مساره المهني و عدمه	12	87
يوضح المشاركة في مؤتمرات دولية داخل و خارج الوطن من عدمها	13	88
يوضح الإشراف على تخرج الطلبة ضمن تخصصه	14	88

فهرس الأشكال والرسومات البيانية

عنوان الشكل	الرقم	الصفحة
نموذج متغيرات الدراسة	1	7
دائرة نسبية توضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الجنس	2	71
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير السن	3	72
دائرة نسبية توضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الحالة العائلية	4	73
مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية	5	74
مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الأقدمية في المحاماة	6	75

مقـــدمـة

يشهد العالم تطورات حديثة متسارعة في جميع المجالات ، فقد أضحى تقدم الأمم مرهونا بما تمتلكه من معرفة و ثروة بشرية مثقفة قادرة على الإبداع والإنتاج و المنافسة وتحقيق التنمية في شتى المجالات .

و يعد التعليم الجامعي حجر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة و التقدم الحضاري للمجتمع .

حيث تسعى الجامعات بوصفها مؤسسات علمية و تربوية إلى تحقيق العديد من الأهداف في الجانب الأكاديمي و البحثي و تنمية المجتمع .

لذلك فإن المنظمات الحديثة تعتمد على مخرجات التعليم العالي التي تمتاز بالجودة والأداء المتميز.

الأمر الذي دفع بالعديد من الدول لبذل مجهودات كبيرة بهدف تطوير التعليم العالي و تحسين جودته لضمان الكفاءة و تحقيق أهداف الجامعة .

إن تحقيق أهداف الجامعة يعتمد بالدرجة الأولى على مدى كفاءة وفاعلية الأستاذ الجامعي

وفي هذا إشارة واضحة لأهمية دور الأستاذ الجامعي في التطوير النوعي للتعليم الجامعي، و ذلك استنادا للأدوار و المسؤوليات الموكلة إليه ، و التي تمثل جوهر و لب مجالات الجودة في التعليم .

إلا أن هنالك بعض الأساتذة الجامعيين من لا يكتفون بالعمل البيداغوجي و إنما يلجؤون للعمل الموازي و تختلف الدوافع وراء ذلك ، مما قد يؤثر على أدائهم البيداغوجي .

و من هنا جاءت دراستنا لمعرفة مدى تأثير العمل الموازي للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي.

و ضمن هذا المسعى فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول .

الفصل الأول : وفيه تم التطرق إلى موضوع الدراسة و يتناول إشكالية الدراسة التي يعتبر تحديدها من أهم الخطوات التي تبلور موضوع الدراسة فضلا عن تحديد فرضيات الدراسة، والمبررات الأساسية التي دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع و كذلك إبراز أهمية الدراسة و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما تم أيضا تحديد مفاهيم الدراسة بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الراهنة كما تم عرض المقاربة النظرية .

أما **الفصل الثاني** و المعنون بـ: العمل الموازي نشأته و عوامل بروزه و أهم آثاره ، فقد تناول نشأة العمل الموازي ، مختلف التسميات المطلقة على ظاهرة العمل الموازي ، خصائصه ، عوامل بروزه ، أهم الآثار المترتبة عنه ، السياسات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة العمل الموازي ، علاقة العمل الموازي بالعمل الرسمي .

و فيما يخص **الفصل الثالث** فقد عنون بـ : الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي و أهم النظريات المفسرة للتعليم العالي ، و قد اشتمل على العناصر التالية : خصائص الأستاذ الجامعي ، مهامه ، تقويم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي ، النظريات المفسرة للتعليم العالي .

بينما **الفصل الرابع** تم التطرق فيه للإجراءات المنهجية للدراسة و التي تضمنت مجموعة من العناصر تمثلت في : مجالات الدراسة و المنهج المتبع و تحديد مجتمع الدراسة و وصف خصائص أفراد مجتمع البحث ، و أداة جمع البيانات و أساليب المعالجة الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الإحصائية .

أما **الفصل الخامس** فقد عنون بـ : عرض و تحليل المعطيات البيانية و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة ، حيث تضمن العناصر التالية : عرض بيانات أداة المقابلة و تحليلها و تفسيرها ، ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء كل من الفرضيات الدراسات السابقة و المقاربة النظرية .و في الأخير تم استخلاص النتائج العامة للدراسة .

وصولا لخاتمة تضمنت أهم النتائج ، إضافة إلى جملة من الاقتراحات و التوصيات .

1- إشكالية الدراسة

2- فرضيات الدراسة

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة

4- أهمية الدراسة

5- أهداف الدراسة

6- تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة

7- الدراسات السابقة

8- المقاربة النظرية

1- إشكالية الدراسة :

يعد التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي تساهم في بناء و تنمية المجتمع ، كونه يمثل قمة الهرم التعليمي ، فهو آخر و أرقى مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها المتعلم ، إذ أن هذه المرحلة تكسبه مؤهلات ومهارات عالية تحقق له الرؤية العلمية لمختلف القضايا ، كما تمنحه مكانة اجتماعية مرموقة .

و تحرص مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاتها من خلال ما تقدمه أبحاث ودراسات نظرية و تطبيقية على أرض الواقع على النهوض بالمجتمع و السعي إلى تطويره في كل المجالات .

فللجامعة أدوار مختلفة و متعددة أهمها : الدور البيداغوجي الذي يمتهنه الأستاذ الجامعي .

و يمثل الأستاذ الجامعي أهم عناصر منظومة التعليم العالي ، فهو أحد مقومات العملية التعليمية و دعامة أساسية من دعائمها ، إذ أنه يسعى جاهدا إلى تحقيق الأهداف المسطرة للجامعة التي ينتمي إليها ، و السهر على السير الحسن للعمل داخلها ، و ذلك من خلال الأدوار المختلفة المنوطة إليه و المتمثلة أساسا في : التدريس و البحث العلمي و خدمة المجتمع .

إلا أن عمل بعض الأساتذة الجامعيين لم ينحصر في القطاع الرسمي فقط ، بل تجاوزه إلى القطاع غير الرسمي و هو ما يعرف بالعمل الموازي ، حيث يتمثل العمل الموازي أو غير الرسمي في تلك الأنشطة التي لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي تحددها الدولة لمزاولة نشاطها ، بحيث تتميز هذه الأخيرة بأنها غير مسجلة و غير مراقبة من طرف الدولة .

و من الممكن أن يلجأ الأستاذ الجامعي إلى العمل الموازي بحثا عن دخل مادي إضافي ، بهدف تحسين ظروفه المعيشية لتحقيق الاستقرار المادي ، و هذا من أجل توفير حياة كريمة له و لأفراد أسرته .

فالأستاذ الجامعي إلى جانب قيامه بمهامه البيداغوجية من تدريس و إنجاز للبحوث العلمية و المشاركة في الملتقيات و الأيام الدراسية و كذلك الإشراف على الطلبة وتوجيههم ، فإنه قد يقوم بمهام أخرى غير أكاديمية ،كأن يشغل مناصب إدارية فقد يكون عميدا للكلية أو نائب عميد أو رئيس قسم أو أن يؤدي عملا آخر غير رسمي .

فبعض الأساتذة الجامعيين يزاولون مهاما أخرى موازاة مع مهامهم الأصلية بالجامعات ، فقد تجدهم ضمن هيئات المحامين أو هيئات المحاسبين أو غيرها ، فهم بذلك يقومون بالجمع بين مهنة التدريس في الجامعات و بين أعمال أخرى .

و هذا ما يجعل الأستاذ الجامعي يواجه ازدواجية في ممارسة عمله الأكاديمي و العمل الموازي على اختلاف

طبيعة كل عمل و ما يتطلبه ، مما قد يؤثر على أدائه البيداغوجي .

خصوصا و أن مهنة التدريس تعد من بين المهن التي تتطلب الكثير من الجهد و الوقت نظرا لكثرة مسؤولياتها ومتطلباتها .

فمن بين الغايات السامية والأهداف النبيلة لمهنة التدريس في غرس القيم الاجتماعية للناشئ ، و بناء شخصية المتعلم ، وتنمية قدراته ومواهبه ، وجعله عنصرا فاعلا في المجتمع و بالتالي إعداد المواطن الصالح المحافظ على هويته، وانتمائه من أجل النهوض بالمجتمع ، و تقدمه في شتى المجالات .

و على هذا الأساس يعتبر التدريس بين من المؤشرات الهامة لمعرفة مدى تقدم المجتمعات .

و عليه فإن مهنة التدريس تعد مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الأستاذ تتطلب منه بذل جهد أكبر في سبيل تحقيق الهدف منها . فالأستاذ الجامعي ملزم بتحضير المحاضرات و تقديمها و إعداد مواضيع الامتحانات وتقييم الطلبة و غيرها من المسؤوليات و المهام .بهدف تطوير كفاءات الطلبة ، و تزويدهم بأحدث المعارف و المهارات و أنفعها في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي يشهدها العالم حديثا بفعل التطورات التكنولوجية .

و نظرا لتعدد عمل الأستاذ الجامعي فمن الممكن أن يؤثر ذلك على أدائه البيداغوجي .

و مما لا شك فيه أن العامل الرئيسي الذي قد يتسبب في ذلك هو ضيق الوقت أو عدم استغلال الوقت المخصص للعمل الرسمي ، مما قد ينتج عنه جهد أكبر أثناء أداء الأستاذ الجامعي للأعمال التي يقوم بها بسبب اختلاف طبيعة كل عمل عن الآخر.

و على هذا الأساس و بناء على الطرح السابق حاولنا في دراستنا هذه ، تسليط الضوء على تأثير العمل الموازي للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي .

و سيتم التطرق إلى هذا الموضوع لتوضيح العلاقة بين متغيريْه الأساسيْن وهما : العمل الموازي للأستاذ الجامعي من جهة و الأداء البيداغوجي من جهة أخرى .

- و من هنا تتحدد معالم الإشكالية البحثية في التساؤل الرئيسي التالي :

- هل يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي (المحاماة) على أدائه البيداغوجي ؟

و تندرج عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية ؛ في محاولة منا للإحاطة بجميع جوانب الموضوع و تبسيط أجزائه بغية القدرة على التحكم في زواياه البحثية المتعددة ، و هي كالآتي :

1- هل يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس ؟

2 - هل تؤثر ممارسة الأستاذ الجامعي للعمل الموازي (المحاماة) على أدائه البيداغوجي في مجال البحث ؟

3 – هل يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف ؟

2- فرضيات الدراسة :

- الفرضية الرئيسية :

- تؤثر ممارسة الأستاذ الجامعي للمحاماة على أدائه البيداغوجي (التدريس ،البحث ، الإشراف) بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة .

- الفرضيات الفرعية :

- الفرضية الفرعية 1 :

- يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس

و نكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية :

- التخطيط للدرس و تنفيذه .
- تقييم الطلبة .
- الانضباط في الحضور لحصص التدريس .
- **الفرضية الفرعية 2** :
- تؤثر ممارسة العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي في عمل على أدائه البيداغوجي في مجال البحث .

و نكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية :

- نشر مقالات علمية .
- المشاركة في أيام دراسية و مؤتمرات دولية .
- **الفرضية الفرعية 3 :**
- يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف .

و نكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية :

- الإشراف على مواضيع التخرج .

- توجيه الطلبة .

- نموذج توضيحي لمتغيرات الدراسة :

الشكل رقم (1): يبين نموذج متغيرات الدراسة

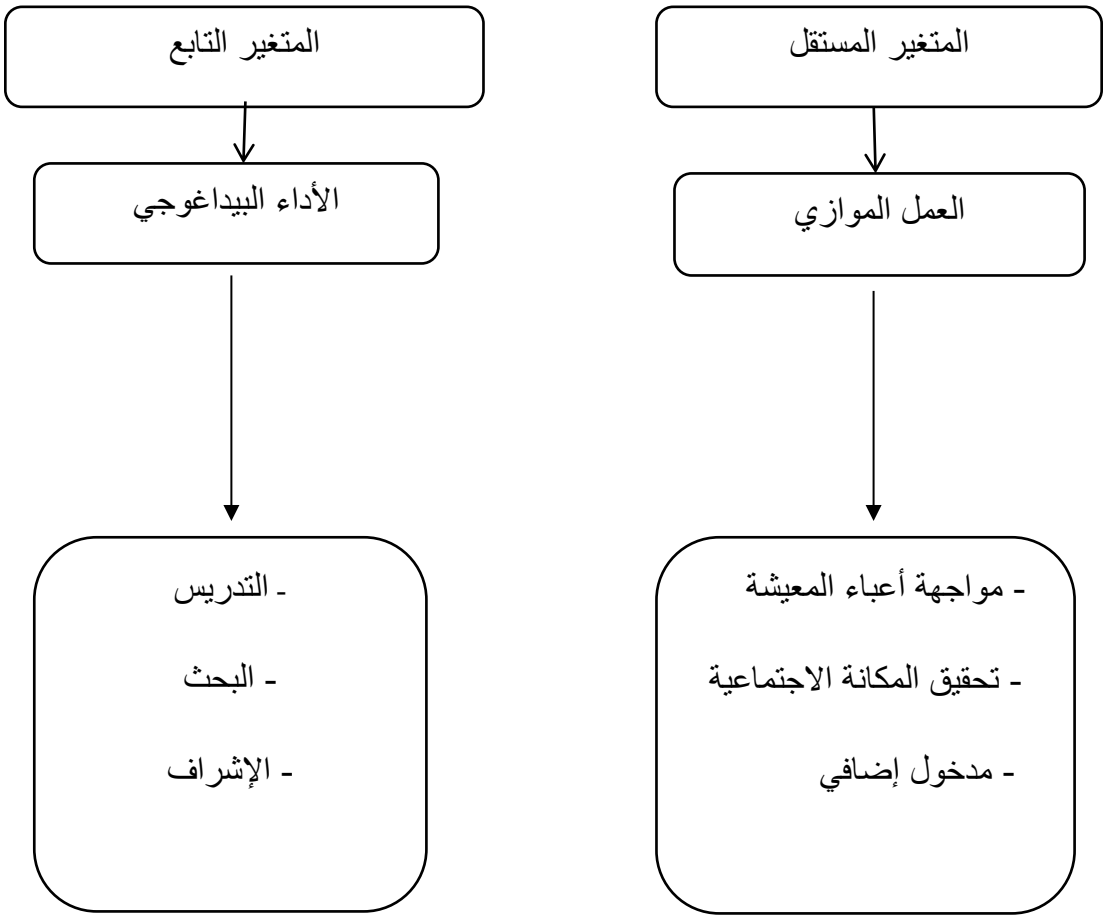

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة :

تعتبر مرحلة اختيار الموضوع من بين أهم مراحل الدراسة العلمية ، لكونها تعكس مدى قدرات و طموحات الطالب في إنجازه لهذا البحث العلمي ، و ترجع أسباب اختيار موضوعنا إلى عدة أسباب ، و منها :

أ/ أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية و الميل لدراسة الموضوعات ذات الصلة بالمجتمع .

- الرغبة في فهم ظاهرة العمل الموازي من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بينه و بين الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

ب/ أسباب موضوعية :

- حداثة الموضوع و أهميته في الدراسات السوسيوتنظيمية لكونه يمس أهم فئة في المجتمع و أكثرها تأثيرا ، ألا و هي الأستاذ الجامعي ، مما يستوجب التعمق أكثر في الموضوع للإلمام بمختلف جوانبه .

- القيمة العلمية للموضوع لكونه يتناول ظاهرة قلما تم التطرق لها في الحقل السوسيولوجي .

- إلقاء الضوء على ضرورة الاهتمام بالأستاذ الجامعي باعتباره موردا بشريا منتِجا ، نظرا لدوره في تحقيق التنمية داخل المجتمع .

- انتشار ظاهرة مزاولة الأستاذ الجامعي لعمل موازٍ داخل المجتمع .

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتلاءم مع التخصص العلمي للطالب لأن موضوع الدراسة أحد أهم مواضيع علم اجتماع تنظيم و عمل .

4- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع في أهمية البعديْن محلا الدراسة و المتمثلان في :**العمل الموازي و الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي** و أهمية العلاقة بينهما .

- يعتبر موضوع العمل في قطاعيْن مختلفيْن في الوقت نفسه ، أحدَ أهم المواضيع الحديثة مما يعكس أهمية الموضوع .

- تسليط الضوء على تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي مما يسهل على متخذي القرار التدخل لمعالجة الموضوع .

- تفيد في معالجة المشكلات و المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أعلى جودة في

أدائهم البيداغوجي .

- يعكس هذا البحث صورة واقعية بحكم أنه ينطلق من حقائق واقعية مستمدة من الواقع المعيش .

- يعد هذا البحث مرجعا علميا يستفيد منه الباحثون في هذا المجال .

و كما تتجلى أهمية الدراسة في النتائج المتوصل إليها و ما سوف نطرحه من مقترحات و توصيات ، قد تستفيد منها جميع الأطراف الفاعلة في الجامعة ، من خلال التعرف على مدى تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي ، و بهذا نلفت الانتباه إلى أهمية تحسين الأداء البيداغوجي .

5- أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص الأهداف التي نهدف للوصول إليها و تحقيقها من خلال هذه الدراسة ، فيما يلي :

- تحسيس مؤسسات التعليم العالي بالدور الحيوي الذي يلعبه الأستاذ الجامعي باعتباره أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الجامعة و بلوغ غاياتها و تحقيق دورها داخل المجتمع .

- محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين العمل الموازي و الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

- محاولة دراسة الأدبيات المختلفة لمفهوم العمل الموازي .

- محاولة دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور العمل الموازي في الجزائر.

- محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار العمل الموازي (سواء كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها) .

- الخروج بتوصيات لازمة يمكن أن تساهم في تحسين مستوى الأداء لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية .

6- تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة :

لأن المفاهيم هي بمثابة المفاتيح لأي علم من العلوم ، فسنتناول المفاهيم الأساسية في دراستنا بهدف التحكم في توظيفها و استخدامها .

1/ العمل الموازي :

أ / تحديد مفهوم العمل لغة :

يُعَرَّف العَمَلُ لغة على أنه : " **المِهْنَةُ والصَّنْعَةُ والحِرْفَةُ، يَعْمَلُ عَمَلًا أيْ: فَعَلَ فِعْلًا، ويأْتي بِمعنى إِحْداثِ الشَّيْءِ وإِيجادِهِ، و الجَمْعُ: أَعْمالٌ.**"[1]

و هنا نجد أن العمل يقصد به اشتغال صنعة أو مهنة أو حرفة معينة بإنتاج شيء ما

بـ / تحديد مفهوم العمل اصطلاحا : يعرف العامل حسب التشريع في الجزائر بأنه : " **كل شخص يعيش من حاصل عمله و لا يستخدم لمصلحته عمالا آخرين في نشاطه المهني** " [2]

أي أن العمل هو النشاط الذي يبذله الشخص دون الاستعانة بغيره

جـ / التعريف الإجرائي للعمل : العمل هو ذلك المجهود البشري العقلي أو العضلي أو كلاهما معا ، الذي يبذل لقاء أجر معين في سبيل إنتاج سلع و خدمات لمصلحة المجتمع لتحقيق أغراض نافعة ، و العمل ظاهرة تخص الإنسان دون الحيوان أو الجماد

د / تعريف العمل الموازي :

تعددت تعاريف العمل الموازي بتعدد المعايير المستخدمة حسب اختلاف الإيديولوجية التي تعتمدها الدولة ، و نعرض فيما يلي بعض التعريفات التي تناولته :

يرى " **فيتو تانزي** " **أن العمل الموازي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات لضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية** " [3]

أي أن العمل الموازي هو مجموعة المداخيل التي لم يصرح بها في مصلحة الضرائب و التي لم تحتسب في المداخيل القومية .

---

[1]- ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ج 4 ، دار الفكر، دمشق ، (سوريا)، ط1 ، 1979، ص : 145

[2]- محمد الصغير بعلي ، تشريع العمل في الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط1 ، 1992 ، ص : 13

[3]- علي حسين الحسن ، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه مثال سورية ، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 4 جوان 2014، ص : 31 .

كما يعرف العمل الموازي على أنه : " **العمل غير الرسمي و يسمى أيضا باقتصاد الظل و العمل الخفي، بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية بسبب عدم إعلانه بأقل من القيمة الحقيقية للسلطات الضريبية** "[1]

يفهم من هذا التعريف أن للعمل الموازي مسميات أخرى كالعمل غير الرسمي و اقتصاد الظل و العمل الخفي ، و رغم أنه يمثل جزءا من الدخل القومي ، إلا أنه لا يتم احصاؤه لأن أصحابه لا يعلنون عنه .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى تعريف يخدم دراستنا ، و المتمثل في أن العمل الموازي أو العمل غير الرسمي أو الخفي هو : القيام بأنشطة مشروعة لكنها تفتقد للتصريح و الإعلان عن المداخيل و الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية .

2/ الأستاذ الجامعي :

يعرف الأستاذ الجامعي على أنه : "**محور الارتكاز في منظومة التعليم الجامعي بحثا وتعليما وخدمة للمجتمع ومشاركته في التطور الشامل ، وهو العمود الفقري في تقدم الجامعة وهو مفتاح كل إصلاح وأساس كل تطوير، وعلى كفاءته وإنتاجه يتوقف نجاح الجامعة**"[2].

يشير هذا التعريف لأهمية الأستاذ الجامعي في المنظومة التعليمية الجامعية باعتباره أحد ركائزها و عليه يتوقف نجاح الجامعة من عدمه

كما يعرف بأنه: " **مكانة علمية، ووظيفة أكاديمية في آن واحد، يحصل عليها من لديه مؤهلات أكاديمية، مثل الإجازة الجامعية أو درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، ولديه خبرة مميزة في التعليم والتدريس والإشراف والبحث العلمي والتأليف** ."[3]

هذا التعريف يركز على خصائص الأستاذ الجامعي فهو يمتلك مؤهلات أكاديمية و لديه خبرة في التدريس و البحث العلمي و التأليف

و يعرف أيضا: " **كل من يعمل ويشغل وظيفة مدرس، أستاذ مساعد، أو أستاذ في أحد الجامعات المعترف بها أو ما يعادل هذه المسميات في الجامعات التي تستعمل مسميات مغايرة** ." [4]

أي أن الأستاذ الجامعي هو من يمارس مهنة التدريس داخل الجامعة ، و هذا التعريف يحصر دور الأستاذ

[1] - عاطف وليم اندراوس ، اقتصاد الظل ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ط1 ، 2005، ص : 13 و 14.

[2] - صالح عبد العزيز التربية وطرق التدريس ، دار المعارض، القاهرة(مصر) ، ط1 ، د ت، ص 76

[3] - أحمد مصطفى حليمة جودة العملية التعليمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1 ، 2015 ، ص: 120

[4] - زيتون عايش محمود، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1، 1995، ص : 68

الجامعي في التعليم دون غيره من الأدوار و الوظائف و المهام .

و من خلال ما سبق يعرف الأستاذ الجامعي بأنه عضو فعال في العملية التعليمية حامل الشهادة معينة داخل الجامعة، ومن مهامه نقل المعارف والمعلومات للطلبة الجامعيين بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم .

3/ الأداء البيداغوجي :

يمكن تجزئة مصطلح الأداء البيداغوجي إلى جزأين : الأداء و البيداغوجيا .

أ- تحديد مفهوم الأداء لغة : مصطلح الأداء مصطلح متعدد الجوانب والأبعاد لارتباطه و تداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم مشابهة له، وهذا ما يفسر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومه .

إن مصطلح الأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة (Performance) ، ويمكن إعطاؤه المعاني التالية : " **الأداء مصدر للفعل أدى، يُقال أدى الشيء: قام به، والدين قضاه، والصَّلَاةُ، قَامَ بِمها فِي وَقْتِهَا، وَالشَّهَادَةُ: أدلى بها، و الأداء: التأدية .**"[1]

أي أن الأداء لفظ مشتق من الفعل أدى ، و أداء الشيء يعني : القيام به .

ب / تحديد مفهوم الأداء اصطلاحا :

من أهم التعريفات لمصطلح الأداء أنه : " **ما يصدر عن الفرد من سلوك لفظي أو مهاري وهو يستند إلى خلفية معرفية ووجدانية معينة ، و هذا الأداء يكون عادة على مستوى معين يظهر منه قدرة الفرد أو عدم قدرته على عمل ما .**" [2].

يفهم من هذا التعريف أن الأداء قد يكون لفظيا أو مهاريا ، يدل على مدى قدرة الفرد على إنجاز عمل معين .

كما يعرف بأنه : " **الإنجاز الفعلي أو الحقيقي المعروف للقدرات الفكرية الكامنة ويذهب التربويون إلى أن الأداء هو السلوك الملاحظ في موقف معين وتعلم يستدل عليه عن ملاحظته أداء الفرد** " [3].

و عليه فالأداء يعرف بأنه الإنجاز الفعلي القابل للملاحظة في موقف ما .

ويُعرِّفه آخرون بأنه : " **الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة .**"[4] أي أن الأداء هو سلوك يحدث استجابة لمهمة معينة .

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب : مادة (أدى) ، مجلد 1، دار صادر، بيروت(لبنان) ، ط1 ، 2009 ، ص: 15.

[2]- محمد الدين الفيروز الأبادي، القاموس المحيط ، مجلد 1 دار الحديث، القاهرة (مصر) ، ط1 ، 2007، ص: 43

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط4 ، 2007 ، ص : 10

[4]- أبو حسين سامي أحمد ، الارتقاء بفاعلية هيئة التدريس، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1 ، 2014، ص: .10

ج- الأداء البيداغوجي :

يعرف الأداء البيداغوجي بصفة عامة على أنه :

" مدى تطبيق الأستاذ لمعايير المقاربة بالكفاءة من استراتيجيات التدريس وأساليب التقويم وذلك بملاحظة حصة تعليمية كاملة باستخدام شبكة الملاحظة ." [1]

أما الأداء البيداغوجي بالجامعة فيعرف بأنه : **" درجة أو مستوى الممارسة التعليمية فيها و مدى تحقيقها للأهداف العامة ، مع التركيز بالأخص على أداء هيئة التدريس باعتبارها المورد الأساسي في المهمة التعليمية مع عدم إغفال الدور الوسيط للأطراف الناشطة من المستخدمين ."**[2]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الأداء يتجسد بمستويات الكفاءة والفعالية التي تحققهما المؤسسة، حيث يقصد بالكفاءة القدرة على الاستخدام الأمثل للوسائل دون المساس بالأهداف المسطرة وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة في ذلك .

أما الفعالية فيقصد بها مدى بلوغ الأهداف المسطرة و تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة و الأهداف المُسَطَّرة .

4- المحاماة :

إن مهنة المحاماة تعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العدالة ، حيث تسعى إلى تحقيق العدالة من خلال حماية و حفظ الحقوق مستمدا سلطته من القانون و القضاء . و سنحاول التعريف بها .

أ/ تحديد مفهوم المحاماة لغة :

المحاماة مصدر للفعل حمى ، **" حمى الشيء حميا و حمى و حماية و محمية : منعه و دفع عنه و حاميت عنه محاماة و حماء ."** [3]

ب / تحديد مفهوم المحاماة اصطلاحا :

يطلق على من يمارس مهنة المحاماة بالمحامي ، و يعرف بأنه : **" الرجل الأقدر على التعبير عن وجهة نظر موكله القانونية و دعمها بالأدلة و الحجج النظامية كما أنها تعتبر من المهن الحديثة في العالم العربي و الإسلامي ."**[4]

---

[1]- نسرين قسومي و نذير محمد ، واقع الأداء البيداغوجي في ظل المقاربة بالكفاءات في المدارس الابتدائية الجزائرية ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، 2017 ، ص : 77

[2]- حنان الشطيبي ، الحركة النقابية العمالية بالجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في تسيير الموارد البشرية ،جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر) ، 2010 ، ص : 137

[3]-ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، ج4 ، ص : 215

[4]- محمود توفيق إسكندر ، المحاماة في الجزائر مهنة و مسؤولية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، ط1 ، 1998 ، ص : 20

إن المحامي هو عضو من أعضاء سلك العدالة ، و هو ذلك الشخص الذي يتولى المرافعة و الدفاع في الخصومات أمام العدالة ، لهذا فإن مهنة المحاماة تعتبر من المهن الحرة التي تحتل مكانة مرموقة داخل المجتمع ، لأنها تساهم في تبيين الحق و إظهاره و تدعم حقوق الإنسان و إنصاف المظلوم و الدفاع عنه بإظهار الحقيقة و هي تسهم في تحقيق العدالة .

ج/ التعريف الإجرائي للمحاماة :

المحاماة هي مهنة ذات رسالة نبيلة ،تهدف لتقيق العدالة بإظهار الحقيقة و هي قائمة على مساعدة الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين بالدفاع على حقوقهم .

7- الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة مرجعا هاما بالنسبة للطالب الجامعي المقبل على إنجاز بحث علمي ، فمن خلالها يبني تصوره النظري لموضوعه .

و لإعداد هذه المذكرة تمت الاستعانة بدراسات سابقة ، نذكر منها :

الدراسات المحلية الجزائرية :

الدراسة الأولى :

دراسة سليمة حفيظي

بعنوان : **ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي بين الأكاديمي و الإداري و انعكاساته على جودة آدائه الجامعي** - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

حيث انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده :

- ما هي انعكاسات ممارسة الأستاذ الجامعي لدوريْه الأكاديمي و الإداري في نفس الوقت على جودة أدائه الجامعي ؟

و على ضوء هذا التساؤل صيغت الفرضية التالية :

- تنعكس ممارسة الأستاذ الجامعي للدوريْن الأكاديمي و الإداري في نفس الوقت سلبا على جودة أدائه الجامعي .

و لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، أما عينة الدراسة فتكونت من 125 أستاذا جامعيا ممارسا لمهام و مسؤوليات إدارية بجامعة محمد خيضر بسكرة ، حيث أجرت مسحا شاملا شمل كل مفردات مجتمع الدراسة ، و تمثلت أداة البحث في استمارة مكونة من 54 فقرة ، موزعة على 4 بنود حسب فرضيات الدراسة ، و بعد عرض تحليل بيانات الدراسة و مناقشة نتائجها في ضوء المقاربة النظرية المتبناة ، فقد خلصت الدراسة إلى النتيجة العامة و المتمثلة في : أن ازدواجية الدور التي طرحت في الفرضية الرئيسية للدراسة و توقعت الباحثة أنها ستنعكس سلبا على جودة الأداء الجامعي للأستاذ الجامعي لم تتحقق بنسبة كبيرة ، فعلى الرغم من القصور المسجل في في جوانب من أدواره كمدرس و مشرف و موجه و باحث و إداري ، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يكون أداؤه الجامعي متوفرا على جودة نوعية ، يتوقع أن يحسن و يطور فيه من خلال التنمية المهنية بأساليبها المختلفة .

نقاط التقاطع :

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في جوانب عديدة ، أهمها أنها تناولت أحد متغيرات الدراسة

و هو المتغير التابع و المثمثل في الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

كما استعملت كلتا الدراستيْن المنهجَ الوصفي في التحليل .

و كذلك مؤسسة الدراسة حيث أن كلتا الدراستين أقيمت في الجامعة ، و كانت مفردة البحث هي الأساتذة الجامعيين .

جوانب الاستفادة :

إذا حاولنا استخلاص جوانب الاستفادة من هذه الدراسة فسوف نجد أن هذه الدراسة قد أفادتنا كثيرا في فهم و بناء معالم إشكالية البحث .

الدراسة الثانية :

دراسة : حورية بورعدة

بعنوان : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي - رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران ، 2014 .

إن إشكالية هذا البحث تتمحور حول : الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و الآثار الإيجابية و السلبية الناجمة عنها و آفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر) و تتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؟ و ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهوره و اتساع رقعته ؟

- ما هو حجم الاقتصاد غبير الرسمي في العالم عامة و الجزائر خاصة ؟ و ما هو موقف السلطات الجزائرية منه ؟

- ما مكانة سوق الصرف الموازي في الجزائر ؟ و ما وضعية الصرف في إطار هيمنة هذه السوق في الجزائر ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية ، وضعت الباحثة الفرضيات التالية :

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مرض حتمي تختلف نسبته من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد .

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكملا للاقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات منتجة .

- يعتبر سوق الصرف الموازي في الجزائر منبع هام لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصيرفة الرسمية و ندرة العملة الصعبة .

و تهدف الدراسة إلى :

- محاولة دراسة الأدبيات المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي .

- محاولة دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

- محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي (سواء كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها) .

و خلصت الباحثة من خلال دراستها إلى مجموعة من النتائج منها :

تحديد العوامل الدافعة إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي ، كما بينت المظاهر و الأشكال تالتي يمكن أن يكون عليها هذا الاقتصاد ، ثم وضحت الانعكاسات و الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة على الرغم من اعتبار هذا الاقتصاد مجالا تتنفس فيه فئة معينة من طبقات المجتمع

و من نتائج البحث المتوصل إليها أيضا :

- يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة و توفر السلع و الخدمات النادرة في الأسواق ، من أجل كبح التهريب و التقليل من البطالة .

- كما أنه و على الرغم من المجهودات و المحاولات المبذولة من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة و أمام أعين أعوان الأمن ، و هذا نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي .

- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما هي تتفرع في مشكل واحد ، و هو غياب ثقافة المواطنة لدى المسؤول الجزائري بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة

- معالجة و تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تضافر جميع الجهود الحكومية و النقابية و مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص .

نقاط التقاطع :

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا كونها تناولت متغير من الدراسة و هو المتغير المستقل و الذي أصطلح عليه في هذه الدراسة بـ الاقتصاد غير الرسمي ، أما في دراستنا فقد أستخدم مصطلح العمل الموازي .

بالإضافة إلى ذلك نجدها تتقاطع مع دراستنا في نوع العينة المستخدمة و المتمثلة في من ناحية بعض الأهداف فكلتا الدراستين تهدفان إلى :

- محاولة دراسة الأدبيات المختلفة لمفهوم العمل الموازي .

- محاولة دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور العمل الموازي في الجزائر.

- محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار العمل الموازي (سواء كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها) .

جوانب الاستفادة :

تمثلت جوانب الاستفادة من هذه الدراسة من خلال :

- الاستعانة بها في صياغة مفاهيم العمل الموازي .
- الاستفادة منها في إثراء البحث نظري

الدراسة الثالثة :

دراسة **شذى حامد عمر محمد و محمد عبود حامد محمد**

بعنوان : **الأستاذ الجامعي بين العمل الأكاديمي و الإداري** . (السعودية) دراسة منشورة في مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ، المجلد 5 ، العدد نوفمبر 2022 ، جامعة عمار ثليجي الأغواط

موضوع الدراسة ينصب على واقع الأستاذ الأكاديمي بالجامعات السودانية و التحديات التي تواجهه في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي تجتاح العالم .

و تتجلى أهداف الدراسة في :

- كشف أهم معوقات العمل الأكاديمي و الإداري بالجامعات و مؤسسات التعليم العالي .
- تشخيص الواقع الراهن لأعضاء التدريس في الجامعات السودانية .

و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- أن الكفاءة العلمية و الإدارية عند التعيين في المناصب الإدارية تؤدي إلى تسهيل العمل الإداري و تجويده .

نقاط التقاطع :

- تقاطع هذه الدراسة مع دراستنا كونها تناولت متغير من الدراسة و هو المتغير
- كما استعملت كلتا الدراستيْن المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بالدراسة و تشخيص الواقع و يكشف عن أسباب المشكلة و يرصد ظهورها و يفسر أسبابها للوصول إلى نتائج و حلول تساهم في حلها .

جوانب الاستفادة :

إذا حاولنا استخلاص جوانب الاستفادة من هذه الدراسة فسوف نجد أن هذه الدراسة قد أفادتنا كثيرا في فهم و بناء معالم إشكاليتنا .

الدراسات العربية

دراسة جمال علي الدهشان و جمال أحمد السيسي .

بعنوان : أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية لمسؤولياتهم المهنية و علاقته برضا أعضاء هيئة التدريس عن عملهم و هي عبارة عن بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بمصر 2005 .

- حيث انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي يتجلَّى فيما يلي :

- ما درجة أداء رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية لمسؤولياتهم المهنية ؟ و ما علاقة ذلك برضا أعضاء هيئة التدريس عن عملهم ؟

و للإجابة عن هذا التساؤل وضع الباحثان صيغت الفرضيات و هي :

- يؤدي رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية مسؤولياتهم العلمية و التعليمية .
- يؤدي رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية مسؤولياتهم الإدارية .
- يؤدي رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية مسؤولياتهم السياسية الاجتماعية
- يؤدي رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية مسؤولياتهم في مجال خدمة المجتمع .
- توجد علاقة موجبة دالة إحصائيا بين أداء رؤساء الأقسام بجامعة المنوفية لمسؤولياتهم المختلفة و رضا أعضاء هيئة التدريس عن عملهم .
- اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لجمع المعلومات و البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة و تفسيرها .
- أما عينة الدراسة فتمثلت في العينة العشوائية المكونة من 235 عضوا من كليات : التربية ، الهندسة ، الزراعة و العلوم .

و تمثلت أداة الدراسة في استمارة مكونة من 3 أجزاء .

و النتائج التي توصل إليها الباحثان هي :

أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن معظم المسؤوليات المهنية لرؤساء الأقسام مهمة جدا ، سواء المسؤوليات العلمية أو التعليمية أو الإدارية أو السياسية الاجتماعية ، أما مسؤوليات رؤساء الأقسام في مجال خدمة فهي غير مهمة من وجهة نظر أفراد العينة .

نقاط التقاطع :

- تقاطعت هذه الدراسة مع دراستنا كونها تناولت متغير من الدراسة و هو المتغير التابع و المتمثل في الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي في ظل ازدواجية الأدوار.
- كما تشترك الدراستين في مجتمع البحث و الذي تمثل في الأساتذة الجامعيين ،إضافة إلى اشتراكهما من ناحية المنهج و المتمثل في المنهج الوصفي في التحليل ، بالإضافة إلى محاولة كلتا الدراستيْن الكشف عن مدى توفيق الأساتذة الجامعيين و تحديدا رؤساء الأقسام لمهامهم الأكاديمية (العلمية أو التعليمية ، خدمة المجتمع .) في ظل ممارسته لمهام أخرى غير بيداغوجية و هنا تمثلت في المهام الإدارية أما دراستنا فكانت تزامنا مع ممارسته للمحاماة (عمل مواز) .

جوانب الاستفادة :

إذا حاولنا استخلاص جوانب الاستفادة من هذه الدراسة فسوف نجد أن هذه الدراسة قد أفادتنا كثيرا في فهم و بناء معالم إشكاليتنا و كذلك في تصميم محاور الدراسة .

و لعل استعراض الدراسات السابقة يشير إلى عدة ملاحظات منها :

- تعدد الدراسات المتعلقة بالأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي في ظل إزدواجية مهامه بين العمل الأكاديمي و الإداري .

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الإمبيريقية عن الأداء البيداغوجي في ظل ممارسته للعمل الموازي .

8- المقاربة النظرية :

تعتبر النظرية السوسيولوجية الموجه الأساسي لكل الدارسين في علم الاجتماع ، حيث تستمد هذه الأهمية من مكانتها و قيمتها بصورة أساسية ، و لا غنى عنها في مجال البحث الاجتماعي على المستوى النظري و الميداني ، و سنتناول أحد أهم النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير الدافعية للعمل ، و المتمثلة في النظريات العملية في الدافعية للعمل .

النظريات العملية في الدافعية للعمل :

تعد النظريات العملية في الدافعية للعمل من بين أهم النظريات السوسيولوجية المفسِّرة للدافعية للعمل من خلال اتجاهيْن : الاتجاه الأول و يعرف بـ : **التوقع** و قد ظهر من خلال الكتاب المعنون بـ : " **العمل و الدافعية** " عام 1964 ، لـ : **فيكتور فروم** و لقد سعى إلى محاولة تفسير سلوك الإنسان و دوافعه ، و الكشف عن سبب لجوء الفرد لاختيار سلوك معين دون غيره في العمل .

فهذا الاتجاه يفترض أن : " **الفرد يفضل عادة العمل أو النشاط الذي به أكبر العوائد أو أكثر قيمة أو أكثر نفع ممكن** ."[1]

و بهذا فإن اتجاه التوقع يقوم على أساس توقع الفرد بأن الجهد المبذول من جانبه سوف يوصله إلى الإنجاز المطلوب ، و أن الإنجاز الذي قام به سيحقق له المكافأة أو العائد المستهدف أو الفائدة المرجوة وراء ذلك الإنجاز.

" و قد وضع فروم ثلاثة عناصر رئيسية للنظرية و هي : توقع العامل أنه سيصل إلى الأداء المطلوب ، و أن تكون لعمله نتيجة أو فائدة ، و تقديره الشخصي لنتائج عمله و مدى تثمينه للأمر الذي كوفيء به سواء كان ثوابا أو عقابا ، فكلما زادت قيم هذه العناصر كانت الدافعية للعمل كبيرة ."[2]

[1]- منير نوري ، تسيير الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2014 ، ص : 279 .

[2]- محمد مقداد ، علم النفس الصناعي ، دار قانة ، الجزائر ، ط1 ، 2006 ،ص : 141 .

أي أن هذا الاتجاه يستند على ثلاثة عناصر أساسية ، و هي : المكافأة (الرغبة في الحصول على المكافأة) ، الوسيلة (تقدير الجهد الذي سيؤدي إلى الأداء الناجح) ، المُتوَقَع (التوقع بأن الأداء سيؤدي إلى الحصول على مكافأة) .

و كما يفترِض **فروم** أن الفرد قبل أن يقدم على أداء عمل معين ، فإنه يقوم أولا بعملية عقلية متمثلة في المفاضلة بين البدائل المتاحة أمامه من أنماط السلوك و الجهد ، و بعد هذه العملية الإدراكية لمختلف البدائل يقبل الفرد على اختيار نمط السلوك الذي يتوقع منه إمكانية حصوله على مختلف العوائد التي تشبع حاجاته و تحقق أهدافه .

و **الاتجاه الثاني** يتمثل في **الاتساق المعرفي لـ أبراهام كورمان** ، و يفترض صاحب هذا الاتجاه أن : الأفراد على العموم يسعون دائما إلى إرضاء و تحقيق تلك الحاجات التي تمكنهم من الحصول على أكبر توازن معرفي ممكن ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتجاه يركز على تحقيق التوازن الداخلي للفرد من خلال إعادة الاتساق بين معتقدات الفرد و تقييماته ، لكي تصبح متسقة مع فكرته مع نفسه ، " **فمصدر طاقة الفرد هو شعوره و فكرته عن ذاته ، لذلك يسعى لتحقيق صورة مقبولة للذات تحفظ تقديره لها ، و هذا لا يتم إلا بإنجاز أو عمل يجسد هذا التصور عن الذات .**"[1]

و ينقسم تقدير الذات إلى تقدير الذات المزمن و الموقفي و الاجتماعي ، و كلها مهمة لأداء العمل .

[1]- شاكر عطية قنديل ، الدافعية للعمل ، دار المعارف ، مصر ، ط4 ، 1994 ، ص : 155

خـلاصة الـفـصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل تبيان تموضع الدراسة الحالية من خلال إشكالية الدراسة و أسباب اختيار موضوعها و تحديد أهدافها و عرض بعض الدراسات السابقة المحلية منها و العربية ، ثم طرح نظريات الدافعية للعمل كمقاربة لدراستنا ممثلة في اتجاهين حيث أن الاتجاه الأول يقوم على فكرة أساسها التوقع فالفرد يتوقع أن الإنجاز الذي قام به سيحقق له المكافأة أو العائد المستهدف .

بينما يرى الاتجاه الثاني أن الفرد يقبل على اختيار نمط السلوك الذي يتوقع منه الحصول على مختلف العوائد التي تشبع حاجاته و تحقق أهدافه .

الفصل الثاني :

العمل الموازي نشأته و عوامل بروزه و أهم آثاره

- تمهيد

1- نشأة العمل الموازي

2- مختلف التسميات المطلقة على ظاهرة العمل الموازي

3- خصائص العمل الموازي

4- عوامل بروز العمل الموازي

5- الآثار و الانعكاسات المترتبة عن العمل الموازي

6- السياسات المنتهجة لمواجهة العمل الموازي في الجزائر

7- العلاقة بين العمل الموازي و العمل الرسمي

- خلاصة الفصل

تمهيد :

اتسع نطاق العمل الموازي في العالم ، إذ أنه هيمن بنسبة كبيرة على اليد العاملة ، حيث شكل جزء هاما من الناتج الخام لها ، و لهذا صار من بين أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير لدى الدارسين و الباحثين في مجال التنمية في البلدان النامية خاصة ، و هذا يرجع تحديدا لطبيعة نشاطاته ، فهو يعتبر نشاطا يتسم بالمرونة و قابلية ممارسته في أي ظرف زماني أو مكاني كان .

و الجزائر كغيرها من الدول العربية النامية شهدت انتشار ظاهرة العمل الموازي ، و التي برزت بصفة كبيرة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني ، حيث تميزت هذه الفترة بممارسة أنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة .

في هذا الفصل سنتناول نشأة العمل الموازي و ذكر مختلف التسميات المطلقة على ظاهرة العمل الموازي ، و تعداد مختلف خصائصه ، مستعرضين أهم الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة و التعرض لأهم الآثار المترتبة عنه ، و كذا ذكر عدة سياسات و آليات انتهجتها الجزائر لمواجهة العمل الموازي .

1- نشأة العمل الموازي :

من خلال تتبع المراحل التي مرت بها المجتمعات نجد أن بروز العمل الموازي سبق ظهور العمل الرسمي بل سبق ظهور الدولة في حد ذاتها ، حيث أن الأفراد في المجتمعات البدائية يمارسون أنشطة اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة ، و بسبب عدم وجود هيئة لتنظيم العلاقات بين أفرادها فلم يكن ضروريا التصريح بالأعمال التي يقومون بها ، و لا الحاجة للحصول على تراخيص للقيام بتلك الأنشطة .

" و بالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي ، لكن مع تنامي المجتمعات و كثرة الاضطرابات بين الأفراد ، أصبحوا بحاجة إلى من ينظم شؤونهم و يحمي مصالحهم ، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة . "[1]

و كما هو معلوم أن الهدف الأساسي للفرد من ممارسته لمختلف الأنشطة و الأعمال هو تحقيق الربح ، و مع القوانين و العراقيل التي فرضتها الدولة و التي أنقصت من هذه الأرباح ، مما أدى بالفرد إلى تجاوز هذه القوانين لوجود أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرة أو سرية .

و هكذا ظهر العمل غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي .

[1]- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران ، 2014 ، ص : 14 .

" و هنا ظهرت الدولة كحل إداري و تشريعي و نشأت من خلال الاتفاق بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزء من مداخيلهم لفائدتها ، و هكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين و التنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالعمل الرسمي " [1]

" و لقد ظهر مفهوم العمل غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في كينيا سنة 1972 حول التشغيل ، إلا أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي ظهر ، سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي كيث هارت Keith HART أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة SUSSEX ، و كان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا ، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل الرسمي غير الرسمي في غانا و لكن لم تصدر إلا في سنة 1973 " [2]

أي أن ظهور مصطلح العمل غير الرسمي كان عام 1971 خلال ندوة من طرف الاقتصادي كيث هارت .

[1]- بريشي عبد الكريم ، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي ، ملتقى وطني حول الاقتصاد في لجزائر الآثار و سبل الترويض ، جامعة سعيدة ، يومي 20- 21 نوفمبر 2007

[2]- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، مرجع سابق ، ص : 15 .

2- مختلف التسميات المطلقة على ظاهرة العمل الموازي :

تعددت التسميات المطلقة على العمل الموازي ، فقد استخدم الباحثون عدة تسميات للتعبير عن العمل الموازي ، و هذا راجع إلى طبيعة و نوعية المعاملات التي تتم داخل هذا القطاع من جهة ، و علاقتها بالأنظمة الاقتصادية القائمة على الإجراءات المحدد لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، و يمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسمية ظاهرة العمل الموازي إلى ثلاثة أنواع و هي :

- **النوع الأول** : تشير إلى مفهوم السرية ، أطلقت العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة و من أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية ظاهرة العمل الموازي طبقا لهذا المفهوم : العمل الخفي ، الاقتصاد الأسود ، الاقتصاد التحتي ، و تشترك هذه التسميات في الطبيعة السرية للأنشطة ، فهي أنشطة غير معلن عنها للسلطات الحكومية .

- **النوع الثاني** : تشير إلى مفهوم اللانظامية ، و من المصطلحات التي أطلقت للدلالة على

لا نظامية الظاهرة نجد : العمل غير الرسمي ، العمل اللانظامي .

و هذه التسميات تشترك في كون الأنشطة الممارسة في إطار غير منظم ، إذ ليس لها تسجيل إداري و لا ترقيم اجتماعي و لا تخضع لقوانين الدولة .

- **النوع الثالث** : تشير إلى العلاقة بالعمل الرسمي ، و من أبرز التسميات المستخدمة : العمل الموازي ، اقتصاد الظل و يعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة ، باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر و تتأثر بالعمل الرسمي .[1]

[1]- عاطف وليم اندرواس ، اقتصاد الظل ، مرجع سابق ، ص : 12 و 13 .

3- خصائص العمل الموازي :

تميز العمل الموازي بعدة خصائص و سمات ، يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- **التحرر من الضوابط التنظيمية** : و يقصد بذلك " **عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة** ."[1]

حيث أن العمل الموازي يتسم بتحرره من الضوابط التنظيمية التي يتقيد بها العمل الرسمي في أغلب إجراءاته ، من حيث : تنظيم العمل و نمط الإنتاج و عملية التسويق . و لكن هذا لا يعني عدم وجود قواعد أو معايير تنظم أنشطة العمل الموازي أو غياب التنظيم .

- **المرونة** : و تتجلى أساسا في " **سهولة الحصول على دخل ، تدني مستوى التعليم و المهارات ، يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع** ." [2]

- و من خصائص العمل الموازي أيضا : " **سهولة الحصول على نشاط ، اللجوء إلى الموارد المحلية ، الملكية العائلية للمؤسسات و عوامل الإنتاج ، الاحتياج لليد العاملة ، الخبرة و المؤهلات الفنية مكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي** ."[3]

- كما يتصف العمل الموازي بـ " **محدودية رأس المال المستثمر ، و باستخدام مستوى منخفض من التكنولوجيا و المهارات ، و يعمل بمستوى منخفض من الانتاجية** "[4]

هذه هي أبرز خصائص العمل الموازي : المرونة ، سهولة الحصول على عمل فهو لا يلتزم بجميع الإجراءات القانونية (السجل التجاري ، تراخيص العمل ...) ، و من خصائصه أيضا تدني مستوى الخبرة و المهارات

[1]- علي بودلال ، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص : 33- 44 .

[2]- المرجع نفسه ، ص : 33- 44

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، القطاع غير الرسمي حقائق و أوهام ، الدورة العامة العادية ، العدد 24 ، تقرير لجنة علاقات العمل ،الجزائر ، جوان ، 2004 ، ص : 38

[4]-المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، مأزق القطاع غير النظامي ،مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 78 ، 1991 .

4- عوامل بروز العمل الموازي :

توجد العديد من الأسباب التي ساهمت في ظهور و تنامي العمل الموازي في دول العالم و ساهمت في تنامي هذه الظاهرة ، نذكر منها :

أ- **العوامل الاقتصادية** : ظهر العمل الموازي نتيجة عدة مشاكل اقتصادية منها :

- انخفاض مستوى الدخل :و يعد أحد الأسباب التي ساهمت في نشأة و انتشار العمل الموازي " **يضطر الأفراد للعمل الموازي بسبب انخفاض الدخول الحقيقة ."** [1]

- نقص الإنتاج الوطني : عجز السوق الوطنية عن توفير بعض المواد الاستهلاكية مما تنتج عنه ندرة السلع : " **نقص السلع الاستهلاكية و الكمالية** " [2] ، فمن بين أسباب بروز العمل الموازي " **نقص الإنتاج الذي يؤدي إلى نقص في عرض السلع الاستهلاكية الضرورية و الكمالية من جهة ، و التلاعب في توزيع السلع التي توفرها الحكومة ، من خلال توزيعها في منافذ لا تتحكم فيها الحكومة "**[3] ، و هذا ما يؤدي إلى التوجه نحو العمل الموازي من أجل توفير و إنتاج هذه السلع و توفيرها و ذلك من خلال جلب تلك السلع و تهريبها و إغراق الأسواق الموازية بهذه السلع دون دفع الحقوق و الرسوم الجمركية .

- العبء الضريبي : تساهم الضرائب في نشأة و انتشار العمل الموازي ، فوجود الضرائب أدى إلى تقسيم العمل الوطني إلى قطاعين : أحدهما خاضع للضريبة و الذي يتمثل في العمل الرسمي ، و الآخر غير خاضع للضرائب و يتمثل في العمل الموازي ، إذ " **أن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع إلى محاولة تجنبها أو التهرب منها ، و بالتالي التوجه إلى العمل الموازي** " [4] ، حيث أن الاختلال بين الإيرادات العامة و النفقات العامة يدفع الدولة لزيادة و رفع الأعباء الضريبية من أجل توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام ، و هذا ما يؤدي إلى رفع الضرائب ، مما يدفع بالممولين إلى التهرب الضريبي مما جعل العديد لا يقومون بتسجيل الأنشطة ، و بالتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج تفاديا للضرائب المرتفعة ، و عدم دفع مختلف أشكال الضريبة .

1- عبد السلام عبد الله صفوت ، الاقتصاد السري – دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002 ، ص : 12 .

[2]- سعيد عبد الخالق ، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها – آثارها ، جماعة تحوتي للدراسات المصرية ، مجلة ثقافية علمية ، مصر ، العدد 17 ، بتاريخ 11/27/ 2000 ، ص : 134 .

[3]- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي ، مرجع سابق ، ص : 28.

[4]- اسماعيل بوخاوة ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق ، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، أيام 14 و 15 و 16 نوفمبر 2000 ، ص : 21 .

- الأزمات الاقتصادية: " **تؤثر الأزمات الاقتصادية بشكل كبير على مداخيل العمال بالانخفاض ، ما يؤدي إلى التوجه إلى العمل الموازي لتعويض النقص في الدخل و تحسينه ."**[1]

نظرا للظروف الاقتصادية المتأزمة التي تعيشها مجتمعاتنا ، مما دفع ببعض الأشخاص إلى اللجوء للعمل الموازي لمساعدة أسرهم و المساهمة في بناء المجتمع عامة .

ب- **العوامل الاجتماعية :** تعتبر الأسباب الاجتماعية مكملة للأسباب الاقتصادية ، و تختلف هذه الأسباب من مجتمع لآخر ، نذكر منها :

- الفقر: هنالك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر و العمل الموازي ، بحيث " **كلما زادت حدة الفقر ، زاد التوجه للعمل الموازي ، و يكون الفرد فقيرا عندما يكون بدون عمل ، أو أن** الدخل الذي يتحصل عليه كأجر مقابل العمل الذي يقوم به لا يكفيه لتغطية مصاريفه " [2] ، بحيث يترتب عن ضعف القدرة الشرائية " **زيادة ضغوطات تكاليف المعيشة ، مما يدفع محدودي و متوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية في القطاع الموازي "** [3]

- النمو الديموغرافي : " **إن ارتفاع النمو الديموغرافي يؤدي إلى فائض في اليد العاملة التي لا يمكن لسوق العمل أن يستوعبها و بالتالي ينجم عنه زيادة في نسبة البطالة مما يؤدي للتوجه نحو العمل الموازي "** [4]. و هذا راجع للاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة و الطلب عليها ، الذي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة ، و هذا ناتج عن ضعف قدرة الدولة على توفير العمل حسب الطلب فسوق العمل عجز عن امتصاص العدد المتزايد لطالبي العمل خاصة في ظل انتشار ظاهرة النزوح الريفي للبحث عن العمل و الاستقرار ، مما يؤدي إلى توجه أعداد متزايدة من الأفراد للعمل في القطاعات و الأنشطة غير الرسمية لمواجهة أعباء المعيشة ، و هذا ما يفسر ارتفاع نسبة التشغيل في الأنشطة الموازية في بعض البلدان النامية خاصة . و بهذا أصبح العمل الموازي بديلا للعمل الرسمي لامتصاص البطالة خاصة خلال الأزمات " **مما دفع بعض الاقتصاديين يوصون بغض البصر عن أنشطته باعتباره قطاعا مساهما في تحقيق الاستقرار و تخفيف المشاكل المرتبطة بالآفات الاجتماعية ."**[5]

[1]- المرجع السابق ، ص : 22 .

[2]- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي ، مرجع سابق ، ص : 27 .

[3]-مريم أحمد قدوري ، الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الإمارات ، دار الكتاب الجامعي لبنا ، د. بلد ، ط1 ، 2016 ، ص : 82 .

[4]-المرجع نفسه ، ص : 29 .

[5]- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي ، مرجع سابق ، ص : 35 .

- و من بين الأسباب الاجتماعية أيضا أنه " **يحقق له المكانة الاجتماعية داخل المجتمع و توسيع علاقاته الاجتماعية** ."[1] و ذلك من خلال بتكوين صداقات و علاقات الزمالة و هذا يجنّبُه الملل و الوحدة .

- " **محاولة تحقيق الرضا النفسي من خلال الإحساس بأنه فاعل اجتماعي له مكانته الاجتماعية من خلال تقديم منفعة للآخرين و ينفع ذاته** ."[2]

أي أن العامل يحاول إثبات ذاته و يعزز شعوره بالانتماء للمجتمع من خلال عمله في القطاع الموازي .

جـ- العوامل الإدارية : تلعب هذه الأسباب دورا مهما في انتشار ظاهرة العمل الموازي ، و تتمثل في :

- النظم و الإجراءات الإدارية : إن تعقيد الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة نشاط اقتصادي معين ، مثلا : استخراج السجل التجاري ، استخراج وثائق إدارية ، إجراءات الحصول على رخصة اعتماد أو قرض بنكي أو ضمانات ... " **فالنظم و الإجراءات الإدارية المعقدة تعرقل المتعاملين الاقتصاديين مما يدفعهم لممارسة نشاطهم في الخفاء** ." [3]

- الفساد الإداري و البيروقراطية : يعد الفساد الإداري من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع عدد العاملين في العمل الموازي ، و هو مرتبط بضعف المؤسسات العامة ، إضافة إلى غياب و انعدام الشفافية في الإدارة المالية ، و وجود نظام قضائي غير مستقل .فمثلا " **عدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف** " [4]، ينتج عنه فجوة بين المدخول و المستوى المعيشي المناسب فاللجوء للعمل الموازي هو تحقيق مستوى معيشي ملائم .

د - العوامل النفسية :

من بين الأسباب النفسية : " **الرغبة في تحقيق الذات و الحصول على الرضا الذاتي فالعمل يتيح له فرض ذاته و تجسيد مهاراته و قدراته و كسب المزيد من الاحترام و التقدير** ." [5].

العمل يجعله أكثر ثقة بنفسه بالإضافة إلى الارتقاء في مستوى تعامله مع الزملاء و الرؤساء

العمل يعزز شخصية ، و يمكنه من التفاعل مع الآخرين بشكل أفضل .

[1]- زازوي موفق ، إشكالية عمل المرأة في المجتمع الجزائري ، مجلة الفكر المتوسطي ، الجزائر ، العدد 10 ، ديسمبر 2015 ، ص : 199 .

[2]- المرجع نفسه ، ص : 201 .

[3]- عاطف وليم اندراوس ، اقتصاد الظل ، مرجع سابق ، ص : 27

[4]- المرجع نفسه ، ص : 69 .

[5]-حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص : 24 .

هـ - العوامل السياسية :

تعتبر الأسباب السياسية من بين الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور العمل الموازي و انتشاره " **إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها ، خاصة في حالات عدم الاستقرار السياسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية ، و قد سجل ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب و عدم الاستقرار جراء الحروب الأهلية التي هدمت البنية الاقتصادية و توقيف عجلة التنمية في الدولة ."**[1]

أي أن عدم الاستقرار السياسي و الأمني أدى إلى تنامي ظاهرة العمل الموازي .

[1]- المرجع السابق، ص : 34 .

5- الآثار و الانعكاسات المترتبة عن العمل الموازي :

يمكن حصر الآثار الناجمة عن العمل الموازي و منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي ، و نذكر بعضا منها فيما يلي :

أ_ الآثار السلبية :

- " فقدان حصيلة من الضرائب مما يتسبب في خسارة الخزينة العامة " [1]

أي أن للعمل الموازي تأثيرات سلبية على خزينة الدولة ، و هذا عندما لا يكشف الأفراد عن مداخيلهم أو طبيعة الوظائف التي يقومون بها ، و هذا ما يفسر الحجم القليل للإيرادات التي تدخل الخزينة نتيجة التهرب الضريبي و عوائد الضمان الاجتماعي .

- فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي : حيث أن الانتشار السريع للعمل الموازي ينتج عنه فشل في سياسات الاستقرار الاقتصادي ، حيث يؤدي العمل الموازي إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسات الاستقرار الاقتصادي ، و هذا راجع لـ " **احتمال أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة ، فنمو العمل الموازي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للبطالة ، و بالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية ."**[2]

- تشوه المعلومات : عند ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي فسوف تنخفض درجة مصداقية الإحصاءات و البيانات الرسمية ، " **و من ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة ، فإن النتائج تأتي عكس المتوقع لها ."**[3]

فعندما يرتفع حجم العمل الموازي فإن درجة الاعتماد على البيانات الرسمية سينخفض ، و ذلك لأن المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسات الاقتصادية ، و بالتالي تقديم تحليلات غير صحيحة لصانع القرار .

و نظرا لأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة قائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية و التي تأخذ الاقتصاد الموازي في الاعتبار ، فإن كفاءتها تصبح مشكوك فيها لعدة اعتبارات أخرى لأن

---

[1]- بن تركي أمينة و زعموم صبرينة ، الاقتصاد الموازي في الجزائر أسبابه و نتائجه ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، مجلد 3 ، العدد 2 ، سبتمبر 2019 ، ص : 69 .

[2]- عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال و الفساد ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2013 ، ص : 112 .

[3]-المرجع نفسه ، ص : 113 .

الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي مما يؤدي إلى التشخيص غير الدقيق لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد ، كما أن تلك البيانات غير الصحيحة يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة .

- زيادة الطلب على النقود : " **وجود الاقتصادي الموازي يعني زيادة الطلب على النقود ، و بذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة و تصبح سياسة البنك المركزي ليس لها تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي .**"[1]

- انتشار الأمية : ساهم العمل الموازي في انتشار الأمية إذ أن أغلب العاملين فيه أميين بسبب التسرب المدرسي ، فبعضهم صار يحصل على مدخول يتجاوز مداخيل أصحاب الشهادات ، فهدفهم هو تحصيل المال فقط ، " **و يرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون اعتبار للوسيلة ، و ينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم ، بالتالي يصبح عاملا معيقا للتحصيل العلمي .**"[2]

فأغلب العاملين في القطاع الموازي من الأميين و يحصلون على أجور أعلى من أجور العاملين في القطاع الرسمي ، فكان ارتفاع الأجور بمثابة إغراءات للتوجه إلى العمل الموازي .و هذا جعلهم يرتقون في السلم الاجتماعي ، و بحكم موقعهم داخل المجتمع رسخوا مفاهيم خاطئة في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية و حتى العلمية ، و تجلى ذلك في تزوير الشهادات العلمية (الدكتوراه المزورة) .

و من الآثار السلبية أيضا : غياب الحماية الاجتماعية ، كما أن هذا الأخير يُشَغِّل النساءَ و الأطفالَ في بيئة تنعدم فيها أدنى شروط العمل الضرورية ، إضافة إلى الأجر غير المناسب و الزهيد .

ب- الآثار الإيجابية : رغم الآثار السلبية لانتشار ظاهرة العمل الموازي ، فإن للعمل الموازي آثار إيجابية و التي ظهرت تحديدا على المستوى الاجتماعي ، و من بينها نذكر:

" – **يقوم القطاع الموازي بوظائف ذات فائدة لاقتصاديات الدول النامية ، فهو يخفف من وطأة البطالة فيها ، و ذلك بتوفير فرص عمل للعمال غير المهرة خاصة ، كما أنه له القدرة على امتصاص العمال الذين يستبعدون من أنشطة جديدة .**"[3]

و ذلك من خلال مساهمته في التقليل من أزمة البطالة و زيادة معدلات التشغيل و تقليص حدة الفقر ، و ذلك بتوفير مناصب شغل للأشخاص الذين لم يجدوا عملا في العمل الرسمي و بالتالي " **فالقطاع الموازي**

[1]- نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا، مصر ، ط1 ، 2008 ، ص : 85 – 86 ..

[2]- سلمان حيان ، اقتصاد الظل ، جمعية العلوم الإنسانية السورية ، سورية ، ط1، 2006 ، ص : 19 .

[3]- باية ساعيو ، زوبيدة سيارة ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و آثاره على الاقتصاد ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مجلد 14 ، العدد 1 ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2020 ، ص : 69 .

يمتص جزء كبيرا من اليد العاملة التي لم تستطع الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي فالقطاع الرسمي إلى يومنا هذا لا يزال عاجزا عن خلق وظائف تستوعب القوى العاملة الموجودة في سوق العمل ، خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل ."[1]

فالعمل الموازي يساهم في امتصاص البطالة و ما يترتب عنها من آفات اجتماعية كالانحرافات التي تشكل خطرا يهدد استقرار المجتمع كالانحرافات الاجتماعية (سرقة ، قتل ، مخدرات ...)

- " يقوم القطاع الموازي بدور مساعد للقطاع الرسمي في توفير السلع و الخدمات لتلبية احتياجات المجتمع في حال تعذر على القطاع الرسمي تأمينه ."[2]

- " يساعد على تخفيف الواردات من الخارج .

- يساعد على تخفيف الواردات من الخارج .

- تخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي ، فحتما أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي ."[3]

" - الاقتصاد الخفي لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية ، و بالتالي تحافظ على تنافسية اقتصاد الدولة في ظل تزايد الأعباء البيروقراطية بالدول الأخرى ."[4]

- قدرة العمل الموازي على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية : مثل قوانين الحد الأدنى للأجور و الضرائب ، و هذا **" ما يجعله أكثر ديناميكية و من ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة التغيرات التي تحدث مقارنة بالعمل الرسمي ."**[5]

فالخصائص التي يتميز به العمل الموازي ساهمت في تخفيف الأعباء الاجتماعية و البيروقراطية و التقليل من الإجراءات الإدارية .

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال و الفساد ، مرجع سابق ، ص : 70 .

[2]- باية ساعيو ، زوبيدة سيارة ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و آثاره على الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص : 69 .

[3]- حنان حاقة و رفيقة حروش و آخرون ، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي و التحصيل الضريبي ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 2 ، العدد 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2019 ، ص : 12 .

[4]- زينب قرفي و فاطمة الزهراء لعموري ، الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2016 . ص : 28 .

[5]-المرجع نفسه ، ص : 29 .

6- السياسات المنتهجة لمواجهة العمل الموازي في الجزائر:

أمام تفاقم انتشار ظاهرة العمل الموازي فقد انتهجت الجزائر عدة سياسات و آليات لمواجهة العمل الموازي و الحد من آثاره السلبية ، و هذه التدابير استهدفت القضاء على مظاهره و تضييقه ، و يمكن ذكر أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة العمل الموازي في الجزائر:

- " **منح مساعدات للمؤسسات خاصة الصغيرة منها مما ساعد على إدماج البطالين في عالم الشغل** ."[1] أي تدعيم المشاريع الصغيرة و تقديم دورات تكوينية مجانية تساعدهم في تطوير مشاريعهم نظرا لمساهمتها في امتصاص البطالة و من مظاهر هذه المساعدات تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و هي وطنية تأسست في 22 جانفي 2004 بهدف تدعيم المشاريع التي تحتاج لتمويل صغير لممارسة النشاط و هي موجهة للبطالين و الحرفيين و الماكثات بالبيت ، " **و تم إنشاء هذه الوكالة بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول " تجربة القرض المصغر في الجزائر" ، و الذي ضم عددا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، هذه الوكالة ذات طابع خاص ، تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن ، و هي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر** "[2].

- " **إنشاء أروقة خاصة بعرض و بيع منتجات الصناعة التقليدية على مستوى غرف الصناعة التقليدية و الحرف ، لدعم المجهود المبذول في مجال التسويق** ." [3]أي دعم المشاريع المتعلقة بالحرف و الصناعات التقليدية .

- **معالجة مشكلة التهرب الضريبي** : نظرا لخطورة التهرب و الغش الضريبي دفع ذلك بالدولة اتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات و سن قوانين من أجل الحد من انتشارهما ، و ذلك يكون من خلال " **اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي**" [4] ، و من أبرز الآليات لمعالجة هذه المشكلة الرقابة الجبائية باعتبارها وسيلة للتأكد من صحة المعلومات المدلى و المصرح بها من طرف المكلفين ، هذا و قد اعتمدت إدارة الضرائب للجزائر عدة إجراءات على المستوى التشريعي و على المستوى التنفيذي للحد من هذه الظاهرة التي باتت تهدد اقتصاديات الدول .

---

[1]- ملاك قارة ، إشكالية القطاع غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد المالي ، جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر)، 2009 ص : 180 .

[2]-سليمان ناصر و عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، دراسة تقييمة لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر ، 24 فيفري 2017 .

[3]- ملاك قارة ، إشكالية القطاع غير الرسمي في الجزائر، مرجع سابق ، ص : 181 .

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق ، مرجع سابق ، ص : 5 .

و من هذه الإجراءات نذكر منها :

أ- وضع رقم جبائي إحصائي وطني : " **قامت إدارة الضرائب بوضع رقم جبائي إحصائي وطني خاص بكل شخص أو مؤسسة ، و هذا الأخير يتكون من 15 رقما ، و يوضع على الشكل التالي :**

- إذا كان شخصا طبيعيا :

197107210018325

الرقم الأول (1)يخص الذكر ، أما الأنثى فيكون الرقم (2)

الأرقام 2و3و4 تخص سنة الازدياد .

الأرقام 5 و6 تخص الولاية التي تنتمي إليها الخاضع للضريبة .

الأرقام 7 و8 تخص البلدية التي تنتمي إليها الخاضع للضريبة .

الأرقام 9و10و11و12 تخص رقم شهادة الميلاد الأصلية .

الأرقام 13 و14 و 15 تخص الرقم التسلسلي للسجل التجاري .

- إذا كان شخصا معنويا :

099807210018335

الرقم 0 يدل على أنها شخص معنوي .

الأرقام 2و3و4 تشير إلى سنة تأسيس المؤسسة .

الأرقام 5و6 تخص الولاية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة .

الأرقام 7و8 تخص البلدية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة .

الأرقام 9 و10 و11 و12 الرقم التسلسلي حسب المنطقة المتواجدة بها مقر الشركة لدى مفتشية الضرائب لتلك المنطقة .

الأرقام 13 و14 و15 تقدم من طرف مكتب الإحصاء الوطني بوزارة المالية .

ب- منع المشاركة في المناقصات الوطنية أو الدولية بالنسبة للمتهربين ضريبيا .

ج- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب تحمل عبارة " لا شيء " عند طلب تشطيب السجل التجاري

د- وجوب إدراج وثيقة " الزبائن "مع كل تصريح لمصلحة الضرائب ، مع إظهار مبلغ الرسم على القيمة المضافة .

هـ- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين و أصحاب الخدمات (الرقم الجبائي ، رقم السجل التجاري ...)

و- العقوبات و الإجراءات القانونية إذ اعتمدت إدارة الضرائب إلى اتباع الإجراءات و الممارسات التالية بهدف مكافحة آفة التهرب الضريبي ، فلإدارة الضرائب الحق في رفع شكوى ضد أي تصرف أو سلوك رامي إلى التهرب من تسديد مستحقات الضرائب ."[1]

- تشجيع القطاع الخاص عن طريق التسهيلات المالية التنظيمية و الضريبية .

- " إزالة العقبات التي تحول عرقلة هذا القطاع و تسهيل عملية الإدماج في القطاع غير الرسمي كما يتطلب إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير الرسمي تتلاءم و إمكاناتهم من ناحية و طبيعة النشاط الذي يمارسونه ، تحسين الموارد المالية لهذا القطاع ، إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الإنتاجية و تجديدها ، و تسهيل التراخيص المطلوبة ." [2]

- إنشاء نظام معلوماتي متطور : **" يعد توفير نظام معلوماتي متطورا يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة ضروريا من أجل التوصل إلى كشف المعلومات و تحليلها ." [3]**

أي أن وجود نظام معلوماتي متطور سيسمح بقياس حجم العمل الموازي بهدف التخفيف من حدته و انتشاره .

- الاتجاه نحو دمج القطاع الموازي في القطاع الرسمي بدل محاربته : و ذلك بهدف ضم رأس مال القطاع الموازي مع رأس مال القطاع الرسمي و الذي سيساهم في دعم الاقتصاد الوطني ، فقد اتخذت السلطات المعنية مجموعة من التدابير لدمج القطاع الموازي و تجلى ذلك من خلال :

أ- التشغيل : وضعت الجزائر مجموعة كبيرة من البرامج لإيجاد حلول و لو مؤقتة لمشكلة البطالة خاصة في أوساط الشباب بهدف تخفيف الضغط على سوق العمل بتمويل من الدولة .

---

[1]- لينة جوالح ، علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد 2 ، الجزائر ، 6نوفمبر 2021 ، ص : 571 .

[2]- علي بودلال ، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 114 – 117 .

[3]-المرجع نفسه ، ص : 144 -146 .

أ-1/الهيئات العمومية لتحسين مستوى العمل :

حيث أنشأت عدة مؤسسات وهيئات لضمان السير الحسن لسياسات التشغيل المختلفة ، من أهمها :

- الديوان الوطني لليد العاملة : ظهر بعد الاستقلال مباشرة ، بدأ أعماله سنة 1972 ، يتكون من 140 مكتب لليد العاملة ، موزعة على كامل التراب الوطني " **حيث كانت وظيفته في باديء الأمر مراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو الخارج ، ثم تسطير برامج استثمارية تمتص اليد العاملة فيما بعد ، للحد من ظاهرة الهجرة الخارجية و خاصة نحو أوروبا ."**[1]

حيث ضم هذا الديوان كل القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل نمو المشاريع الاستثمارية آنذاك ، و خلال مرحلة الركود الاقتصادي بعد 1985 توقف عن العمل .

- الوكالة الوطنية للتشغيل :

هي من أقدم المؤسسات العمومية للتشغيل في الجزائر تأسست سنة 1990 ، " **تختص بتنظيم سوق العمل و تسيير عملية العرض و الطلب على اليد العاملة و لهذا تتعامل بشكل موسع مع فئة البطالين الباحثين عن العمل ، و بالمقابل مع أصحاب المؤسسات العامة و الخاصة ، ما عدا الإدارة العمومية التي يخضع فيها التوظيف للمديرية العامة للوظيف العمومي ."**[2]

- محاربة الرشوة و الفساد : تعتبر الدول الصناعية و المؤسسات الدولية أن الفساد لاسيما رشوة المسؤولين المعنيين بتبادلات الأعمال في الأجهزة الرسمية تنتشر في الدول النامية ، مما يتطلب إجراءات كفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة تمهيدا للقضاء عليها .

- الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى مكافحة هذه الجريمة من خلال التعاون مع " منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة " و إصدار عدة قوانين تعاقب من خلالها كل من يرتكب هذه الجريمة .

[1]- سعدية قصاب ، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر ، مذكرة لنيل الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص : 164 .

[2]-المرجع نفسه ، ص : 166 .

7-العلاقة بين العمل الموازي و العمل الرسمي :

تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية موجبة بين العمل الموازي و العمل الرسمي ،

و أن ازدهار هذا الأخير يسير بصورة متوازية و طردية مع نمو و ازدهار العمل الرسمي داخل الدولة أو قد يتفوق أحدهما على الآخر ، و أن العمل الموازي يمتلك من الكفاءة ما يجعله مساهما فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي بصفة عامة ، فلا يوجد تعارض بينهما فأدوارهما متكاملة و العلاقة بينهما موجبة .

- يعتمد العمل الموازي على العمل الرسمي " **في التموين و الحصول على اليد العاملة ذات المهارة و ذات المحفزات المالية .**"[1]

فالقطاع الموازي يتميز بقدرته على المنافسة و الإنتاج و التوظيف ، و يمتلك من الإمكانيات و الكفاءات ما يؤهله لأن يكون فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي بوجه عام ، فهو يساهم في ازدهار و تطوير القطاع الرسمي خاصة خلال مرحلة الركود و الجمود الاقتصادي .

- و هنالك من الباحثين من يقر بوجود أوجه الاختلاف بينهما مما يساعد على التفرقة بينهما و المتمثلة في :

- " **أن التموين ذاتيٌّ في العمل الموازي ، بينما يكون التموين في العمل الرسمي من خلال الاستفادة من القروض الوطنية و الأمنية .**

- **في القطاع الرسمي تدفع الرسوم و الضرائب أما في القطاع الموازي فلا تدفع .**

- **التشغيل الذاتي في العمل الموازي بينما التشغيل في إطار عقود العمل**

- **منتجات مقلدة بينما منتجات معيارية و علامات مسجلة .**

- **أسواق القطاع الموازي غير محمية ، بينما أسواق القطاع الرسمي محمية .**"[2]

نلاحظ وجود فروق عديدة بين العمل الموازي و العمل الرسمي فمثلا القطاع الرسمي تمارس أنشطته ضمن عقود عمل عكس العمل الموازي ، و في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم أما في القطاع الموازي فلا تدفع .

- و تشير بعض الدراسات إلى أن وجود العمل الموازي و انتشاره يؤثر سلبا على حجم و نمو الاقتصاد الرسمي ، بسبب مساهمته في تشويه المؤشرات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي أو المبالغة فيها

[1]-عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، ط1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، 2003 ، ص : 240

[2]- المرجع نفسه ، ص : 241- 242 .

، خصوصا و أن الاقتصاد الموازي يحتل جزء كبيرا في النشاط الاقتصادي ، و تتمثل هذه المؤشرات تحديدا في : المؤشرات المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي و حسابات الدخل القومي و الأسعار و التضخم و البطالة و إحصائيات ميزان المدفوعات .

و في الأخير نشير إلى ضرورة تبني الدولة لهذا العمل ، من خلال وضع قوانين لتنظيمه و تحسين وضعية العاملين لأنه أصبح جزء مهما من الاقتصاد الوطني .

خـلاصة الفصل :

نستنتج من خلال هذا الفصل أن العمل الموازي ظاهرة عرفت انتشارا لعدة عوامل منها : البطالة ، الفقر ، الفساد ، وللعمل الموازي آثار تنوعت بين الإيجابية و السلبية أما الإيجابية فتجلت في المجال الاجتماعي خاصة ، فهو يساهم في التخفيف من البطالة من خلال توفير فرص عمل للبطالين ، و يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد و الاحتياجات ، بقدر ما للعمل الموازي من مزايا بقدر ما له آثار سلبية خصوصا التهرب الضريبي مما تسبب في خسارة خزينة الدولة مما دفع بالجزائر لبذل مجهودات كبيرة من أجل التقليل و الحد منه ، من خلال اتخاذ آليات و إجراءات و سن قوانين تشريعية أما طبيعة العلاقة بين العمل الموازي و العمل الرسمي ، فاختلفت آراء الباحثين فمنهم من صرح بعدم وجود تعارض بينهما فأدوارهما متكاملة و العلاقة بينهما موجبة ، و هنالك من الباحثين من يقر بوجود أوجه الاختلاف بينهما مما يساعد على التفرقة بينهما .

الفصل الثالث :

الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي

و أهم النظريات المفسرة للتعليم العالي

- تمهيد

1- خصائص الأستاذ الجامعي

2- مهام الأستاذ الجامعي

3- تقويم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي

4-النظريات المفسرة للتعليم العالي

- خلاصة الفصل

تمهيد :

حظي موضوع الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي باهتمام كبير لدى عدد كبير من الباحثين و الدارسين ، نظرا لأهميته البالغة ، فالتعليم العالي أصبح من أكثر القطاعات ديناميكية في مجال التربية و التعليم ، و لهذا فإن مؤسسات التعليم العالي تسعى جاهدة لمواكبة التغييرات من أجل الرقي بأدائها ، مما يتطلب تحسين أدائها بشكل عام و تحسين الأداء البيداغوجي بشكل خاص ، و هذا لا يتأتى إلا من طرف أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم أحد العناصر الفاعلة في المنظومة .

و من أجل الإلمام أكثر بالموضوع سنسلط الضوء في هذا الفصل على خصائص الأستاذ الجامعي ، و ذكر مهامه ، و بعدها تم التطرق لتقويم الأستاذ الجامعي ، لنخلص إلى ذكر بعض النظريات المفسرة للتعليم الجامعي .

1- خصائص الأستاذ الجامعي :

نظرا لمكانة مهنة التدريس الجامعي فإن المفكرين و التربويين قد وضعوا مواصفات عديدة له ، و بالرغم من الاتفاق على أبرز و أهم الخصائص و الصفات التي يجب أن يتسم بها الأستاذ الجامعي ، إلا أن ترتيبها الهرمي و تقدير أهميتها يشكل اختلافا بين الباحثين ، و يمكن تقسيم هذه الخصائص إلى ثلاث خصائص أساسية و تتمثل في :

أ- **الخصائص الشخصية** :

و هي مجموعة من السمات التي تتعلق بمكونات الشخصية ، و التي تشمل الصفات الجسمية و الانفعالية و النفسية و الأخلاقية .

فمن الصفات الجسمية نجد : السلامة الجسدية و هي تعني أن يتمتع الأستاذ الجامعي بالصحة الجيدة و السلامة من الضعف و الوهن الجسمي و الأمراض مثلا سلامة حواسه و خلوه من العيوب الكلامية أو التعبيرية مثل التأتأة .

و حسن المظهر أي مدى ظهور الأستاذ الجامعي بهيئة حسنة لائقة بالمهنة و طريقة حديثه و مشيته و نظافة و جمال مظهره .

" فهذه الصفات الجسمية تؤدي إلى حسن الإدراك و التعرف و القيام بوظيفة التدريس بحيوية و نشاط ." [1] ، و هذا مما يؤهل الأستاذ الجامعي للقيام بوظائفه المختلفة .

و من الصفات الانفعالية و الأخلاقية نجد : الجدية و الإخلاص في أداء عمله ، و أن يكون قدوة حسنة لطلابه .

[1]- مصباح عامر ، التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2003 ، ص : 141 .

و هناك صفات أخرى و هي :

" قوة الشخصية .

- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية .

أما الصفات النفسية فهي التي تلك **" الخصائص المرتبطة بالجانب النفسي و الانفعالي و المزاجي لشخصية الأستاذ و التي تتمثل في الاتزان الانفعالي للأستاذ ، حسن التصرف في المواقف الحساسة ، الثقة في النفس ، الموضوعية ، الدافعية للعمل ، المرونة التلقائية و عدم الجمود ."** [1]

و من الصفات الانفعالية أيضا نذكر:

" - الاتزان الانفعالي .

- الدافعية للعمل و الانجاز ." [2]

ب - الخصائص المهنية : و تتمثل فيما يلي :

التمكن من المادة و سلامتها و قدرته على توصيل المعلومات و لكي يقوم الأستاذ الجامعي بوظيفته ، عليه أن يمتلك جملة من المهارات التدريسية تؤهله للتدريس بكفاءة و المتعلقة بـ :

" أن يكون متمكنا في مجال تخصصه واسع الاطلاع ، غزير المعرفة .

- قادرا على جمع المعلومات و تفسيرها و تحليلها .

- أن يكون عالما بقواعد البحث العلمي .

- أن يكون له القدرة على إدراك المشكلات التي تحتاج إلى البحث و الدراسة .

- القدرة على التخطيط و الإعداد الجيد للمحاضرة بطريقة مناسبة لخصائص طلابه .

- القدرة على الاستخدام الجيد للوسائل التعليمية المتماشية مع التقدم العلمي

- إلمامه بأساليب التقويم المختلفة .

- القدرة على مراعاة الفروق الفردية بين طلابه .

- أن يكون على كفاءة عالية في توطيد العلاقات السليمة مع زملائه و طلابه .

- المشاركة في القيادة الفكرية للمجتمع و تتمثل في نشر المعرفة من كتب و مجلات تتناول قضايا اجتماعية و سياسية و اقتصادية و أيضا من خلال المحاضرات و الندوات العلمية التي تتناول قضايا المجتمع بصفة عامة .

---

[1]- المرجع السابق، ص 142 .

[1]- أحمد فلوح ، الأستاذ الجامعي بين الواقع و المتوقع ، الملتقى الوطني الأول : واقع التكوين الجامعي في الجزائر من خلال مخرجاته ، قسم علم النفس ، جامعة المسيلة ، الجزائر، 12-13 أفريل 2012 ، ص : 67

- المشاركة في دورات و برامج التنمية المهنية ، فمن واجب كل أستاذ في مجال تخصصه تنمية معارفه و مهاراته كي يواكب مستجدات العصر .

- المشاركة في الاستشارات و الدراسات التي تفتح قنوات الاتصال بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع .

- توجيه أبحاثه و أبحاث طلبته خاصة طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات التنموية للمجتمع ، بحيث يركز على المشكلات التي يعاني منها المجتمع ذات الصلة بتخصصه و يضع لها الأولويات و الاتصال بالجهات المهتمة حتى خارج الجامعة .

- التفاعل مع المجتمع الجامعي و المحلي و التعرف على طاقاته و مشكلاته ، إذ يجب أن يمتاز الأستاذ الجامعي بالنشاط و التفاعل مع كل الطاقات الأكاديمية و الاجتماعية في الحياة الجامعية مع الطلبة ، و موجها لهم حتى خارج الدرس "[1]

و يضيف **محمد حسن حمادات** مجموعة من الخصائص أهمها :

" - أن يكون قاضيا عادلا في حكمه على مدى مساهمة و جهود الطلاب و مقيما جيدا لأعمالهم .

- أن يكون طبيبا يشخص احتياجات و غبات و مشاكل التعلم و أساليب اكتساب المعلومة .

- أن يكون مؤمنا بمبدأ التعليم العميق .

- أن يكون مهتما بتطوير تفسه عندما تتاح له الفرص و يعمل على تحسين قدراته و مهاراته

- أن يكون ذا صدر رحب في تقبله للنقد البناء ."[2]

ج - الخصائص الاجتماعية : و تتمثل أبرزها فيما يلي :

" النظام و الدقة في الأقوال و الأفعال ، التعاون ، طبيعة العلاقات الإنسانية ، التمسك بالقيم الدينية و الخلقية و التقاليد الجامعية ، روح المرح و البشاشة و المرونة في المعاملة و عدم الجمود ."[3]

[1]- كفاية يوسف أبو عبد ، الأنماط القيادية في الجامعات و انعكاساتها على تفعيل أداء العاملين ، بحث ماجستير في صول التربية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، ص : 44 .

[2]-محمدحسن حمادات ، وظائف و قضايا معاصرة في الإدارة التربوية ، دار حامد ، الأردن ، ط1، 2007 ، ص : 282 .

[3]- المرجع نفسه ، ص :14 .

2- مهام الأستاذ الجامعي :

على اعتبار أن الأستاذ الجامعي هو حجر الزاوية الأساس في الجامعة ، سعيا منه لأداء رسالته العلمية و خدمة المجتمع ، و يتجسد ذلك في العديد من المهام التي يقوم بها الأستاذ الجامعي و التي تتمثل أساسا في :

أ- التدريس :

و هذا الدور هو الذي يميز الجامعات عن غيرها من المؤسسات العلمية الأخرى " **فهذا الدور لا يقف عند مجرد التدريس و ما يرتبط به من إعداد للمادة العلمية و عمليات التقويم و غيرها حيث أنه مطالب بالإلمام الواعي بحاجات الطلاب و تنمية شخصيتهم و تفهم مشاعرهم و النظر إليهم على أنهم الركائز الأساسية للجامعة ."** [1]

و من أبرز وظائفه في مجال التعليم ما يلي :

أ-1/ التدريس الجامعي :

التدريس وظيفة أساسية من وظائف التعليم العالي ، و عملية ذات طبيعة نشطة ، كونها تتأثر بعدد كبير من العوامل ، منها ما يتصل بالأستاذ من حيث إعداده العلمي و تعمقه في التخصص .

و التدريس عبارة عن : " **نشاط يمارسه الأستاذ الجامعي بهدف تحقيق عملية التعليم ، و يتم عن طريق نقل المعارف و الخبرات و تنمية المهارات و اكتساب القيم و اكتشاف المواهب و الاطلاع على كل جديد يدعمها يسهم في تطوير القوى البشرية ، و رفع كفاءتها و قدراتها لتهيئتها مستقبلا لتشغل نشاطات متعددة في سوق العمل ."** [2]

و يعرف التدريس أيضا بأنه : " **الأداء الظاهر الذي يؤديه المعلم أثناء الموقف التعليمي ، و الذي يقوم على التفاعل بين كل من المعلم أثناء الموقف التعليمي ، و الذي يقوم على التفاعل بين كل من المعلم و الطلاب بالقدر الذي يستثير تفكير الطلاب و دافعيتهم نحو التعلم "** [3]

و حتى يؤدي الأستاذ الجامعي مهمة التدريس على أكمل وجه ، ينبغي أن يكون متمكنا في مجال تخصصه ، كما يجب عليه أن يستخدم وسائل تعليمية حديثة و متنوعة أثناء تدريسه و تطوير أدوات التقييم لقياس عملية التعلم .

و للتدريس مراحل أساسية مترابطة و المتمثلة في :

---

[1]-محمد سكران ، الطالب و الأستاذ الجامعي ، دار ثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2001 ، ص : 191 .

[2]- مرسي محمد منير ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر) ، ط1، 1992 ، ص: 83 .

[3]-الجميل محمد عبد السميع شعلة ، نجوى نور الدين عبد العزيز ، 1998أثر التدريب أثناء الخدمة على كل من الأداءالتدريسي و الاتجاهات نحو التدريس ، مجلة علم النفس ، العدد 48 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ، ص : 128 .

أ-1/ **التخطيط للدرس** : إذا كان التخطيط أمرا ضروريا لأي عمل من الأعمال فإنه في العملية التعليمية يعد في غاية الأهمية و ذلك لأن التخطيط الجيد يمهد لأداء جيد ، فالتخطيط الناجح سبيل أمثل للوصول بالطالب إلى فهم عميق للدرس ، و يعرف التخطيط بأنه : " **دراسة المحتوى الذي يريد الأستاذ تدريسه ، و اشتقاق الأهداف التربوية في المجالات الثلاثة من خلاله ، و تهيئة المواد و الوسائل اللازمة لدرسه ، و تحديد الأنشطة التي تراعي مستويات الطلبة** "[1]

و عملية التخطيط تستلزم مجموعة من الإجراءات ، بدْءً بتحديد مهارات المساقات الجامعية و التخصصات التي تعد خطوة منطقية يقوم بها الأساتذة ، ثم تحديد الموضوعات التي سيعالجها التخصص ، ثم يأتي بعدها اختيار الطريقة الملائمة للتدريس سواء كانت الإلقاء أو المناقشة أو الحلقات الدراسية أو العمل المعملي ، شريطة أن تكون الطريقة المختارة هي الأنسب في تحقيق أهداف التعلم (المقياس) ، و أخيرا تحيد أساليب التقويم الملائمة سواء كانت شفاهية أو كتابية ، فردية أو جماعية و سواء كانت لجوانب معرفية أو مهارية في عملية التعلم و التكوين .

أ-2/ **مرحلة تنفيذ الدرس** : و تعني قدرة الأستاذ الجامعي على تنفيذ التدريس الجامعي و تنظيم محاضراته و إداراتها ، و هذه العملية مرتبطة بـ :

"- **خصائص المدرس : إذ تعد من المكونات المؤثرة سلبا و إيجابا في تنفيذ البرنامج التدريسي**

- **مكونات الموضوع أو الدرس : و يتحدد الموضوع بتدرج الخبرات و ترتيبها و ارتباطها مع بعضها .**

- **التسهيلات البيئية للتدريب : التي تزيد من سيطرة الطالب على الخبرات التعليمية و التدريبية المقدمة** "[2].

و لكي يكون التقويم فاعلا ينبغي أن يبنى على مجموعة من الشروط و الأسس

أ-3/ **مرحلة تقويم الطلبة** : يعتبر التقويم ركنا أساسيا و مهما من أركان العملية التعليمية و جزء لا يتجزأ منها ، إذ يعتبر أداة مهمة لمعرفة مدى تحقق الأهداف المسطَّرة و تقديم التغذية الراجعة .

و يعرف التقويم بأنه : " **عملية يتم فيها استخدام البيانات الناتجة عن القياس في إصدار الأحكام حول الظاهرة موضوع التقييم ، فإذا أخذنا تقييم تحصيل المتعلم على سبيل المثال فهو عملية إصدار حكم على ما يعرفه المتعلم استنادا على أدائه في أداة قياس مناسبة ، و هي اختبار تحصيلي في هذه الحالة .**"[3]

---

[1]- وليد أحمد جابر و آخرون ، طرق التدريس العامة و تخطيطها و تطبيقاتها التربوية ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2005 ،ص : 89 .

[2]- زيد سليمان العدوان و محمد فؤاد الحوامدة ، تصميم التدريس بين النظرية و التطبيق ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص : 31 .

[3]- عفت مصطفى الطناوي ، التدريس الفعال – تخطيطه ، مهاراته- ، استراتيجيات تقويمه- ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن)ط2، 2011 ، ص :65 .

كما يعرَّف بأنه : " **عبارة عن عملية منظمة لجمع و تحليل المعلومات لتحديد مدى تحقيق الأهداف التدريسية من قبل الطلبة و اتخاذ قرارات بشأنها** "[1] ، أي أن عملية التقويم لابد منها ، و لذلك ينبغي على الأستاذ امتلاك مجموعة من المهارات من أبرزها :

- " **أن يستخدم أساليب متنوعة لتقويم تعلم الطلبة ، مثل : الاختبارات و القراءات الفردية و الأعمال الإضافية ذات العلاقة بالمقياس** ." [2]

فالأستاذ يحاول تقويم تعلم الطلبة مستخدما عدة أساليب مرتبطة بأهداف الدرس ، قصد الوقوف على مدى تحقيق كل واحد منها و تشخيص الصعوبات و اقتراح الحلول .

و يتم التقويم بعدة وسائل متنوعة من أهمها :

" **ملاحظة أداء الطلبة بالنشاطات المختلفة ، و تسجيلها في سجل الملاحظات الخاص بالأستاذ و من تلك النشاطات :**

- **مساهمة الطلبة في النقاش حول موضوع الدرس .**
- **مساهمتهم في تلخيص سريع لنقاط الدرس المهمة .**"[3]

ب - البحث العلمي :

هذا الدور نابع من كون الجامعة مؤسسة علمية أكاديمية خصوصا في ظل الثورة العلمية و التكنولوجية ، فالبحث العلمي يكمل مهمة التدريس لأن التدريس الجامعي له صلة وثيقة بالبحث العلمي ، فالنشاط البحثي يساعد على تحسين و تطوير المستوى العلمي و المعرفي للأستاذ الجامعي ، مما ينعكس بصفة إيجابية على نوعية و كمية المعلومات التي يدرسها للطلبة من خلال أدائه البيداغوجي .

و يعرف البحث العلمي بأنه : " **أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات و الحقائق و العلاقات الجديدة و التأكد من صحتها مستقبلا ، بالإضافة إلى الوصول إلى الكلية أو العمومية ، أي التعمق في المعرفة و الكشف عن الحقيقة و البحث عنها ، و كذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة ، و ذلك من خلال الاستقصاء الدقيق و التتبع المنظم الدقيق و الموضوعي لموضوع هذه المشكلة ، و من خلال تحليل الظواهر و الحقائق و المفاهيم .**"[4]

،" نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به الأستاذ الجامعي الباحث في مجال البحوث المتخصصة ينبغي إيجاد صيغة فاعلة و مناسبة لتقويم الجهود البحثية كافة و إيجاد الحوافز التي تدفع إلى التميز الحقيقي و

---

[1]- المرجع السابق ، ص : 66 - 67.

[1]- يحي بوشلاغم ، الأستاذ الجامعي الكفء من وجهة نظر الطلبة ، الملتقى الوطني الأول : واقع التكوين الجامعي في الجزائر من خلال مخرجاته في سوق العمل رؤية تقويمية ، قسم علم النفس ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 12 – 13 أفريل 2012 ، ص : 13 .

[3]-كاظم لفتلاوي ، سهيلة محسن ، المدخل إلى التدريس ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن)، ط1 ، 2003 ، ص : 210 - 211

[4]-أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر)، ط1 ، 1997 ، ص : 13 .

الريادة و الحرص و الاستمرار في عملية البحث العلمي المتواصل و المترابط في مجالات محددة من خلال تخطيط بعيد المدى ."[1]

خصوصا و أن تطور المجتمعات و مواكبتها للتقدم العلمي و التكنولوجي لا يمكن أن يتم إلا إذا أولت أهمية كبرى للبحث العلمي ، باعتباره ركيزة أساسية للنهوض الحضاري خاصة أننا نعيش في عصر المعلومات و الانفجار المعلوماتي .

فالبحث العلمي يعتبر أحد أهم المعايير الأساسية للتقدم و الارتقاء بالمجتمع ، لذا نجد معظم الدول قد ألزمت نفسها بضرورة تقوية و دعم البحث العلمي ، فانتهجت سياسات لتشجيع الأساتذة الجامعيين على البحث العلمي ،

هذا و تنقسم البحوث إلى أنواع مختلفة ، منها :

" - بحوث أساسية و أكاديمية و تهدف إلى زيادة المعرفة و الكشف عن الحقائق و النظريات دون اهتمام بتطبيق النتائج .

- بحوث تطبيقية و هي البحوث التي ترتبط باكتشاف آفاق عملية جديدة بهدف تطبيقي مباشر ، و تسعى لابتكار الحلول للمشكلات الاجتماعية ز

- بحوث تطويرية و هي بحوث تهدف إلى تحسين و تطوير منتجات و مواد جديدة و زيادة كفاءتها .

- بحوث علمية ترتبط بالتكنولوجيا من أجل تسخيرها في خدمة المجتمع الإنساني ."[2]

و من أبرز الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في هذا المجال :

"- القيام بالأبحاث الفردية و المشاركة في الأبحاث الجامعية سواء أ كانت بحوثا نظرية أم تجريبية .

- القيام ببحوث لنقل التكنولوجيا و النظريات العلمية الحديثة مع تطبيقها اجتماعيا

- يشارك في إعداد الباحثين العلميين و المشاركة في البحوث خارج الجامعة " [3]

- تستخدم الجامعات العالمية مجموعة من المؤشرات لمتابعة الإنتاج السنوي في مجال البحث العلمي لهيئتها التدريسية ، فالأداء البحثي للأستاذ الجامعي لا بد أن يبنى على أسس تتجلى في :

"- عدد المنشورات و المطبوعات العلمية التي تم التعرض لها تثمينا و تحليلا و نقدا من قبل الهيئة التدريسية ، و عدد التقارير و الإصدارات العلمية التي تم طباعتها في العام في الجامعة .

- عدد الأوراق العلمية التي يمكن تصنيفها كمساهمة علمية جوهرية وجدت القبول

---

[1]- محجوب سام فيصل ، الدور القيادي لرؤساء الأقسام العلمية في الجامعات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ،مصر (القاهرة)،2004 ، ص : 165 .

[2]- عبد الرحمان برقوق ، عضو هيئة التدريس و أخلاقيات و أدبيات الجامعة ، مجلة مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري ، العدد2 ، بسكرة ، الجزائر 2014 ، ص : 65 .

[3]-محمد سكران ، الطالب و الأستاذ الجامعي ، مرجع سابق ، ص : 191 .

للنشر في المجلات و الدوريات العلمية المتميزة .

- عدد الكتب العلمية التي قام بإعدادها عضو هيئة التدريس ."[1]

أي أن المقياس الأساسي للإنتاج الأكاديمي في البحث العلمي يتمثل في عدد المنشورات ، و المتمثلة في الأوراق العلمية و المؤلفات و المقالات التي تنشر في المجلات العلمية المحكمة ، و التي أعدها الأستاذ الجامعي و قام بنشرها طيلة العام .

ج - الإشراف على الرسائل الجامعية :

يشير مفهوم الإشراف العلمي لجميع الجهود المنظمة التي يبذلها الأستاذ المشرف على الطلبة بهدف تحسين و تطوير العملية التعليمية ، و يقصد و يعتبر الإشراف على الرسائل الجامعية من بين المهام الأكاديمية المنوطة للأستاذ الجامعي ضمن مجموعة من المهام التي تؤديها في إطار القيام بدوره كعضو في منظومة التعليم العالي و البحث العلمي و هو يشير إلى جملة من التوجيهات و الإرشادات التي يقدمها الأستاذ الجامعي لطالب أثناء إشراف الأستاذ الجامعي عليه ، و على الطالب احترامها و إتباعها .

د - خدمة الجامعة و المجتمع : يعمل الأستاذ الجامعي على خدمة مجتمعه ، و ذلك من خلال السعي لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية ، و التي تتمثل في :

" - تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب و طبيعة تغير المهن .

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية و مشاكل المجتمع المحلي .

- تفسير نتائج الأبحاث و نشرها للاستفادة منها في المجتمع .

- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج المشكلات المتداخلة ."[2]

من مهام الأستاذ الجامعي انجاز بحوث تطبيقية لمعالجة مشكلات المجتمع و تساهم في حلها .

هـ- تحقيق النمو الاقتصادي : و ذلك عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات و الأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل و التقدم التقني من خلال برامجه التدريسية و نتائجه البحثية لتحقيق التقدم .

" إعداد الباحِثِين في مختلف مجالات البحث العلمي و التقني و الإنتاجي ، مما يضمن الكشف عن معارف المعارف الجديدة و الإبداع و الابتكار و التجديد في شتى ميادين الحياة و العلم و المعرفة و الفن و في إرساء الديمقراطية الصحيحة لتحرير الاقتصادي من الضغوطات البيروقراطية ."[3]

أي إعداد القوى البشرية و تأهليها و تدريبها للعمل في القطاعات المختلفة و على كافة المستويات و المهن ،

---

[1]- سوسن شاكر مجيد ، تقويم جودة الأداء في المؤسسات التعليمية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2011 ، ص : 293 .

[2]- عبد الرحمان عيسوي ، تطوير التعليم الجامعي العربي ، منشأة المعارف ، مصر ، ط1، 1997 ، ص : 12

[3]- أيمن يوسف ، تطوير التعليم العالي : الإصلاح و الآفاق السياسية ، رسالة لنيل الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة ين يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 ، ص :38 ، 39 .

و ذلك من خلال تزويدها بالمعارف و المهارات و الخبرات اللازمة للعمل المستهدف و تهيئتهم لخدمة المجتمع .

بناء على ما سبق يمكن القول أن دور الأستاذ الجامعي لا يقتصر على التدريس بل لديه مهام أخرى بهدف تحسين مهاراته التعليمية و خدمة الجامعة و المجتمع .

3- تقويم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي :

بما أن الأداء البيداغوجي قابل للملاحظة و القياس ، فتقويمه ركن أساسي في العملية التعليمية .

إن تقويم الأداء البيداغوجي هو عبارة عن عملية اتخاذ القرارات على أساس القياسات و الملاحظات بهدف التحسين و التطوير ، و هو " **عملية منظومية ، و تعتبر من مراحل العملية التعليمية في الجامعة يتم فيها إصدار الحكم على منظومة التدريس أو أحد مكوناتها أو عناصرها بغية إصدار قرارات تدريسية تتعلق بإدخال تحسينات أو تعديلات على تلك المنظومة ككل ، أو على بعض مكوناتها أو عناصرها بما يحقق الأهداف ، بالتركيز خصوصا على تقويم أداء هيئة التدريس .**"[1]

فبدون عملية التقويم لا يمكن معرفة مدى تحقق أهداف الجامعة في رفع المستوى التعليمي .

و يعرف أيضا تقييم الأداء البيداغوجي بأنه " **العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية و السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف و إنجاز معدلات الأداء المستهدفة .**"[2]

إن الهدف الأساسي من تقييم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي هو تحسين التدريس ، من خلال تعديل الأهداف التدريسية و محتوى التدريس و استراتيجياته و الوسائط التعليمية و أساليب التقويم ، و مساعدة الأستاذ في معرفة مدى تقدمه نحو بلوغ الأهداف المرجوة و مساعدتهم في تنمية و تطوير مهاراتهم البيداغوجية بغية أن تكون منظومة التدريس أكثر كفاءة و فاعلية في إحداث التعلم المرغوب لدى الطلبة في ضوء أهداف جامعته و مجتمعه .

و تتمثل الأهداف من وراء عملية تقويم أداء الأستاذ الجامعي في :

" - تحديد مدى كفاية المدرس في أداء الأدوار المنوطة به .

- التعرف على إمكانات المدرس بغية تحقيق الاستثمار الأمثل لها في تحقيق الأهداف المدرسية .

- تحديد مجالات و جوانب الأداء التي تحتاج إلى تطوير و تحسين من خلال التحديد الدقيق للحاجات التدريبية الفعلية للمعلم .

- تخطيط برامج التنمية المهنية باتجاه التحسين المستمر للأداء بناء على رؤية علمية .

- الترخيص و إعادة الترخيص لمزاولة المهنة أو الترقية في العمل أو تحديد العلاوات و المكافآت .

---

[1]-حنان الشطيبي ، الحركة النقابية العمالية بالجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي ، مرجع سابق ، ص : 137 .

[2]-عمر الخرابشة ، العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 31 ، 2012 ، ص : 62 .

- مساعدة المدرس على تقدير ذاته بالتفكر في ممارساته ومراجعة أدائه ."[1]

" –تنمية مهارات و معلومات المدرس المهنية ، لإمكانية مساهمته بفاعلية في عمليات التطوير المستقبلية و التحديث المستمر لمنظومة المنهج المدرسي .

- توفير معلومات أو بيانات تسهم في مكافأة الأداء المتميز أو الترقية إلى وظائف قيادية أومهام تدريبية أو بعثات خارجية .

- تحسين نوعية التعليم المقدم للطلاب باعتباره أحد مكونات العملية التعليمية ، من خلال تحديد نوعية التغييرات المطلوبة من المدرس لإمكانية التطوير أو التحسين المدرسي ، سواء كانت في طرائق التدريس ، أو بيئة التعلم أو مصادر التعلم .

- تشخيص الاحتياجات الفردية للمدرسين من خلال تحديد جوانب القوة و جوانب الضعف في الأداء المدرسي ، و توفير التغذية الراجعة لكيفية توجيه الطلاب نحو التعليم الفاعل ، و هو ما يمكن اعتباره تقويما مرحليا ، و غالبا ما يتصف بالوصف أكثر منه حكما أو تقويما لأداء التدريس "[2]

و عليه فإن عملية تقويم الأداء البيداغوجي تُمَكِّن الأستاذ الجامعي من معرفة مدى تحقيقه لمستوى التدريس الجيد أو إخفاقه في ذلك ، كما أنها تساهم في الكشف عن إنجازات أعضاء هيئة التدريس الجامعي و تشجعهم على تنمية مهاراتهم و تطوير كفاءاتهم البيداغوجية .

[1]- حسن حسين البيلاوي و آخرون ، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد و الأسس و التطبيقات ، دار المسيرة ، عمان (الأردن) ، ط1 ، 2006 ، ص : 160 .

[2]-حسن شحاتة ، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع و المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة(مصر)، ط1 ، 2003 ، ص : 133 .

4- النظريات المفسرة للتعليم الجامعي :

أولا : الاتجاهات النظرية الكلاسيكية :

أ- الاتجاه الوظيفي :

ينبني هذا الاتجاه على تشبيه المجتمع بالكائن العضوي الحي . أي أن المجتمع يتكون من مجموعة من البنيات و العناصر و الأنظمة .و كل عنصر من هذه العناصر يؤدي وظيفة معينة داخل المجتمع .

و بالتالي فهذا يعني أنها تعتبر " **المجتمع نظاما معقدا تعمل شتى أجزاؤه سويا لتحقيق الاستقرار و التضامن بين مكوناته** ."[1]

يعتبر المجتمع نسقا اجتماعيا عاما يضم نظما فرعية مترابطة و متداخلة مع بعضها البعض ، و يؤدي كل منها وظيفة معينة ، و عليه فإن " **الوظيفية تعني التأثير الذي يحدثه الجزء في الكل و في الأجزاء الأخرى المكونة ، انطلاقا من هذا الطرح فإن الأنظمة الفرعية للمجتمع كالنظام التعليمي لا يتم فهمها و تحليلها إلا من خلال وظيفتها في تحقيق التضامن أو التكامل الداخلي بين مكونات المجتمع ، و باعتبارها تلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل ، و تؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى اقتصادية ، سياسية ، ثقافية ، دينية و تحافظ على استمرار النسق .**"[2]

و تتضح الإسهامات السوسيولوجية في التعليم عموما و التعليم الجامعي خصوصا في أعمال رواد هذا الاتجاه أمثال : **روبرت ماكيفر ، إميل دوركايم ، ماكس فيبر ، تالكوت بارسونز** من خلال تحليلاتهم في دراسة النظام التعليمي بمختلف أنساقه بما في ذلك الجامعة من خلال التركيز على دورها و وظيفتها الأساسية في المجتمع .

أ-1/ إيميل دوركايم E. Durkhiem :

اهتم " **دوركايم** " بدراسة سوسيولوجيا التعليم العالي شأنه في ذلك شأن علماء الاجتماع الأوائل ، محاولة منه لفهم الدور الحقيقي للنظام التعليمي في عمليات التنمية ، خصوصا و " أن "**دوركايم**" قد شغل وظيفة أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة السربون و باريس والتي تحولت عام 1913 إلى وظيفة أستاذ لعلم الاجتماع والتربية معا .

و اقترنت أفكاره بالمدخل السوسيولوجي التربوي في نفس الوقت ، وانعكست **عموما تجاربه الأكاديمية و الحياتية و التربوية على تفسيره لقضايا و مشكلات التعليم في العالم الغربي خلال فترة حياته** ".

---

[1]- خالد الميرو آخرون ، أهمية سوسيولوجيا التربية ، سلسلة التكوين الإداري ، العدد 3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ، ط2، 1995 ، ص : 10

[2]- راضية رابح بوزيان ، إدارة الجودة الشاملة و مؤسسات التعليم العالي ، ، دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان (الأردن) ، ط1 ، 2015 ، ص : 80

و قد جاءت اهتمامات " **دوركايم** " المتعلقة بدراسة النظم التعليمية، باعتبارها أحد النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع، في إطار معالجته للعلاقة بين تلك النظم والنظم الاجتماعية الأخرى.

و من أهم القضايا التي عالجها **إميل دوركايم** اقراره بعدم وجود نمط تعليمي واحد لكل المجتمعات ، وإنما هناك أنماط تعليمية و تربوية مختلفة و متباينة بقدر اختلاف المجتمعات ، و أن المدارس و الجامعات تعمل على إكساب الأفراد المهارات اللازمة للحياة الجماعية و التي يتطلبها سوق العمل .

و من ثم نجد أن **دوركايم** قد ركز على قضايا تربوية هامة مثل قضية المنهج أو ما يعرف بسوسيولوجيا المنهج ، و التي ظهرت في كتابه " تطور المنهج في فرنسا " ، كما ركز **دوركايم** على دراسة دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية ومدى تأثيرها في تطوير وتنمية المجتمع الصناعي .

" فالمجتمع لا يستطيع أن يبقى ما لم توجد بين أعضائه درجة معقولة من التجانس و التكامل ، و يؤكد على ضرورة جعل التعليم تخصيصا من أجل توفير التنوع والاختلاف الذي يقوم عليه التكامل في المجتمع، ذلك عن طريق اكتساب الأفراد للمهارات النوعية الضرورية اللازمة للمهنة التي سوف يقومون بها في المستقبل لتحقيق مبدأ تقسيم العمل ، الأمر الذي من شأنه خلق تعاون و تضامن في الحياة الاجتماعية للأفراد ." [1]

أ-2/ ماكس فيبر : M. Weber

لقد حاول **ماكس فيبر** دراسة المؤسسات التعليمية انطلاقا من خبرته كأستاذ جامعي ، و ذلك من خلال دراسة و تحليل عدة قضايا تخص الجامعة منها : دور الأستاذ الجامعي و الجامعة والمشكلات التي تواجه نظام التعليم العالي خاصة في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و من أهم هذه المشكلات مشكلة الحرية الأكاديمية ، و مشكلة العلاقة بين الجامعة و الدولة ، و اهتمام الجامعة بالقضايا السياسية ، أو ما يعرف بتسييس الجامعة .

" من أهم القضايا و المظاهر البنائية والوظيفية للجامعات في كل من الدولتين هي مشكلة العملية التعليمية، و طرق التدريس الجامعي، ونوعية الحياة الجامعية للطلاب والعلاقة بين الجامعة و المجتمع، و العلاقة بين الدولة و الجامعة، و نوعية البيروقراطية الموجودة بالإضافة إلى تصوراته للجامعة كتنظيم متميز عن البيروقراطيات و المؤسسات المجتمعية الأخرى ، و اختلاف طبيعة الجامعات كتنظيمات عن غيرها من التنظيمات السياسية بالمجتمع و خاصة الأحزاب السياسية ." [2]

كما أشار **ماكس فيبر** إلى طبيعة أنواع المدارس و المعاهد العليا والجامعات ، و نوعية تقديمها لأنماط مختلفة من التعليم .

---

[1]- راضية رابح بوزيان ، إدارة الجودة الشاملة و مؤسسات التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص : 83 - 82 .

[2]-المرجع نفسه ، ص : 83 – 84 .

أ-3/ تالكوت بارسونز

حاول "**بارسونز**" تحليل الكثير من قضايا التربية و النظام التعليمي في المجتمع الأمريكي في الخمسينات وحتى نهاية السبعينات تقريبا ، و التي تعد من أهم فترات التحول والتغير الراديكالي السريع في مؤسسات التعليم والنظام التربوي الغربي عامة، والأمريكي خاصة، وتتجلى إسهامات **بارسونز** " في النسق الاجتماعي الذي اهتم فيه بالجماعات المهنية في الجامعات، وأهمية التدريب المهني باعتباره عملية تطوير الكفاءة المهنية، " **حيث ركز "بارسونز" على أهمية العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية و أنشطة البحث العلمي ، إضافة إلى فهم ميكانيزمات الجامعة والتي اعتبرها كتنظيم أكاديمي أو مجتمع محلي متماسك يؤدي وظائفه في المجتمع ، وعلى هذا فإن الاتجاه الوظيفي يؤكد على الدور الوظيفي والبنائي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي** ."[1]

اعتبر **بارسونز** الجامعة التنظيم الأم ، الذي يمد جميع التنظيمات الأخرى بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم ، كما سعى لتحديد الوظائف المتعددة للجامعة و ركز على خاصية التخصص كإحدى السمات العامة التي يتصف بها المجتمع الحديث ، واعتبر التخصص هو المحرك الأساسي الذي من خلاله تتم عملية فهم طبيعة التباين بين المستويات المهنية الأكاديمية بالجامعات وتحليل العمليات البنائية الديناميكية بها، ويؤكد على أهمية التكامل بين تلك التخصصات المهنية والأكاديمية عن طريق ما يسمى بعمليات الاتصال التنظيمي المهني بالجامعات علاقتها ، كما أشار إلى ضرورة تنويع وظائف الجامعة من الناحية الأكاديمية و البحثية و الإنتاجية .

و قد اقتصرت تصورات **بارسونز** و رؤيته السوسيولوجية على تناوله لقضايا التعليم العالي وتفسيره لها في ضوء التصورات المستقبلية التي يمكن أن تواجه قضايا التعليم العالي .

ب/ الاتجاه الماركسي :

إن التحليلات الماركسية التقليدية لم تتناول قضية التعليم والعملية التربوية كقضية منفصلة عن الإطار الإيديولوجي لنظرية الصراع الطبقي ، حيث " **يرى الماركسيون أن النظام التعليمي ليس مجرد استجابة للمتطلبات الوظيفية للنظام الاقتصادي ، بل له وظيفة أساسية في الصراعات حول المكانة الاجتماعية و الثروة و الدخل ، وعليه ارتبطت رؤية أصحاب هذا الاتجاه في تحديد وظيفة التعليم بفهم عدد من القضايا منها طبيعة المجتمع والحياة الاجتماعية بصفة عامة، وكيف يوفر نظام التعليم علاقات القوة التي تتطلبها استمرارية النظام الرأسمالي بصفة خاصة** ."[2]

و لعل من أهم المبادئ التي يقوم عليه هذا الاتجاه ، ما يلي :

---

[1]- المرجع السابق ، ص : 84 .

[2]- المرجع نفسه ، ص : 85 .

تحليل أوضاع المجتمعات القائمة و عدم الاقتصار على وصفها و ذلك من خلال اقتراح أساليب عملية قصد تغيير المجتمعات البشرية إلى الأحسن .

و ينطلق الاتجاه الماركسي في علاقته بالتعليم من مرتكزيْن أساسييْن ، و هما:

- اعتبار التعليم وسيلة مهمة في تحرير أبناء الطبقة العاملة و انتقالهم لمرحلة الشيوعية ، ففي دولة تحكمها البروليتاريا تضمن الدولة فرص تعلم جميع الأطفال دون استثناء كما تهيئ تعليما متساويا للجميع .

- أما التعليم في ظل النظام الرأسمالي فيستخدم لإخضاع الطبقة العاملة وإبقاء امتيازات الطبقة البرجوازية.

تعتبر تحليلات "**بيير بورديو**" من بين أهم التحليلات الماركسية الحديثة التي سعت إلى فهم النظام التربوي في المجتمعات ذات التفاوت الطبقي على أنه أحد الآليات الأساسية الفعالة في الإبقاء على النمط الاجتماعي السائد في تلك المجتمعات. وأقام نظريته من خلال ملاحظاته ودراساته لبنية النظام التربوي في فرنسا والمرحلة التعليم العالي منه خاصة.

و في ذلك يقول بورديو أن " **شعار ديمقراطية التعليم الذي رفعته المجتمعات الغربية الحديثة، كان وهما صريحا، و أول ما يهدف إليه تأكيد عملية العنف الثقافي الذي تمارسه القوى المسيطرة من خلال النظم التعليمية القائمة، و الذي يركز فقط على إزالة العقبات الاقتصادية التي تعوق تكافؤ الفرص التعليمية** [1]

و قد حاول "**بورديو**" في كتابه الشهير الذي قدمه مع **باسرون** سنة 1979 الكشف عن " **دراسة الميراث الثقافي الذي يرثه أبناء الطبقات العليا (الصفوة) و كيف يساعدهم ذلك الميراث على تحقيق النجاح و التفوق داخل التعليم العالي ، و من الواضح أن الذهاب إلى الجامعة في حد ذاته لا يمثل شيئا جديدا عن نمط الحياة التي يألفها أبناء هذه الطبقات، لذلك لديهم شعور بالقدرة على الحصول على المزيد من البرامج الدراسية و الثقافية خارج نطاق البرامج المقررة** ."[2]

و قد حاول كل من "**بورديو**" و "**باسرون**" من خلال تحليل وظيفة الجامعة البحث عن ميكانيزمات يتم من خلالها إعادة إنتاج علاقات القوة الطبقة المسيطرة تسعى لنقل و توريث ثقافتها الخاصة للأجيال ، واعادة إنتاجها بهدف الحفاظ على النظام القائم و بالتالي ضمان استمرارية سيطرتها .

" كما أن كشف وتفسير عمليات الاستبعاد المباشر المتمثلة في رسوب أبناء الطبقات الدنيا داخل المؤسسة التربوية ، وكذلك عمليات الاستبعاد غير المباشر المتمثلة في توزيع أبناء هذه الطبقات في شعب وأنواع مختلفة من التعليم، وفقا لرأس المال الذي يتطلبه النظام التعليمي و بهذه الطريقة يفسر لنا بورديو الاختلافات التي تشهدها الكليات الجامعية الذي يعكس هرمية علاقات القوى الاجتماعية بين

[1]-حسن حسين البيلاوي و آخرون ، الجودة الشاملة في التعليم ، مرجع سابق ، ص : 130 .

[2]-المرجع نفسه ، ص : 124.

طبقات و قوى المجتمع ."[1]

أي أن اتخاذ نمط التدريس و أساليب التقويم للفصل بين أبناء الطبقات المختلفة، و عليه فإن نجاح الطالب يتوقف على رصيده من رأس المال الثقافي ، مما يؤدي إلى الطلاب حسب أصولهم الثقافية .

و هكذا يمكن تلخيص إسهامات **بورديو** في هذا الشأن ، فيما يلي :

- عدم تجانس الطلاب من الناحية الثقافية والاجتماعية. وأن هذا التباين في المستويات التعليمية والتحصيل الدراسي بين الطلاب مرتبط بأصولهم الطبقية مما يؤكد على تأثير البناء الطبقي في المجتمع على ممارسات وطرق أداء النظام التعليمي .

- دور المدرسة و المؤسسات التعليمية في تدعيم عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية .

ثانيا : الاتجاهات النظرية المعاصرة :

هناك عدة دراسات حديثة تناولت طبيعة التعليم العالي بهدف تطوير المدخل السوسيولوجي الدراسة الجامعات على المستويين النظري و الإمبريقي ، و من بينهم **إيرك أشبي ، إميري وتريست**

أ- إيرك أشبي :E. Ashby

يعتبر" **إيرك أشبي**" أحد الباحثين الاجتماعيين الذين حاولوا دراسة طبيعة التطورات الاجتماعية والتاريخية لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة عن طريق تبني الأفكار التصورية العامة لأصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي عامة، ونظرية المماثلة البيولوجية عند **هربرت سينسر**" بصفة خاصة.

حيث حاول أشبي" **أن يوضح طبيعة النشأة التاريخية التطورية للجامعة الألمانية، منذ إنشاء جامعة برلين سنة 1810 التي اهتمت بالدراسات الانسانية، وبعد ذلك اهتمت بالعلوم التطبيقية، وكيف أدى الاحتكاك بين الجامعات الألمانية والبريطانية والأمريكية من خلال البعثات التعليمية إلى نقل النماذج الألمانية ، مع إجراء بعض التعديلات للتكيف نتيجة لاختلاف البيئة و المجتمع الجديدة لهذه النماذج ، كما عمد إيرك أشبي إلى تحليل عمليات تكيف الجامعات في الوقت الحاضر مع طبيعة التغيرات البيئية المستمرة** "[2]

و يتضح أن الجامعات نشأت داخل المجتمعات و تكيفت مع نوعية حكوماتها عبر مختلف العصور ، مما عزز بقاءها و استمرارها نظرا لأدوارها الوظيفية المتعددة ، و التي ترتكز أساسا على خدمة المجتمع .

ب- /إميري وتريست F. Emery & E. Trist

تعد دراسة **إميري و تريست** من الدراسات الجادة التي حاولت تفسير عمليات التغير التي حدثت على البني التنظيمية للجامعات ، " **و ذلك عن طريق نظرية النسق العام ، حيث ركزا في تحليلهما للجامعات**

[1]-المرجع السابق ، ص : 130 – 131 .

[2]-راضية رابح بوزيان ، إدارة الجودة الشاملة و مؤسسات التعليم العالي ،مرجع سابق ، ص : 86 .

باعتبارها أنساقا فرعية تتأثر بطبيعة الأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع، و حاولا الكشف عن الملامح البنائية و الوظيفية الحديثة التي ظهرت على الجامعات، و مدى تأثرها بالبيئة الخارجية التي تحيط بها. و قد استخدم إميري و تريست مدخل البيئة التنظيمي في تحليل البيئة الخارجية و علاقتها بالجامعات و مؤسسات التعليم العالي، و كيفية تكيف الجامعات مع هذه البيئة بصفة مستمرة "[1] . و في ظل هذا التصور عرض كل من **إميري و تريست** أربعة أنواع من البيئة التنظيمية المثالية المحيطة بالجامعات في الوقت الحاضر، و نوعية العلاقات المتبادلة بين هذه الأنماط و تتمثل هذه الأنماط فيما يلي [2]:

- **البيئة العشوائية المستقرة** : و هي بيئة تتميز بالاستقرار النسبي و عدم التغير، تحتوي على مجموعة من القوى و العوامل الإيجابية و السلبية الموزعة بصورة عشوائية والمؤثرة على تنظيم الجامعة .

- **البيئة المتداخلة المستقرة** : تلك البيئة التي تتضمن قوى سلبية وايجابية، والتي تكون مستقرة ولكنها متداخلة مع التنظيمات و الأنساق الاجتماعية الفرعية والكبرى، و هي تخضع لنوعية المنافسة الموجودة في البيئة الخارجية .

- **البيئة المجددة الموزعة** : و هي تشير إلى البيئة التنظيمية التي تجد ما يماثلها من فئات تنظيمية أخرى ، ويفسر ذلك على سبيل المثال بأن الجامعات تستطيع أن تعمل مع جامعات أخرى عن طريق زيادة أنساق التعاون و الاتصال المواجهة التهديد الخارجي.

- **البيئة غير المستقرة** : و تظهر هذه البيئة بوضوح في الوقت الحاضر نتيجة لزيادة معدلات التعقيد والتداخل التي تتطلب المزيد من كفاءة التنظيمات للتنبؤ بالمشكلات المتوقعة في المستقبل ، كما تحتاج إلى المزيد من القدرات التنظيمية نحو زيادة معدلات الضبط و السيطرة على جميع عملياتها و أنشطتها المتنوعة ، حيث تستطيع التعرف على طبيعة المشاكل التي تظهر في مجالها التنظيمي نتيجة لظهور الأنماط الجيدة من المعاهد الفنية العليا والجامعات التكنولوجية المتخصصة، وظهور العديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص .

ج- نظرية التحديث :

جاءت هذه النظرية لتوضيح العلاقة التبادلية و العوامل المفسرة لعمليتيْ التنمية و التحديث ، " **و قد ركزت هذه النظرية على المداخل السببية و التفسيرية في حدوث الانجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية و التحديث ، و منها النظام التعليمي باعتباره عنصرا أساسيا ، وتعتبر الجامعة المؤسسة المناسبة لتكوين هؤلاء الأفراد ."**[3]

[1]- المرجع السابق ، ص : 86- 87 .

[2]- المرجع نفسه ، ص : 87 .

[3]- المرجع نفسه ، ص : 88 .

يرى أنصار نظرية التحديث أن التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغيرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني .

و مع منتصف السبعينات اهتم بعض علماء الاجتماع بتحليل عمليات تطور المجتمع الحديث و كان الثنائي " **إنجلز**" و " **ديفيد سميث** " من الناشطين في هذا المجال ، " **فقد أجريا بعض الدراسات الميدانية في مجموعة من الدول النامية قصد تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية ، فيؤكدان على أن عملية التحديث ما هي إلا عملية اكتساب أكبر قدر من السكان لمجموعة من المواصفات و الخصائص و الاتجاهات و القيم و المعتقدات الحديثة** ."[1]

و من هنا ندرك أهمية المؤسسات الاجتماعية في الدول النامية خاصة التعليمية منها، من خلال مساهمتها في عملية تحديث المجتمع و تطويره .

كما أوضح كل من **هالس** و **فلود** **Halsey & Floud** أن التعليم يعكس الأمور التي يتطلبها النمو الاقتصادي و كما أوضحا أن التقدم التعليمي يهدف لإعداد القوى العاملة المتفاعلة و ذلك يتم من خلال زيادة التخصص في التعليم المهني بإكسابهم المهارات اللازمة .

[1]- المرجع السابق ، ص : 89 .

خلاصة الفصل :

و ما نصل إليه أن الأستاذ الجامعي يلعب دور مهما في العملية التعليمية و قد تعرفنا على خصائص الأستاذ الفعال (شخصية ، اجتماعية ، مهنية ..) ، كما تعرفنا على المهام الأستاذ في المجالات الثلاث (التدريس ، البحث العلمي ، الإشراف) .

و لقد شهد قطاع التعليم العالي تطورا كبيرا انعكس على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي من خلال طرائق التدريس و الأساليب و الوسائل التعليمية لتحقيق الأهداف المسطرة .

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهيد

1- مجالات الدراسة

2- منهج الدراسة

3- مجتمع البحث

4- أدوات جمع البيانات

5- الأساليب الإحصائية

- خلاصة الفصل

تمهيد :

يتناول هذا الفصل مجالات الدراسة و المنهج المتبع و تحديد مجتمع الدراسة و وصف خصائص أفراد عينة الدراسة ، ثم عرض كيفية أداة جمع البيانات ، إضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الإحصائية .

1- مجالات الدراسة

أ- المجال المكاني :

اشتمل المجال المكاني للدراسة على جامعة عباس لغرور خنشلة .كلية الحقوق و العلوم السياسية . و فيما يلي نبذة مختصرة عنهما :

أ-1/ **جامعة عباس لغرور خنشلة** : المعلومات مستقاة من الموقع الرسمي للجامعة عبر الانترنت [1]

في قلب منطقة الأوراس ، تعتبر جامعة خنشلة مشروعا مبتكرا متعدد التخصصات . و هي تحمل اسم الشهيد عباس لغرور رمز الثورة في المنطقة .

- تأسس المركز الجامعي بخنشلة بمقتضى المرسوم رقم 01-278 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001 ، حيث ضم فقط معهدين هما :

- معهد الآداب و اللغات .
- معهد العلوم القانونية و الاقتصادية .

- وفق المرسوم التنفيذي رقم 06- 281 المؤرخ في 16 أوت 2006 ، تم تعديل المرسوم التنفيذي رقم 01- 278 ليصبح المركز الجامعي مكون من 5 معاهد و هي :

- معهد الآداب و اللغات .
- معهد العلوم القانونية و الإدارية .
- معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- معهد علوم الطبيعة و الحياة .

[1]- https://univ-khenchela.com

- في 14 ديسمبر 2011 قام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بترقية المركز الجامعي إلى رتبة جامعة وفقا للمرسوم التنفيذي 12. 246 ، 4 جوان 2012 المتضمن إنشاء جامعة عباس لغرور" خنشلة " المتكونة من 6 كليات و هي :

- كلية الآداب و اللغات .
- كلية العلوم القانونية و السياسية .
- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- كلية علوم الطبيعة و الحياة .
- كلية العلوم و التكنولوجيا .
- كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية .

و تضم الجامعة الآن أكثر من 000 18 طالبا يؤطرهم 705 أستاذا و 500 موظفا إداريا و تقني موزعين على الكليات الست و التي سبق ذكرها . و هي تقدم 41 تكوين ليسانس و 46 تكوين ماستر و العديد من تكوينات الدكتوراه مدعومة بـ 9 مختبرات بحثية .

أ-2/ كلية الحقوق و العلوم السياسية :

كلية الحقوق و العلوم السياسية إحدى الكليات الست بجامعة عباس لغرور خنشلة

تطورت وفق لتطور الجامعة ، و تجلى ذلك في :

- من سنة 1999 إلى 2001 أنشأت ملحقة جامعية بطريق باتنة مقر كلية الاقتصاد سابقا ، تتكون من معهديْن : الأول للعلوم القانونية و الاقتصادية و الثاني للأدب العربي .

و كانت تابعة لجامعة باتنة .

- ارتقت الملحقة إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي و المتكون من مجموعة من المعاهد من بينها معهد العلوم القانونية و الذي عدل اسمه إلى معهد العلوم القانونية و الإدارية سنة 2007 .

و تم إرفاق الهيكل التنظيمي للكلية في الملحق رقم 02

ب- المجال الزمني :

تم تقسيم المجال الزمني الذي تم فيه إعداد هذه الدراسة ، و التي تمحور موضوعها حول : العمل الموازي للأستاذ الجامعي و تأثيره على الأداء البيداغوجي .المحاماة أنموذجا .

وفقا لشقيه النظري و التطبيقي إلى :

ب- 1- مرحلة الإعداد للجزء النظري للدراسة :

دام الإعداد النظري لهذه الدراسة حوالي ثلاثة أشهر بداية من 1 فيفري 2024 لغاية شهر ماي من نفس العام .

حيث اشتمل الباب النظري على ثلاثة فصول ،

- الفصل الأول كان بعنوان : **موضوع الدراسة** .

- أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان : **العمل الموازي نشأته و عوامل بروزه و أهم آثاره** .

- بينما الفصل الثالث فقد عُنْوِن بـ : **الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي و أهم النظريات المفسرة للتعليم العالي .**

ب - مرحلة الإعداد للجزء التطبيقي للدراسة :

بداية الجانب الميداني للدراسة من 5 ماي 2024 إلى 22 ماي من نفس العام .

حيث تم في هذه المرحلة :

- تحديد مجتمع البحث .

- تحديد الأدوات المناسبة و اللازمة .

- بناء أسئلة المقابلة .

- تفريغ و جدولة البيانات و تحليلها .

- مناقشة النتائج المتحصل عليها ..

و بذلك فقد استغرقت الدراسة ككل حوالي 4 أشهر.

ج- المجال البشري :

يشمل المجال البشري للدراسة أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق لجامعة عباس لغرور خنشلة للسنة الجامعية 2023- 2024 .

وفيما يلي تقديم لعدد الأساتذة في الكلية

تضم الكلية **92** أستاذا جامعيا بالقسمين معا (الحقوق و العلوم السياسية) .

2- منهج الدراسة

إن استخدام المنهج في البحث العلمي مسألة مهمة باعتباره **" الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة و الذي يتم من خلاله تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلة البحث ."**[1]

و نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف لمعرفة علاقة العمل الموازي للأستاذ الجامعي بأدائه البيداغوجي فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، لملاءمته لدراستنا ، فالمنهج الوصفي يصف الظاهرة و يوضح خصائصها قصد تحليلها و الكشف عن العلاقات بين عناصرها و درجة ارتباطها بالظواهر الأخرى و التعبير عن ذلك كما و كيفا ، و تفسيرها للوصول إلى نتائج علمية

3- مجتمع البحث

يعرف مجتمع البحث بأنه :" **مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة ، تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجرى عليها البحث أو التقصي "**[2]

و تحديد مجتمع البحث مرحلة مهمة ، و شمل مجتمع الدراسة الأساتذة الجامعيين بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة عباس لغرور خنشلة الذين يمارسون المحاماة موازاة مع عملهم البيداغوجي .

و قد اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لجميع الأساتذة الجامعيين الذين يمارسون المحاماة بقسم الحقوق بكلية الحقوق و العلوم السياسية في جامعة عباس لغرور خنشلة .

[1]- محمد سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي ، دار الكتب ، اليمن ، ط3 ، 2019 ، ص : 46 .

[2]- سعيد سبعون و حفصة جرادي ، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2012 ، ص : 133 .

و هذا لعدم مناسبة أسلوب العينة لموضوع دراستنا الذي يستهدف فئة معينة فقط و المتمثلة في الأستاذ الجامعي الذي يمارس المحاماة بقسم الحقوق و بذلك لجأنا لمسح كل مفردات هذه الفئة .و نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم الاعتماد على المقابلة لجمع المعلومات .

و يعد أسلوب المسح أحد أساليب البحث العلمي التي تستخدم لجمع المعلومات و البيانات و تحليلها و تمثيلها بهدف فهم و دراسة الظواهر و العلاقات .

و يقصد بالمسح الشامل " **الإلمام بكافة مفردات مجتمع البحث ، أي أنها تشمل مجموعة وحدات البحث او الدراسة كاملة سواء كانت الوحدة إنسانية أو جمادا** "[1]

أي أن أسلوب المسح الشامل يعني جمع المعلومات و البيانات من جميع الأفراد أو العناصر المستهدفة في مجتمع أو مجال محدد .

و عليه تم إجراء البحث بأسلوب المسح الشامل على جميع الأساتذة الجامعيين بقسم الحقوق الذين يمارسون المحاماة و عددهم **15** أستاذا ، و نظرا لصعوبة التواصل مع غيرهم فقد تم الاكتفاء بالعدد المتوفر

4- أدوات جمع البيانات

يجب على الباحث خاصة في البحوث الاجتماعية الاستعانة بأدوات جمع البيانات المختلفة ، و التي تمكنه من جمع المعطيات اللازمة حول موضوع بحثه من الواقع مباشرة ، فنجاح الباحث في تحقيق أهدافه يعتمد على الاختيار الأنسب للأدوات الملائمة للبحث ، و تتمثل الأدوات المعتمدة في دراستنا في : المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات ، و هذا وفقا لطبيعة الدراسة و حجم مجتمع البحث .

- المقابلة

تعد المقابلة أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات و المعلومات من مصادرها .

و تعرف المقابلة على أنها : " **عملية اتصال شخصي و لفظي فعال يقوم على الثقة ن و تجرى بين الباحث و بين أفراد عينة البحث ، بهدف الحصول على البيانات ، تسهم في تحديد جوانب مشكلة البحث بصورة عميقة و واضحة و إيجاد الحلول المناسبة لها .** " [2]

[1]- حسين محمد جواد الجبوري ، منهجية البحث العلمي ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، العراق، ط1 ، 2013 ، ص : 130 .

[1]-وائل عبد الرحمن التل و عيسى محمد قحل ، البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، ط2 ، 2007 ، ص : 73 .

و اعتمدنا على المقابلة كأداة أساسية لجمع المعلومات الميدانية ، لتوافقها مع موضوع الدراسة و مجتمع البحث .

و قد تمت صياغة أسئلة المقابلة و عددها 13 سؤالا استنادا على المؤشرات الأساسية للفرضيات العامة و الجزئية .

و كانت مراحل تصميمها كالتالي :

- تحديد المؤشرات التي من خلالها نستطيع الكشف عن علاقة العمل الموازي بالأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

- صياغة أسئلة بناء على فرضيات الدراسة .

- عرض المقابلة على الأستاذ المشرف و الأساتذة المحكمين لتصحيحها .و التعديل عليها حسب الملاحظات و التوجيهات المقدمة ، أسماؤهم في الملحق رقم 03 صفحة : 112

و لقد قسمت المقابلة إلى ثلاثة محاور كما هو موضح في الملحق رقم04 صفحة 113 و تتمثل المحاور في :

- **المحور الأول** : متعلق بـ : **البيانات الشخصية** : ,

و هذا المحور خاص بيانات شخصية حول المبحوثين (الجنس ، السن ، الحالة العائلية ، الرتبة العلمية ، الأقدمية في مهنة المحاماة) .

بهدف تحديد المواصفات العامة للمبحوثين و ربطها بالمحاور الأخرى للمقابلة للوصول إلى نتائج .

- **المحور الثاني** : يتعلق بـ : **توجه الأستاذ الجامعي إلى العمل الموازي (المحاماة)**

من السؤال رقم 1 إلى السؤال رقم 6

- **المحور الثالث** : يتعلق بـ : **تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي**

من السؤال رقم 7 إلى السؤال رقم 13 .

- حيث أن السؤاليْن 7 و 8 متعلقان بـ : تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي في مجال التدريس .

- أما الأسئلة رقم 9 و 10 و 11 فهي متعلقة بـ : تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي في مجال البحث العلمي

- أما السؤالان 12 و 13 فهما متعلقان بـ : تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي في مجال الإشراف .

5- الأساليب الإحصائية

أ- الأساليب الكمية :

تسمح هذه الأساليب للباحث أن يستخرج إحصائيا المعطيات التي تم التوصل إليها من الدراسة الميدانية المتعلقة باستجابات المبحوثين .

أ-1 - التكرارات :

و يقصد بالتكرارات عدد المرات التي تكررت فيها الخيارات أو الإجابة ، حيث أن المجموع يساوي العدد الكلي و الإجمالي للمفردات .

أ-2- النسب المئوية :

تعتبر النسب المئوية واحدة من أهم المقاييس التي تستخدم لوصف البيانات .

و لقد تم استخدام النسب المئوية للمقارنة بين متغيرات الدراسة .

و تعطى النسبة المئوية بالعلاقة التالية :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرارات}}{\text{مجموع التكرارات}} \times 100$$

و لقد اعتمدنا على التكرارات و النسب المئوية بهدف تحويل هذه البيانات إلى جداول و من ثم تحليلها و مناقشة النتائج .

ب- الأساليب الكيفية :

استخدمت هذه الأساليب في دراستنا من خلال التعليق على الجداول و كذا تفسير و تحليل المعطيات و ربطها مع الجانب النظري و هذا بهدف مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة و المقاربة النظرية .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الخطوات المنهجية المستخدمة في دراستنا .حيث ذكرت مجالات الدراسة الثلاثة (المجال المكاني و المجال الزماني و المجال البشري)

كما تم ذكر الأدوات المنهجية التي استخدمت في جمع و تحليل البيانات الميدانية و توضيح مدى ملاءمتها مع المنهج المتبع في دراستنا .

الفصل الخامس :

عرض و تحليل المعطيات الميدانية

و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة

أولا : عرض البيانات إحصائيا و تحليلها و تفسيرها

1- عرض و تحليل البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث

2- عرض و تحليل و تفسير بيانات أسئلة المقابلة

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية

النتيجة العامة

الاستنتاج العام

أولا : عرض البيانات إحصائيا و تحليلها و تفسيرها .

- عرض و تحليل و تفسير بيانات أداة المقابلة

1- عرض و تحليل البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث :

❖ **عرض و تحليل خصائص أفراد مجتمع البحث حسب متغير الجنس :**

❖ الجدول رقم(1) : جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس :

النوع / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	11	73.33
أنثى	4	26.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 01 من محور البيانات الشخصية

الشكل رقم (2) : دائرة نسبية توضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الجنس .

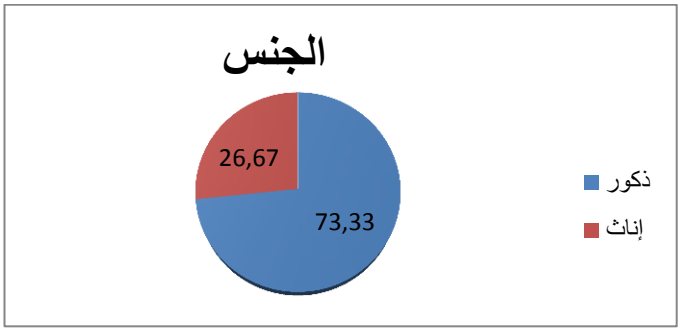

من خلال إحصائيات الجدول رقم (2) و الشكل رقم (2) ، و اللذان يوضحان توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس ، يتضح أن أغلبية المبحوثين هم : ذكور إذ قدرت النسبة بـ 73.33 %، و هي ما تعادل 11 مبحوثا .

في حين قدرت نسبة الإناث بـ 26.67 % . و هي ما تعادل أربع مبحوثات فقط، و هذا ما يدل على عزوف فئة الإناث عن التوجه إلى العمل الموازي و يكتفين بمهامهن البيداغوجية ، و يمكن إرجاع السبب إلى التخوف من زيادة الأعباء على الأستاذة الجامعية ، أثناء القيام بأعمال أخرى غير أعمالها البيداغوجية دون أن ننسى واجباتها المنزلية إتجاه أسرتها ، فالتوفيق بين عملها البيداغوجي و اهتمامها بأسرتها ليس بالأمر اليسير و هذا سبب تخوفها من أي تقصير بواجباتها في حال قامت بممارسة عمل مواز .

و يمكن استنتاج بعض الدلالات السوسيوتنظيمية في تباين جنس المبحوثين ، أن هذا التباين يرجع إلى طبيعة المجتمع الأصلي و الذي يغلب عليه الشق الذكوري ، كما يمكن أن نستنتج إقبال الذكور على العمل

الموازي لأنهم أكثر تحملا ، مما يؤهلهم للقيام بأعمال تتطلب مجهودا أكبر ، على عكس النساء اللاتي يفضلن مهنة التعليم أكثر لأنها لا تحتاج إلى مجهود عضلي ، و هو ما يتوافق مع تركيبتهن البيولوجية ، إضافة إلى حاجتهن إلى العطل السنوية التي توفرها الجامعة للتفرغ للأعمال المنزلية و واجباتهن الأسرية المتعددة .

❖ **عرض و تحليل خصائص أفراد مجتمع البحث حسب متغير السن :**

❖ الجدول رقم (2) : جدول يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير السن :

السن / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
من 35 إلى 40	5	33.33
من 41 إلى 46	7	46.67
من 47 إلى 52	3	20
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 02 من محور البيانات الشخصية

الشكل رقم (23) : أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير السن .

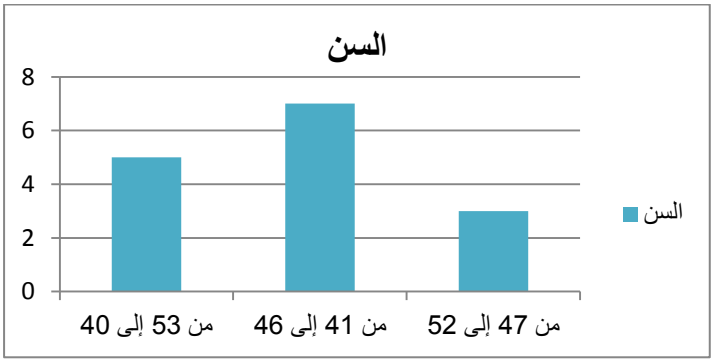

من خلال إحصائيات الجدول رقم (2) و الشكل رقم (3) ، و اللذان يوضحان توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن، يتضح أن معظم المبحوثين تتراوح أعمارهم من 41 إلى 46 سنة ، بنسبة 46.67 % ، تليها فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 40 سنة ، بنسبة قدرت بـ 33.33 %

أما فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 47 إلى 51 سنة ، فقد سجلت أقل نسبة و المقدرة بـ 20 %

و هذا يدل على أن ممارسة عمل موازي موازاة مع العمل البيداغوجي يغلب لدى كبار السن ، لما تتوفر فيهم من خبرة و قدرات تسمح لهم بأداء العملين معا .

بينما تمثل الفئتين الأخيرتين ، فئة الأساتذة ذوي الخبرة المهنية و المقبلين على التقاعد .

❖ **عرض و تحليل خصائص أفراد مجتمع البحث حسب متغير الحالة العائلية**

❖ الجدول رقم (3): جدول يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الحالة العائلية :

الحالة العائلية / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
عازب	4	26.67
متزوج	11	73.33
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 03 من محور البيانات الشخصية

الشكل رقم (4) : دائرة نسبية توضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة العائلية .

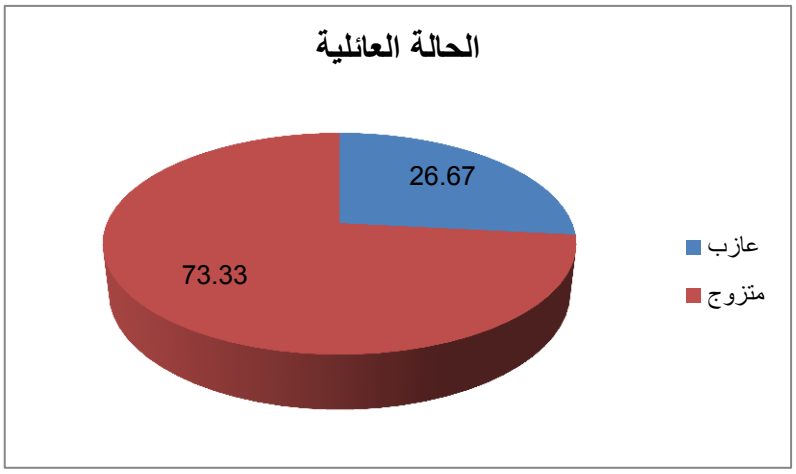

من خلال إحصائيات الجدول رقم (3) و الشكل رقم (4) ، و اللذان يوضحان توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الحالة العائلية ، يتضح أن معظم المبحوثين متزوجون و عددهم 11 مبحوثا بنسبة 73.33 % ، بينما النسبة الأقل كانت لفئة العازب بنسبة قدرت بـ 26.67 % .

و الهدف من هذا السؤال : معرفة جانب من الظروف الاجتماعية للأستاذ الجامعي إن كان متزوجا أو غير متزوج ، فالمتزوج أكثر التزاما بالمسؤوليات الأسرية المترتبة عن الزواج و توفير حاجيات أفراد أسرته و إعالتهم و الإنفاق عليهم .

❖ **عرض و تحليل خصائص أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية**

❖ الجدول رقم (4) : جدول يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد صنف ب	1	6.67
أستاذ مساعد صنف أ	5	33.33
أستاذ محاضر صنف ب	2	13.33
أستاذ محاضر صنف أ	3	20
أستاذ التعليم العالي	4	26.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 04 من محور البيانات الشخصية

الشكل رقم (5) : مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية .

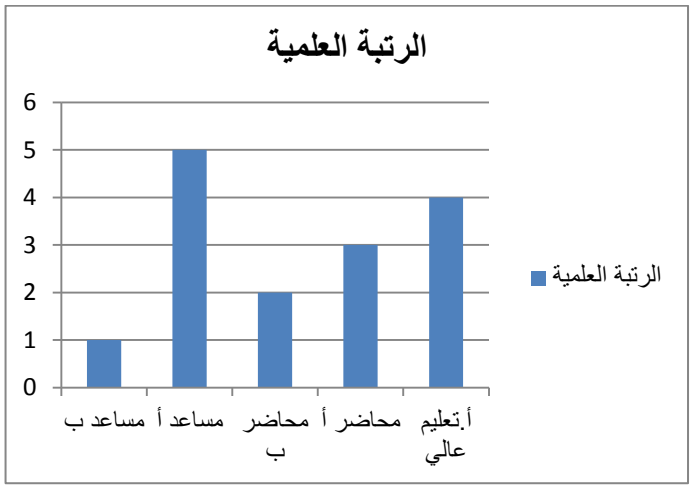

من خلال إحصائيات الجدول رقم (4) و الشكل رقم (5) ، و اللذان يوضحان توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الرتبة العلمية .

يتضح أن أعلى نسبة سجلت في رتبة مساعد صنف أ و المقدرة بـ 33.33 % ،تليها لرتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة 26.67 % ، ثم في الدرجة الثالثة رتبة أستاذ محاضر صنف أ بنسبة 20 % .

و بعدها رتبة محاضر صنف ب بنسبة 13.33 %.

أما أقل نسبة فقد سجلت في رتبة أستاذ مساعد صنف ب و المقدرة بـ 6.67 % .

❖ **عرض و تحليل خصائص أفراد مجتمع البحث حسب متغير الأقدمية في المحاماة**

❖ الجدول رقم (5) : جدول يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الأقدمية في مهنة المحاماة :

الاحتمالات / التكرارات	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	26.67
من 5 إلى 10 سنوات	2	13.33
من 10 إلى 15 سنة	6	40
من 15 إلى 20 سنة	3	20
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 05 من محور البيانات الشخصية

الشكل رقم (6) : مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الأقدمية في مهنة المحاماة .

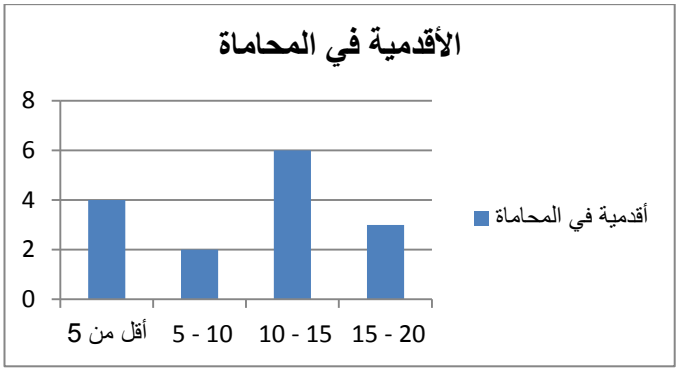

من خلال إحصائيات الجدول رقم (5) و الشكل رقم (6) ، و اللذان يوضحان توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الأقدمية في مهنة المحاماة ، يتضح أن أكثر عدد من الأساتذة ذوي خبرة في مهنة المحاماة حيث تراوحت أقدميتهم في المحاماة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 40 % ، و هي أعلى نسبة تم تسجيلها ، تليها فئة الأقل من 5 سنوات خبرة بنسبة 26.67 % ، و لعل ذلك راجع لأنها من الفئة الشبانية .

و بعدها فئة من 15 إلى 20 سنة بنسبة 20 % .

أما أقل نسبة فسجلت في فئة من 5 إلى 15 سنة بنسبة 13.33 % .

2- عرض و تحليل و تفسير بيانات أسئلة المقابلة

❖ المحور الثاني : توجه الأستاذ الجامعي إلى العمل الموازي (المحاماة)

السؤال رقم 1 :

فيما يخص سؤالنا الأول في المحور الثاني و المتمثل في : ما الذي قد يدفع الأستاذ الجامعي لممارسة عمل آخر غير التدريس ؟ فقد كانت إجابات المبحوثين كالتالي :

أغلب المبحوثين و هم 10 من أصل 15 مبحوثا ، ذكروا أن الدافع الذي قد يجعل الأستاذ الجامعي يمارس عملا آخر غير التدريس هو : الجانب المادي ، رغم اختلاف العبارات التي استخدموها ، حيث أن :

* أربعة مبحوثين أجابوا باستخدامهم العبارة التالية : الدافع هو الجانب المادي .

* ثلاث مبحوثين ذكروا أن الحاجة هي الدافع الذي قد يجعل من الأستاذ الجامعي يمارس عملا آخر غير التدريس .

*إضافة إلى أن إحدى المبحوثات صرحت أن السبب هو : مساعدة الزوج على مصاريف البيت الكثيرة .

*كما أن أحد المبحوثين قد حدد السبب في قوله : لتلبية متطلبات الأسرة و سد الحاجيات الضرورية .

* مبحوث آخر أجاب قائلا : لأن الراتب الذي يتقاضاه الأستاذ الجامعي لا يغطي المتطلبات الأساسية .

من خلال كل هذه الآراء يتضح أن الدافع الرئيسي من وراء توجه الأستاذ الجامعي لممارسة عمل آخر هو : تحصيله للمال لتحسين ظروفه الاقتصادية و الأوضاع المعيشية لأسرته ، محاولة منه لرفع المستوى المادي له و للأسرة .

هذا و يعتبر الدافع الاقتصادي من أبرز الدوافع التي قد تجعل الأستاذ الجامعي يلجأ لممارسة عمل آخر ، و ذلك بهدف تلبية حاجياته و متطلباته و حاجيات أسرته من مأكل و مشرب و ملبس و مسكن و غيرها من الحاجيات ، خصوصا مع غلاء المعيشة لأن دخله الشهري من عمله البيداغوجي لا يلبي له كافة هذه المتطلبات و الحاجيات فيضطر للتوجه لعمل مواز.

أما فيما يخص إجابات بقية المبحوثين الخمس ، فقد كانت متباينة و تمثلت في :

* أحد المبحوثين ذكر: حب المهنة :

أي أن توجه الأستاذ الجامعي لممارسة المحاماة ينبع من حبه لهذه المهنة النبيلة ، وكما نعلم أن حب المهنة هو سر النجاح في العمل ، فحب العامل لمهنته يدفعه للإخلاص و الإتقان و الإبداع . و عليه يمكن اعتبار حب العمل يُمَهِّد الطريق أمام العامل لتحقيق الأهداف المهنية المسطرة ، و التي من شأنها المساهمة في إكسابه مكانة اجتماعية ، إذ أنها تتيح له أن يكون عنصرا فاعلا داخل مجتمعه .

فالاتجاه الإيجابي نحو مهنة معينة يتشكل من مجموعة الأبعاد ، و من أهمها : الموقف من تحقيق الحاجات إلى التواصل ، الاندماج في الجماعة ، حب الشركاء و حسن التعامل معهم .

فالأستاذ الجامعي هنا اختار ممارسة عمل آخر رغبة منه و طوعا و لم يضطر لممارسة عمل آخر لأي سبب كان ، و بالتالي فإن حبه لمهنة المحاماة ينعكس بصورة إيجابية على حالته النفسية ، و هذا من شأنه أن يزيد من دافعيته للعمل مما يدفعه لتقديم الأفضل و تطوير أدائه .

* مبحوث آخر قال : خبرته أكثر في مجال القانون :

فالأستاذ الجامعي الذي يرى أن خبرته في مجال القانون تفوق خبرته في العمل البيداغوجي ، يحرص على الانتفاع بهذه الخبرة و المعارف المكتسبة من خلال ممارسة عمل آخر يحقق له ذلك ألا و هو المحاماة لكونه يتوافق مع إمكانياته و قدراته .

* صرح أحد المبحوثين قائلا : نظرا لعدم التعارض بين العملين ، و أيضا للتعمق أكثر في جميع فروع و تخصصات القانون .

و هنا المبحوث يقر بأن الأستاذ الجامعي لا يجد تعارضا بين عمله البيداغوجي و ممارسته للمحاماة من جهة ، و أن سبب توجهه لمحاماة أيضا رغبته في الاستزادة و التعمق و التخصص في مجال القانون و هذا يتحقق بممارسته للمحاماة .

* قال مبحوث آخر: زيادة الخبرة و تطوير المهارات .

فالتوجه لممارسة عمل آخر غير التدريس وفقا لهذا المبحوث لأنه يتيح للعامل فرصة لزيادة خبراته و تطوير مهاراته و ذلك يتم من خلال اكتساب العامل لمهارات عملية و اجتماعية .

* و مبحوث آخر قال : تعلم الإجراءات القانونية و الشق التطبيقي في القانون مما يحقق استفادة أكبر للطلبة الجامعيين .

أي رغبة الأستاذ الجامعي في تعلم المزيد من المعارف و الإجراءات القانونية و تطبيقها بشكل عملي ، مما يمكنه ذلك من إفادة طلبته أكثر من الاكتفاء بالعمل البيداغوجي أي أن ممارسة المحاماة يكمل و يدعم عمله في الجامعة .

و منه يتضح تعدد الأسباب التي دفعت الأستاذ الجامعي لممارسة عمل مواز.

السؤال رقم 2 :

تمثلت إجابات المبحوثين بخصوص هذا السؤال و الذي يتمثل في : هل المحاماة تحقق لك مكانة اجتماعية داخل المجتمع ؟ كالتالي :

❖ الجدول رقم (6) : جدول يوضح إذا كانت المحاماة تحقق للمبحوث مكانة اجتماعية داخل المجتمع

الاحتمالات / التكرار	التكرار	النسبة
نعم	12	80
لا	3	20
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 02 من المحور الثاني ، و المتمثل في : هل المحاماة تحقق لك مكانة اجتماعية داخل المجتمع ؟

* سجلت أعلى نسبة بمن أجاب بـ نعم و قدرت بـ 80 % ، أي ما يعادل 12 مبحوثا أكدوا أن المحاماة تحقق لهم مكانة اجتماعية داخل المجتمع .

أي أنه إضافةً إلى الدوافع الاقتصادية هنالك دوافع شخصية و ذاتية و اجتماعية دفعت الأستاذ الجامعي لممارسة عمل آخر غير التدريس كرغبته في تحقيق ذاته و قدراته اقتناعا منه بأهمية عمله و الأدوار التي يقوم بها في النسق المجتمعي ، فالمحامي يكتسب مكانته الاجتماعية داخل مجتمعه نظرا لأن المحاماة ليست مجرد مهنة عادية فأهميتها مرتبطة بأهمية القانون في المجتمع فكما لا يمكن تصور مجتمع بدون قانون .

فإنه لا يمكن تصور مؤسسات قضائية بدون محامين ، فالمحامي يعتبر جزءا أساسيا من النظام القانوني للمجتمع لأنه يعمل على تحقيق العدالة و دعم سيادة القانون . و يرجع ذلك تحديدا لأهمية مهنة المحاماة ، فالمحامي يسعى لتغيير الواقع المرير بنصرة المظلومين و الدفاع عنهم و استرجاع حقوقهم التي انتزعت منهم و هو بذلك يحمي حقوق موكليه و يساهم في إعلاء شأن العدالة .

إضافة إلى أن الأستاذ الجامعي بعمله في المحاماة يسعى لتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية من خلال تكوين صداقات جديدة خارجة عن نطاق علاقاته بالوسط الجامعي المحصور بين زملائه و طلبته ، و يتيح له ذلك فرصا للتفاعل مع غيرهم من أفراد المجتمع .

كما تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة و المستوى التعليمي و المعرفي و المهاراتي العالي لدى بعض الأساتذة الجامعيين من شأنهما أن يمنحهم شعورا بتقدير الذات و الثقة في النفس ، و لهذا نجدهم يقبلون على ممارسة عمل آخر غير التدريس ، و هذا راجع إلى طموحاتهم الشخصية لإبراز قدراتهم من خلال العمل الموازي

* أما بقية المبحوثين الثلاثة فقد أجابوا بالنفي بنسبة 20 % .

فحسب هؤلاء المبحوثين ، أن المحاماة ليست وسيلة تمكن الأستاذ الجامعي من اكتساب مكانة اجتماعية ، و استنادا لإجابة هؤلاء المبحوثين عن السؤال الأول المتعلق بدوافع توجه الأستاذ الجامعي لعمل آخر غير التدريس .

فقد تبين أنهم حصروا دوافع ممارسة الأستاذ الجامعي لعمل آخر غير التدريس للجانب المادي دون غيره ، هذا و يمكن تفسير عدم تحقيق المحاماة لمكانة اجتماعية للتهميش الذي يلحق قطاع الخدمات بوجه عام مقارنة بالقطاعات الأخرى . و هذا يستدعي تغيير نظرة المجتمع السلبية عن القطاع الخدماتي بوجه عام و المحاماة خاصة .

السؤال رقم 3 :

❖ الجدول رقم (07) : جدول يوضح إذا كان مدخول المحاماة أفضل

الاحتمالات / التكرار	التكرار	النسبة
نعم	11	73.33
لا	4	26.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 03 من المحور الثاني ، و المتمثل في : هل ترى أن المحاماة تحقق لك مدخولا أفضل ؟

سجلت أعلى نسبة و المقدرة بـ 73.33 % حيث أجاب 11 مبحوثا من أصل 15 بأن المحاماة تحقق لهم مدخولا أفضل .

و هذا ما يفسر توجه الأستاذ الجامعي لممارسة المحاماة موازاة مع عمله البيداغوجي لأن دخلها مرتفع .

أي أن دخل المحامي أفضل من دخل الأستاذ الجامعي رغم أن التعليم العالي يعد أهم قطاع .

و هذا يحيل إلى أن الدخل المادي للأستاذ الجامعي غير كاف و يمكن إرجاع ذلك إلى أصحاب القرار الغافلين على هذا الجانب و وجب إعادة النظر في دخل الأستاذ الجامعي ليتناسب مع مجهوداته لما للأجر من تأثير كبير على الدافعية نحو العمل .

خصوصا و أن اهتمام الدول بمواردها البشرية يتم من خلال اهتمامها بمداخيلهم لتحقيق حياة أفضل و ذلك يتم بدء من تحديد الحد الأدنى للأجور التي تدفعها مختلف المؤسسات لعمالها قصد الحفاظ على قدرتهم الشرائية من جهة و زيادة الدافعية نحو العمل من جهة أخرى .

فعدم كفاية الأجور قد ينتج عنه العديد من المشاكل مع العمال داخل المنظمات .

* أما بخصوص بقية المبحوثين الأربع فقد أجاب أحدهم قوله : يختلف دخل المحاماة حسب القضايا .

أي ليس لدخل المحامي قيمة ثابتة و إنما هي متغيرة حسب نوع و عدد القضايا الموكلة إليه .

و أجاب بقية المبحوثين الثلاثة بالنفي ، فحسب هؤلاء المبحوثين أن الدخل المادي الذي يتقضاه الأستاذ الجامعي من خلال ممارسته للمحاماة ليس بالأفضل .

السؤال رقم 4 :

❖ الجدول رقم (08) : جدول يوضح أي العملين انتفع به المحاماة أم التدريس ؟

الاحتمالات / التكرار	التكرار	النسبة
الأستاذية	5	33.33
المحاماة	10	66.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 04 من المحور الثاني ، و المتمثل في : ما هو العمل الذي ترى أنك انتفعت به ؟

أغلب المبحوثين و المقدر عددهم بـ 10 مبحوثين أجابوا بأنهم انتفعوا بالمحاماة أكثر أي بنسبة % 66.67 و هي أعلى نسبة .

بينما 5 مبحوثين أجابوا بأنهم انتفعوا بالأستاذية أكثر بنسبة قدرت بـ 33.33 % وهي أقل نسبة

السؤال رقم 5 : و هو سؤال مفتوح

و يمثل في :

من وجهة نظرك ، ما هي الصعوبات التي تواجهك كأستاذ جامعي في التوفيق بين المحاماة و العمل البيداغوجي ؟

حيث تعلق هذا السؤال المفتوح للمبحوثين بالصعوبات التي قد تصادف الأستاذ الجامعي في التوفيق بين المحاماة و عمله البيداغوجي .

و قد كانت الإجابات على التساؤل أعلاه كالتالي :

- التوزيع الزمني البيداغوجي و هنالك من عبر عن نفس الصعوبة بقوله : الوقت .3
- الالتزام و الأخلاقيات .
- توافق البرنامج البيداغوجي مع أيام المرافعات و الجلسات القضائية .
- الإرهاق و الإجهاد العضلي و الفكري و التعب .
- صعوبة التوفيق بين العملين .

و يتضح من خلال هذه الصعوبات المذكورة أن الأستاذ الجامعي يعاني في صمت من ضغوطات كبيرة بين المهام البيداغوجية الموكلة إليه و المتعلقة بالتدريس و البحث العلمي و الإشراف على الطلبة .و بين ما يقوم به من مهام في عمله بالمحاماة .

و هنا يتبين أن الأمر منهك و شاق بالنسبة للأستاذ الجامعي و قد تمتد هذه المشاكل إلى حياته الشخصية و الأسرية أيضا لكثرة انشغاله و ضيق وقته و تعبه جسديا و فكريا .

السؤال رقم 06 : و هو سؤال مفتوح ، و يتمثل في :

- ماذا تقترح لتحقيق التوافق بين التدريس الجامعي و ممارسة عمل موازآخر ؟

و تمثلت اقتراحات المبحوثين للتوفيق بين العملين البيداغوجي و العمل الموازي فيما يلي :

- تعديل المهام البيداغوجية بما يتوافق مع العمل الموازي .

-تنظيم العمل بالتنسيق مع الأساتذة المحامين .

- الإقامة الموحدة لتبادل الخبرات و التعاون فيما بينهم .

- توافر و تنظيم الوقت .

- التدريس عن بعد .

- القدرة و الاستطاعة للتوفيق بين العملين .

- التفرغ التام لأحد العملين .

- التقاضي الإلكتروني .

أغلب المبحوثين أشاروا إلى ضرورة تخفيف الحجم الساعي المخصص للتدريس حتى يتمكن الأستاذ الجامعي من التوفيق بين العملين .

الجامعة .

❖ **المحور الثالث : تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي**

أ/ في مجال التدريس

السؤال رقم7

❖ الجدول رقم (09) :جدول يوضح إذا كان الوقت يسمح للمبحوث بإتمام المقرر الدراسي

الاحتمالات / التكرار	التكرار	النسبة
نعم	6	40
لا	9	60
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 04 من المحور الثاني ، و مفاده : هل الوقت يسمح لك بإتمام المقرر الدراسي ؟

في ظل التدفق المعرفي الذي تشهده كل العلوم في عصرنا ، طرح هذا السؤال لمعرفة ما إذا كان الأستاذ الجامعي يجد الوقت الكافي لإتمام المقرر الدراسي .

من خلال الجدول أعلاه و الذي يوضح مدى تم الأستاذ الجامعي من إتمام المقرر الدراسي ، حيث يتضح أن نسبة 60 % من مجتمع البحث أي بمقدار 9 مبحوثين صرحوا أن : الوقت لا يسمح لهم بإتمام المقرر

الدراسي . و هذا مؤشر سلبي يدل على تأثر أداء الأستاذ الجامعي في مجال التدريس بمزاولته لمهنة المحاماة موازاة مع عمله البيداغوجي .

أي أن ممارسة الأستاذ الجامعي مهاما أخرى غير بيداغوجية و المتعلقة بالمحاماة تزامنا مع عملهم بالجامعة تمنعه من إتمام المقرر الدراسي إضافة لاحتمال وجود ارتباطات أخرى كالارتباطات الأسرية .

و من بين الأسباب التي ذكرها المبحوثون التي تسببت في عدم إتمام المقرر :

- انشغالهم بالمرافعات فأغلبها تزامنت مع أوقات التدريس ، فلا يجدون الوقت لتعويض ما فاتهم من الدروس

- بسبب الغيابات و الإضراب .

- هنالك من صرح أنه يجد صعوبة في إتمام البرنامج .

- يضطر للعمل لساعات إضافية .

- يلجأ إلى تغيير ساعات التدريس .

- أن في نظام ل م د المعتمد لا يكفي الوقت .

و هذا يدل على كبر حجم الضغوط التي تواجه الأستاذ الجامعي في سبيل إتمام المقرر الدراسي في ظل ازدواجية مهامه و أدواره .

* أما بقية المبحوثين الستة بنسبة قدرت بـ 40 % فكانت إجاباتهم إيجابية إذ أن الوقت يكفيهم لإتمام المقرر الدراسي .

مما يدل على قدرتهم على التوفيق بين العملين ، و هذا راجع لتحملهم المسؤولية الملقاة على عاتقهم رغم تعدد مهامهم ، محاولة منهم لعدم التقصير في واجباتهم المهنية .

و يمكننا إرجاع ذلك أيضا لكونهم أحسنوا تنظيم الوقت و تقسيمه على مهامهم بين التدريس و المحاماة ، و تلعب الخبرة كذلك دورا مهما في القدرة على التنسيق بين العملين .

فمن خلال ممارسة الأستاذ الجامعي للعملين بصفة مستمرة لسنوات تجعله يكتسب خبرة فيصير قادرا على التوفيق بين مختلف المهام .

و هذا ما تحققنا منه بالرجوع إلى البيانات الشخصية للمبحوثين و تحديدا متغير الأقدمية في المحاماة حيث وجدنا أن معظم هؤلاء المبحوثين خبرتهم تفوق 10 سنوات باستثناء مبحوث واحد لديه خبرة عام فقط .

نتيجة المرونة التي يمتلكها الأساتذة من خلال إعطاء كل عمل وقته و جهده و هذا دليل على القيام بدوره على أكمل وجه ، فالمناخ التنظيمي هنا مساعد للقيام بشتى الأدوار و هذا يؤدي إلى زيادة كفاءته الأستاذية و فعالية مسؤولياته .

كما قد يرجع السبب في الاختلاف الحاصل بين المبحوثين بين إمكانية إتمام المقرر الدراسي و عدمه ، لاختلاف طبيعة مهام الأستاذ الجامعي و حجمها سواء تدريس أو محاماة .

السؤال رقم 8

❖ الجدول رقم (10) : جدول يوضح الطريقة التي يعتمدها المبحوث في أغلب الأوقات أثناء شرحه لمفردات المقياس الأكاديمي

الاحتمالات / التكرارات	التكرار	النسبة
محاضرة	10	66.67
محاضرة + وسائل حديثة	2	13.33
محاضرة + محاضرات عن بعد	1	6.67
وسائل حديثة كالعاكس الضوئي	1	6.67
محاضرة + وسائل حديثة + أخرى	1	6.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 08 من المحور الثاني ، و مفاده :

ما هي الطريقة التي تعتمدها في أغلب الأوقات أثناء شرحك لمفردات المقياس الأكاديمي ؟

توضح معطيات الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يكتفون بتقديم الدروس بصورة تقليدية حضورية عن طريق المحاضرة بنسبة 66.67 % .

هذا و تعتبر المحاضرة من أقدم طرق التدريس ، و هي ترتكز على التخاطب المباشر بين الأستاذ و الطلبة ، حيث يلقي الأستاذ الدرس و يقوم بشرحه و يقتصر دور الطلبة على الإصغاء و تدوين المعلومات ، و هذه الطريقة تجعل من الطالب متلقيا سلبيا و تلغي مشاركته في العملية التعلمية .

و لا يمكننا أن ننكر إيجابيات طريقة التلقين ، و المتمثلة في كونها تضمن وصول كم كبير من المعلومات لأكبر عدد ممكن من الطلبة خلال وقت وجيز ، إلا أنها لم تعد أسلوبا مناسبا للتدريس في بعض المواقف التعليمية ، خاصة و أننا نعيش عصر التكنولوجيا و العولمة فباعتماد هذه الطريقة الكلاسيكية في التدريس ، سيتعلم الطلبة الاتكال على الأستاذ في الحصول على المعلومة و سيعتادون على التلقي ، و هذا لن يشجع الطلبة على التفكير و التحليل و الاستنتاج و الإبداع .

لذلك يتوجب تطوير الطريقة التقليدية للمحاضرة ، خصوصا في ظل الفروقات الفردية بين الطلبة و ضرورة إشراك الطالب في العملية التعليمية لكونه محورا أساسيا فيها و قطبا مهما من أقطابها .

و قد يرجع اقتصار معظم المبحوثين على التلقين بدلا من استخدام الوسائل التكنولوجية لأنهم لا يملكون الوقت الكافي لتوفير الوسائل أو لأنهم ليسوا على دراية بطريقة استخدامها و كذا فوائدها وقد يكون السبب عدم توفر هذه الوسائل التعليمية في بعض أقسام الجامعة .

- نجد أن 5 مبحوثين من أصل 15 مبحوثا يعتمدون على الوسائل الحديثة في أغلب الأوقات أثناء شرح لمفردات المقياس الأكاديمي موزعة كالتالي :

* فئة المبحوثين الذين يجمعون بين طريقة المحاضرة إضافة إلى الوسائل الحديثة في أغلب الأوقات أثناء شرح مفردات المقياس الأكاديمي بنسبة قدرت بـ 13.33 % .

أما بقية الفئات فكانت بنسب متساوية .

* فئة المبحوثين الذين لجؤوا إلى الجمع بين المحاضرة و المحاضرة عن بعد بنسبة 6.67 % و هذا من أجل ضمان سيرورة الدروس و سهولة فهمها .

* فئة اقتصرت على الاعتماد على الوسائل الحديثة كالعاكس الضوئي في أغلب الأوقات أثناء شرح مفردات المقياس الأكاديمي بنسبة 6.67 % .

* فئة بنسبة 6.67 % فاعلة تسعى للتغيير و الإبداع في تنويع أساليب التدريس ، و ذلك باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة في التدريس كالعاكس الضوئي و التحاضر عن بعد و التدريس بالتدريب .

و تسهل هذه الوسائل مهام الأستاذ الجامعي لأنها تتميز بسرعة الإنجاز و توفر الجهد و تختصر الوقت لمستخدميها ، إضافة لكونها سهلة الاستخدام فهي تتطلب جهاز حاسوب موصول بشبكة الانترنت و جهاز الاسقاط الضوئي الذي توفره الإدارة في أغلب الجامعات .

و منه يتضح عدم اهتمام الأستاذ الجامعي بالتنويع في أساليب التدريس حسب ما يقتضيه الموقف التعليمي بالقدر المطلوب .

و هذا نتيجة للأعباء و المسؤولية في ظل ازدواجية مهامه بين العمل البيداغوجي و المحاماة .

و رغم هذه الضغوط فإن استخدام الوسائل الحديثة في التدريس صارت ضرورة بيداغوجية ، لما لهذه الوسائل من مزايا تسهل عمل الأستاذ الجامعي و تسهم في إثراء المحاضرات بما تقدمه من معلومات تتميز بالسرعة و الدقة و الحداثة .

كما أنها تساهم في فتح آفاق جديدة للأستاذ الجامعي في مختلف مجالات حياته المهنية و العلمية ، و ذلك لما تقدمه من خدمات تؤهله لمواكبة التطور التكنولوجي و انتشاره الواسع عبر مختلف دول العالم .

ب/في مجال البحث

السؤال رقم 09

❖ الجدول رقم (11) : جدول يوضح عدد المقالات العلمية الوطنية التي نشرها المبحوث في مجال تخصصه خلال العام

الاحتمالات / التكرارات	التكرار	النسبة
5	2	13.33
2	7	46.67
1	4	26.67
0	2	13.33
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 09 من المحور الثاني ، و المتمثل :

ما هو عدد المقالات العلمية الوطنية التي نشرتها في مجال تخصصك خلال العام ؟

و طرح هذا السؤال لمعرفة عدد المقالات العلمية التي قام الأستاذ الجامعي بنشرها في المجلات العلمية المحكمة خلال العام ، لأنها تمثل المقياس الأساسي للإنتاج البحثي الأكاديمي ، فالعبرة ليست بِالْكَم (العدد) ، و إنما في نوعية البحوث المقدمة فما ينتظر من الأستاذ الباحث هو تقديم أبحاث علمية مبتكرة و جديدة في مجال تخصصه .

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح تباين الإجابات و تفاوتها لدى المبحوثين .

حيث أن أعلى نسبة و المقدرة بـ 46.67 % سجلت مشاركة المبحوثين بمقالَيْن ، و يرجع ذلك لممارستهم للمحاماة ، و تزامنها مع مسؤولياتهم المهنية و ضيق الوقت فحاولوا المشاركة بمقالين علميين خلال العام .

لا تتزامن مع الوقت الذين تكون فيه التزاماتهم المهنية كثيرة و يمكن تأجيلها .

أما بالنسبة للفئة القليلة و المقدرة بنسبة 13.33 % أي ما يعادل باحثين ، فقد استطاعت التنسيق بين مسؤولياتها البيداغوجية في مجال البحث حيث شاركت بـ 5 مقالات علمية و هو عدد يفوق ضعف ما شارك به أغلب المبحوثين .

و تم تسجيل نسبة مقدرة ب 13.33 % حيث أن المبحوثيْن لم يشاركا بأي مقال علمي طيلة العام الدراسي ، و قد يرجع ذلك بسبب التزاماتهم المهنية غير الممكن تأجيلها و نتيجة ضيق الوقت من جهة أخرى و ضغوطات ممارسة عملين في آن واحد و ما يترتب عنه من مسؤوليات حالت دون مشاركته البحثية بأي مقال علمي .

السؤال رقم 10

❖ الجدول رقم (12) : جدول يوضح انضمام المبحوث في فريق بحثي خلال مساره المهني و عدمه .

الاحتمالات / التكرار	التكرار	النسبة
نعم	14	93.33
لا	1	6.67
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 10 من المحور الثاني ، و المتمثل في : هل أنت منضم في فريق بحثي خلال مسارك المهني ؟

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين حريصون على الانضمام في فريق بحثي بأعلى نسبة و المقدرة بـ 93.33 .% . و هذا مؤشر إيجابي على أن ممارسة المحاماة لم تؤثر سلبا على انضمام الأستاذ الجامعي في فريق بحثي .

السؤال رقم 11

❖ الجدول رقم (13) : يوضح مشاركة المبحوث في مؤتمرات دولية داخل أو خارج الوطن من عدمها .

الاحتمالات / التكرارات	التكرار	النسبة
نعم	15	15
لا	/	/
المجموع	15	15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 11 من المحور الثاني ، و مفاده : هل شاركت في مؤتمرات دولية داخل أو خارج الوطن ؟

كل المبحوثين أجابوا بأنهم شاركوا في مؤتمرات دولية داخل أو خارج الوطن بنسبة 100 % .

و هذا مؤشر إيجابي على أن ممارسة المحاماة لم تؤثر سلبا على مشاركة الأستاذ الجامعي في مؤتمرات دولية داخل أو خارج الوطن .

ج - في مجال الإشراف :

السؤال رقم 12

❖ الجدول رقم (14) : جدول يوضح إشراف المبحوث على تخرج الطلبة ضمن تخصصه .

الاحتمالات / التكرارات	التكرار	النسبة
نعم	15	100
لا	/	/
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج دليل المقابلة ، السؤال رقم 12 من المحور الثاني ، و يتمثل في : هل تشرف على مواضيع تخرج الطلبة ضمن اختصاصك ؟

أجمع كل المبحوثين بنسبة 100 % على أنهم يشرفون على مواضيع تخرج الطلبة ضمن اختصاصهم و هذا يدل على حرصهم على أداء واجباتهم المهنية البيداغوجية على أكمل وجه رغم التزاماتهم المهنية في ظل ممارستهم لمهنة المحاماة .

و هذا مؤشر إيجابي على أن ممارسة المحاماة لم تؤثر سلبا على إشراف الأستاذ الجامعي على الطلبة ضمن اختصاصه .

السؤال رقم 13

سؤال مفتوح و يتمثل في : كم هو الوقت المخصص لحصص الإشراف على مذكرات تخرج طلبتك ؟

تباينت إجابات المبحوثين كالتالي :

* هنالك من ذكر أنه يخصص ساعة ونصف أسبوعيا لحصص الإشراف

* و هنالك من يخصص ساعتين أسبوعيا .

* و هنالك من يخصص 3 ساعات أسبوعيا

* مبحوثان صرحا بأنهما لا يتقيدان بوقت محدد لحصص الإشراف لأنه مرتبط بمدى تقدم أشغال الطالب .

* أحد المبحوثين أيضا لم يصرح بالوقت المخصص للإشراف و أجاب بقوله : لقاءات دورية منتظمة مع الطلبة خلال العام الدراسي .

و هذا مؤشر إيجابي يدل على اهتمام الأستاذ الجامعي الذي يمارس المحاماة بحصص الإشراف على الطلبة بمتوسط ساعة و نصف إلى 3 ساعات أسبوعيا مما يتيح له توجيه الطلبة و إفادتهم بمباديء البحث العلمي و خطواته المنهجية و متابعة مدى تقدم مشاريع الطلبة البحثية و كذا1 تصحيحها .

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

- **نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الأولى**

تنص الفرضية الأولى على أن :

- يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس .

كشفت المعطيات الميدانية الخاصة بالمحور الثالث للمقابلة تحصلنا على النتائج التالية :

- غالبية الأساتذة الجامعيين المزاولين للمحاماة لم يتمكنوا من إتمام المقرر الدراسي بسبب الوقت مما يؤثر على أدائهم التدريسي .

و عليه فإن من أكثر المشكلات التي تمثل عبئا على الأستاذ الجامعي في مجال التدريس هي زيادة ساعات التدريس ، فيواجه الأستاذ الجامعي ضغطا من حيث توفر الوقت خصوصا في ظل مزاولته لعمل آخر ، فيحاول جاهدا التوفيق بين المهام المزدوجة الموكلة إليه .

و هذا ما وضحته معطيات الجدول رقم (9) و المتعلق بمعرفة مدى تمكن الأستاذ الجامعي من إتمام المقرر الدراسي فقد تبين أن الوقت لا يكفيه لتغطية محاور المقاييس التي يدرسها و الذي يهدف لمعرفة مدى انضباط الأستاذ الجامعي و التزامه بالحضور في عمله البيداغوجي .

أما الجدول رقم (10) و المتعلق بمهارات التدريس التي يمتلكها الأستاذ الجامعي ، فقد تبين ما يلي :

- اعتماد الأستاذ الجامعي على أبسط أساليب التدريس التقليدية القائمة على الإلقاء و التلقين ، و بالتالي عدم امتلاكه لمهارة التدريس باستخدام طرق التدريس الحديثة .

- القصور في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس .

فقد تبين أن الأستاذ الجامعي محل الدراسة غير حريص على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس بدرجة كبيرة .

و هنا يتبين أن العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي يؤثر على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس سلبا رغم أنه يمثل الدور الرئيسي و المحوري له في الجامعة .

فقد أكدت الدراسة الميدانية أن الأستاذ الجامعي الذي يشتغل بالمحاماة لم يستطع التوفيق بين مهامه التدريسية و عمله بالمحاماة ، إذ أنه لا يجد الوقت الكافي لإتمام المقرر الدراسي و بالتالي لا يتمكن من تغطية جميع محاور المقياس، إضافة إلى عدم استخدامه لوسائل التدريس الحديثة التي من شأنها إثراء المادة العلمية التي سيقدمها للطلبة ، و يكتفي بالطرق التقليدية .

و ختاما لما تم التوصل إليه فإن هذه الفرضية صادقة بنسبة عالية على اعتبار وجود علاقة قوية بين متغيري الفرضية و مؤشراتها .

- نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثانية :

و التي مفادها :

- تؤثر ممارسة العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال البحث العلمي .

و للتحقق من هذه الفرضية تم الاعتماد على المعطيات المتوصل إليها و بعد استقرائها تم التوصل إلى النتائج التالية :

- حرص و اهتمام الأستاذ الجامعي بالبحث العلمي رغم انشغالاته و التزاماته المهنية في ظل ازدواجية ممارسته للعمل البيداغوجي و المحاماة ، و قد يرجع ذلك إلى أنه ينشر مقالاته بعد إنجازها خارج أوقات العمل أو بعدما يؤجل الأعمال التي من الممكن تأجيلها .

فالنشر العلمي يمهد للمزيد من البحث و التجريب العلمي و الإنتاج الأكاديمي .

و هذا ما وضحته معطيات الجدول رقم 11 و المتعلق بمعرفة عدد المقالات العلمية التي قام بنشرها الأستاذ الجامعي خلال العام الدراسي . و الجدول رقم 12 و المتعلق بمعرفة ما إذا كان الأستاذ الجامعي الممارس للمحاماة منضما في فريق بحثي خلال مساره المهني .

و الجدول رقم 13 و المتعلق بمعرفة مشاركة الأستاذ الجامعي الممارس للمحاماة في مؤتمرات دولية داخل و خارج الوطن .

و هنا يتبين أن ممارسة الأستاذ الجامعي لعمل موازٍ (المحاماة) تؤثر على أدائه البيداغوجي في مجال البحث إيجابا . فالمؤشرات الإيجابية تمحورت حول حرصه على نشر المقالات العلمية و الانضمام للفريق البحثي وكذا المشاركة في مؤتمرات دولية داخل و خارج الوطن .

و ختاما لما تم التوصل إليه فإن هذه الفرضية صادقة بنسبة عالية على اعتبار وجود علاقة قوية بين متغيري الفرضية و مؤشراتها .

- نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة :

و محتواها يتمثل في :

- يؤثر العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف .

و للتحقق من هذه الفرضية تم الاعتماد على المعطيات المتوصل إليها في الجدول رقم 14 و إجابات المبحوثين عن السؤال رقم 13 ، و بعد استقرائها تم التوصل إلى النتائج التالية :

- يمنح الأستاذ الجامعي الوقت الكافي لطلبته في حصص الإشراف رغم تعدد مسؤولياته المهنية في ظل ممارسته للمحاماة .

- ممارسة الأستاذ الجامعي للمحاماة لم تكن عائقا كي لا يقوم بمهامه في مجال الإشراف .

و هنا يتبين أن العمل الموازي (المحاماة) للأستاذ الجامعي يؤثر على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف إيجابا .

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

بعد تعرضنا في الجانب النظري لمختلف المقاربات و التصورات الفكرية ، سنتعرض إلى مختلف ما توصلت إليه الدراسات الأخرى حول موضوع دراستنا و مقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية

و يبدو جليا أن نتائج هذه الدراسة تقترب و تتقاطع في جوانب مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات اجتماعية مختلفة ، كما اختلفت معها في بعض الجوانب

الدراسة الأولى :

دراسة سليمة حفيظي

بعنوان : ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي بين الأكاديمي و الإداري و انعكاساته على جودة آدائه الجامعي .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن ازدواجية الدور التي طرحت في الفرضية الرئيسية للدراسة و توقعت الباحثة أنها ستنعكس سلبا

على جودة الأداء الجامعي للأستاذ الجامعي لم تتحقق بنسبة كبيرة ، فعلى الرغم من القصور المسجل في جوانب من أدواره كمدرس و مشرف و موجه و باحث و إداري ، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يكون أداؤه الجامعي متوفرا على جودة نوعية ، يتوقع أن يحسن و يطور فيه من خلال التنمية المهنية بأساليبها المختلفة .

في حين أننا توصلنا في دراستنا أن الأستاذ الجامعي المحامي الذي يمارس المحاماة لم يستطع أن يوفق في القيام بدوره في التدريس حيث سجلت بعض النقائص من خلال الدراسة الميدانية .

بينما استطاع التوفيق في مهامه كباحث و مشرف رغم الصعوبات التي تواجهه .

الدراسة الثانية :

دراسة : حورية بورعدة

بعنوان : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي - .

و خلصت الباحثة من خلال دراستها إلى مجموعة من النتائج منها :

تحديد العوامل الدافعة إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي ، كما بينت المظاهر و الأشكال تالتي يمكن أن يكون عليها هذا الاقتصاد ، ثم وضحت الانعكاسات و الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة على الرغم من اعتبار هذا الاقتصاد مجالا تتنفس فيه فئة معينة من طبقات المجتمع .

و من نتائج البحث المتوصل إليها أيضا :

- يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة و توفر السلع و الخدمات النادرة في الأسواق ، من أجل كبح التهريب و التقليل من البطالة .
- كما أنه و على الرغم من المجهودات و المحاولات المبذولة من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة و أمام أعين أعوان الأمن ، و هذا نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي .
- معالجة و تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تضافر جميع الجهود الحكومية و النقابية و مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص .

و لقد اتفقت نتائج دراستنا مع هذه النتائج حيث تبين أن اللجوء إلى العمل الموازي هو وليد عدة عوامل تباينت بين العوامل الاقتصادية بهدف البحث عن مدخول أفضل و تحسين ظروف المعيشة و أسباب اجتماعية لاكتساب مكانة اجتماعية داخل المجتمع و لتقدير الذات .

و من بين النتائج المتوصل إليها أيضا انتشار ظاهرة ممارسة العمل الموازي لدى الفئة المتعلمة أيضا و المثقفة مما يستلزم من الدولة ضرورة احتواءها باتخاذ إجراءات تنظيمية اتجاهها .

الدراسة الثالثة :

دراسة شذى حامد عمر محمد و محمد عبود حامد محمد

بعنوان : الأستاذ الجامعي بين العمل الأكاديمي و الإداري . (السعودية)

و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

أن الكفاءة العلمية و الإدارية عند التعيين في المناصب الإدارية تؤدي إلى تسهيل العمل الإداري و تجويده .

تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراستنا في أنها توصلت إلى تأثر العمل الإداري إيجابا لدى الأساتذة الجامعيين ، أما في دراستنا فقد خلصت إلى تأثر الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي بممارسته للمحاماة سواء في مجال التدريس أو كباحث أو كمشرف .

الدراسة الرابعة :

دراسة جمال علي الدهشان و جمال أحمد السيسي .

بعنوان : أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية لمسؤولياتهم المهنية و علاقته برضا أعضاء هيئة التدريس عن عملهم .

و النتائج التي توصل إليها الباحثان هي :

أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن معظم المسؤوليات المهنية لرؤساء الأقسام مهمة جدا ، سواء المسؤوليات العلمية أو التعليمية أو الإدارية أو السياسية الاجتماعية ، أما مسؤوليات رؤساء الأقسام في مجال خدمة المجتمع فهي غير مهمة من وجهة نظر أفراد العينة .

تتفق نتائج دراستنا مع نتائج هذه الدراسة في أننا توصلنا إلى حرص الأساتذة الجامعيين في ظل ممارستهم للمحاماة على التوفيق بين مهامهم كمحامين و مهامهم كباحثين و مشرفين و عدم حرصهم على التوفيق بين المحاماة و بين مهامهم في مجال التدريس .

3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية

من خلال ما تم عرضه سابقا بأننا اعتمدنا على نظرية الدافعية للعمل كمقاربة نظرية لدراستنا ، و ذلك نظرا لما تتضمنه هذه النظرية من أفكار و تصورات تخدم دراستنا .

حيث أن نظرية الدافعية تتفق بشكل كبير مع نتائج دراستنا ، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن دوافع لجوء الأستاذ الجامعي لممارسة عمل آخر موازاة مع عمله البيداغوجي بالجامعة .

فوفقا لنظرية التوقع و التي تعد إحدى النظريات الهامة في مجال الدافعية نحو العمل و أكثر النظريات شمولا و التي ترتكز على تفسير سلوك الفرد و دوافعه ، و الممثلة في اتجاهين هما اتجاه التوقع لـ **فروم** و الاتساق المعرفي لـ **أبراهام كورمان** .

فالاتجاه الأول و المتمثل في اتجاه التوقع لفروم يقر بأن الفرد يقبل على اختيار نمط العمل و النشاط الذي يتوقع منه إمكانية حصوله على مختلف العوائد التي تشبع حاجاته و تحقق أهدافه .

ففي دراستنا يمكننا تفسير توجه الأستاذ الجامعي لممارسة المحاماة موازاة مع عمله البيداغوجي ، من خلال إجابات المبحوثين في عدة أسئلة من المحور الثاني و تحديدا الأسئلة الأربعة الأولى

- بأن الدافع المادي هو الدافع الأساسي من وراء توجه الأستاذ الجامعي للعمل الموازي موازاة مع عمله

فالمحاماة توفر للأستاذ الجامعي مدخولا أفضل مقارنة بعمله البيداغوجي.

و على النقيض من ذلك فإن عمله بصفته أستاذا جامعيا لا يلبي له كل ما يرغب به و ما تحتاجه أسرته لأن الأجر الذي يتحصل عليه الأستاذ الجامعي لا يوفر له مختلف احتياجاته من متطلبات الحياة (الاستهلاكية ، الصحية ، المعيشية ، مختلف الحاجيات الكمالية ...) خاصة بالنسبة للمتزوجين أمام مسؤولياتهم الأسرية .

أي أن الأجور و المكافآت بمختلف أشكالها مهمة جدا لزيادة الدافعية نحو العمل ، باعتبارها وسيلة لإشباع الحاجات المادية و الاجتماعية و النفسية للعاملين في المنظمة .

و هذا أشارت المقاربة النظرية التي تم اعتمادها بوجود علاقة بين الأجور و دافعية الفرد نحو عمل معين

و بخصوص الاتجاه الثاني من النظرية و المتمثل في الاتساق المعرفي لـ **أبراهام كورمان** و الذي يقر بأن الفرد يسعى إلى تحقيق تلك الحاجات التي تمكنه من الحصول على أكبر توازن معرفي ممكن .و كذلك تقديره لذاته عن طريق العمل ، فإنه يتفق مع دراستنا من خلال :

- حب الأستاذ الجامعي لمهنة المحاماة ينعكس بصورة إيجابية على حالته النفسية و هذا من شأنه أن يزيد من دافعيته للعمل و جعله يقدم الأفضل و يطور أداءه مما يؤدي به إلى تقدير ذاته .

- حرص الأستاذ الجامعي على الانتفاع بخبرته و المعارف المكتسبة من خلال ممارسة عمل آخر يحقق له ذلك.

- رغبة الأستاذ الجامعي في تطوير خبراته و مهاراته معرفيا ،و تطبيقها بشكل عملي من خلال ممارسة عمل آخر غير التدريس .

- حرص الأستاذ الجامعي على تحقيق طموحاته و سعيه لتقدير ذاته و اكتساب مكانة اجتماعية عن طريق ممارسة عمل مواز.

و هو ما أكده الاتجاه الثاني في الطرح النظري المعتمد في دراستنا .

و منه يمكننا القول أن دراستنا تتفق إلى حد كبير مع الأفكار المطروحة في نظرية الدافعية للعمل و التي تم اعتمادها كمقاربة نظرية ، ممَثَّلةً في اتجاهيْ التوقع و الاتساق المعرفي .

النتائج العامة :

تمثل السؤال الرئيسي للدراسة في : هل يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي (المحاماة) على أدائه البيداغوجي ؟

و استنادا لمعطيات الدراسة الميدانية و وفقا للمقاربة النظرية المعتمدة و من خلال النتائج الفرعية لفرضيات الدراسة يمكن القول بأن :

- يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي سلبا على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس .

- يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي إيجابا على أدائه البيداغوجي في مجال البحث العلمي .

- يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي إيجابا على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف .

- توجد علاقة ارتباطية بين العمل الموازي للأستاذ الجامعي و أدائه البيداغوجي في مجال التدريس و البحث العلمي و الإشراف .

و من جملة النتائج المتوصل إليها أيضا من خلال دراستنا :

- الدافع المادي هو الدافع الأساسي من وراء توجه الأستاذ الجامعي للعمل الموازي موازاة مع عمله البيداغوجي لأنه يوفر للأستاذ الجامعي مدخولا أفضل مقارنة بعمله البيداغوجي .

- توجه الأستاذ الجامعي لممارسة العمل الموازي لأنه يحقق له مكانة اجتماعية بالنسبة له .

- توجه الأستاذ الجامعي لممارسة العمل الموازي لأنه ينتفع به أكثر.

- حب الأستاذ الجامعي للعمل الموازي ينعكس إيجابيا على حالته النفسية ، مما يعزز دافعيته للعمل و يجعله يقدم الأفضل و يطور من أدائه مما يشعره بتقدير ذاته .

- حرص الأستاذ الجامعي على الانتفاع بخبرته و المعارف المكتسبة من خلال ممارسة عمل آخر يحقق له ذلك.

- يسعى الأستاذ الجامعي من خلال ممارسته للعمل الموازي إلى تطوير خبراته و مهاراته معرفيا و عمليا .

الاستنتاج العام للدراسة :

- يؤثر العمل الموازي للأستاذ الجامعي سلبا على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس و بالإيجاب على أدائه البيداغوجي في مجال البحث العلمي و مجال الإشراف .

خـــــاتمــة

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها : تؤثر ممارسة الأستاذ الجامعي للمحاماة على أدائه البيداغوجي (التدريس ،البحث ، الإشراف) بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة .

و نظرا لأن الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي يتجسد في مجالات ثلاث : في التدريس و البحث العلمي و الإشراف ، و في ظل ذلك قدمنا فرضيات فرعية تتناول المجالات الثلاث بهدف تبيان مدى تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

و لقد توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي :

- تأثير سلبي للعمل الموازي للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال التدريس .فمثلا الوقت لا يسمح له بإتمام المقرر الدراسي و كذا قلة استخدامه للوسائل الحديثة في التدريس .

- تأثير إيجابي للعمل الموازي للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال البحث العلمي .

- تأثير إيجابي للعمل الموازي للأستاذ الجامعي على أدائه البيداغوجي في مجال الإشراف .

- تمكن الأستاذ الجامعي من التوفيق بين مهامه البيداغوجية و عمله الموازي في مجاليْ البحث العلمي و الإشراف و عدم التوفيق بينها في مجال التدريس .

و ختاما نخلص إلى وجود علاقة ارتباطية بين العمل الموازي للأستاذ الجامعي و أدائه البيداغوجي في مجالات التدريس و البحث العلمي و الإشراف .

- تساهم عدة عوامل في توجه الأستاذ الجامعي للعمل الموازي موازاة مع عمله البيداغوجي

و خاصة العامل المادي .

- توجه الأستاذ الجامعي لممارسة العمل الموازي لأنه يحقق له مكانة اجتماعية بالنسبة له و ينتفع به أكثر.

- حب الأستاذ الجامعي للعمل الموازي يعزز دافعيته للعمل مما يجعله يطور من أدائه .

- يحرص الأستاذ الجامعي على الانتفاع بخبرته و مهاراته من خلال ممارسة عمل آخر .

التوصيات و الحلول :

على ضوء ما تقدم و النتائج المتوصل إليها قمنا بطرح بعض التوصيات و التي تتعلق بميدان و مجتمع

الدراسة و تتمثل في :

- تحسين ظروف الأستاذ الجامعي خاصة من الناحية المادية و الاجتماعية حتى لا يلجأ إلى عمل آخر و يتفرغ لمهامه البيداغوجية و تطوير أدائه .

- يتعين على الأستاذ الجامعي في حال ممارسته للعمل الموازي عدم التقصير في القيام بمهامه البيداغوجية .

- وضع برامج للاستفادة من خبرات الأساتذة الجامعيين الذين يمارسون عملا موازيا و توفير تسهيلات لها .

- تكييف توقيت عمل الأستاذ الجامعي الذي يمارس عملا موازيا حتى يتمكن من التوفيق بين العملين .

- إجراء دراسات مسحية للجامعة الجزائرية للكشف عن مدى إقبال الأستاذ الجامعي على ممارسة عمل مواز و درجة التوفيق بين المهام و إيجاد حلول لذلك .

قائمة المصادر و المراجع

المعاجم و القواميس :

1- ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ج 4 ، دار الفكر ، دمشق ، (سوريا)، ط1 ، 1979 .

2- ابن منظور، لسان العرب : مادة (أدى) ، مجلد 1و 4 ، دار صادر، بيروت(لبنان) ، ط1 ، 2009 .

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط4 ، 2007 .

4- محمد الدين الفيروز الأبادي، القاموس المحيط ، مجلد 1 دار الحديث، القاهرة (مصر) ، ط1 ، 2007

الكتب :

5- أبو حسين سامي أحمد ، الارتقاء بفاعلية هيئة التدريس، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1 ، 2014 .

6- أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر)، ط1 ، 1997.

7- أحمد مصطفى حليمة جودة العملية التعليمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1 ، 2015 .

8- حسن حسين البيلاوي و آخرون ، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد و الأسس و التطبيقات ، دار المسيرة ، عمان (الأردن) ، ط1 ، 2006 .

9- حسن شحاتة ، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع و المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة(مصر)، ط1 ، 2003 .

10- حسين محمد جواد الجبوري ، منهجية البحث العلمي ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، العراق، ط1 ، 2013 .

11- راضية رابح بوزيان ، إدارة الجودة الشاملة و مؤسسات التعليم العالي ، دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان (الأردن) ، ط1 ، 2015 .

12- زيتون عايش محمود، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) ، ط1، 1995.

13- زيد سليمان العدوان و محمد فؤاد الحوامدة ، تصميم التدريس بين النظرية و التطبيق ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 .

14- سعيد سبعون و حفصة جرادي ، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2012 .

15- سلمان حيان ، اقتصاد الظل ، جمعية العلوم الإنسانية السورية ، سورية ، ط1، 2006 .
16- سوسن شاكر مجيد ، تقويم جودة الأداء في المؤسسات التعليمية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2011 .
17- شاكر عطية قنديل ، الدافعية للعمل ، دار المعارف ، مصر ، ط4 ، 1994 .
18- صالح عبد العزيز التربية وطرق التدريس ، دار المعارض، القاهرة(مصر) ، ط1 ، د ت .
19- عاطف وليم اندراوس ، اقتصاد الظل ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ط1 ، 2005 .
20- عبد الحميد عبد المطلب ، الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال و الفساد ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2013 .
21- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ط1، 2003 .
22- عبد الرحمان عيسوي ، تطوير التعليم الجامعي العربي ، منشأة المعارف ، مصر ، ط1، 1997 .
23- عبد السلام عبد الله صفوت ، الاقتصاد السري – دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002 .
24- عفت مصطفى الطناوي ، التدريس الفعال – تخطيطه ، مهاراته- ، استراتيجيات تقويمه- ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن)ط2، 2011 .
25- كاظم لفتلاوي ، سهيلة محسن ، المدخل إلى التدريس ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن)، ط1 ، 2003 .
26- محجوب سام فيصل ، الدور القيادي لرؤساء الأقسام العلمية في الجامعات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ،مصر (القاهرة)،2004 .
27- محمد الصغير بعلي ، تشريع العمل في الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 1992 .
28- محمد سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي ، دار الكتب ، اليمن ، ط3 ، 2019 .
29- محمد سكران ، الطالب و الأستاذ الجامعي ، دار ثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2001 .
30- محمد مقداد ، علم النفس الصناعي ، دار قانة ، الجزائر ، ط1 ، 2006 .
31- محمد حسن حمادات ، وظائف و قضايا معاصرة في الإدارة التربوية ، دار حامد ، الأردن ، ط1، 2007 .
32- محمود توفيق إسكندر ، المحاماة في الجزائر مهنة و مسؤولية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، ط1 ، 1998 .
33- مرسي محمد منير ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه ، دار النهضة العربية ، القاهرة (مصر) ، ط1، 1992 .
34- مريم أحمد قدوري ، الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الإمارات ، دار الكتاب الجامعي لبنا ، د. بلد ، ط1 ، 2016 .

35- مصباح عامر ، التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2003 .
36- منير نوري ، تسيير الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2014 .
37- نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا، مصر ، ط1 ، 2008 .
38- وائل عبد الرحمن التل و عيسى محمد قحل ، البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، ط2 ، 2007 .
39- وليد أحمد جابر و آخرون ، طرق التدريس العامة و تخطيطها و تطبيقاتها التربوية ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2005 .

الأطروحات و الرسائل الجامعية :

40- أيمن يوسف ، تطوير التعليم العالي : الإصلاح و الآفاق السياسية ، رسالة لنيل الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة ين يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008
41- حنان الشطيبي ، الحركة النقابية العمالية بالجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في تسيير الموارد البشرية ،جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر) ، 2010
42- حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران ، 2014.
43- زينب قرفي و فاطمة الزهراء لعموري ، الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2016 .
44- سعدية قصاب ، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر ، مذكرة لنيل الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 .
45- كفاية يوسف أبو عبد ، الأنماط القيادية في الجامعات و انعكاساتها على تفعيل أداء العاملين ، بحث ماجستير في صول التربية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، د. سنة .
46- ملاك قارة ، إشكالية القطاع غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد المالي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر، 2009 .

المجلات العلمية و الدوريات و الملتقيات :

47- أحمد فلوح ، الأستاذ الجامعي بين الواقع و المتوقع ، الملتقى الوطني الأول : واقع التكوين الجامعي في الجزائر من خلال مخرجاته ، قسم علم النفس ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 12-13 أفريل 2012 ،

48- اسماعيل بوخاوة ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق ، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، أيام 14 و 15 و 16 نوفمبر 2000 ، ص : 21 .

49- الجميل محمد عبد السميع شعلة ، نجوى نور الدين عبد العزيز ، 1998أثر التدريب أثناء الخدمة على كل من الأداء التدريسي و الاتجاهات نحو التدريس ، مجلة علم النفس ، العدد 48 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

50- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، القطاع غير الرسمي حقائق و أوهام ، الدورة العامة العادية ، العدد 24 ، تقرير لجنة علاقات العمل ، الجزائر ، جوان 2004 .

51- المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، مأزق القطاع غير النظامي ،مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 78 ، 1991 .

52- باية ساعيو ، زوبيدة سيارة ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و آثاره على الاقتصاد ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مجلد 14 ، العدد 1 ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2020 ، ص : 69 .

53- بريشي عبد الكريم ، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي ، ملتقى وطني حول الاقتصاد في لجزائر الآثار و سبل الترويض ، جامعة سعيدة ، يومي 20- 21 نوفمبر 2007

54- بن تركي أمينة و زعموم صبرينة ، الاقتصاد الموازي في الجزائر أسبابه و نتائجه ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، مجلد 3 ، العدد 2 ، سبتمبر 2019 ، ص : 69 .

55- حنان حاقة و رفيقة حروش و آخرون ، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي و التحصيل الضريبي ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ، مجلد 2 ، العدد 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2019 .

56- خالد الميرو آخرون ، أهمية سوسيولوجيا التربية ، سلسلة التكوين الإداري ، العدد 3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط2، 1995 ,

57- زازوي موفق ، إشكالية عمل المرأة في المجتمع الجزائري ، مجلة الفكر المتوسطي ، الجزائر ، العدد 10 ، ديسمبر 2015 .

58- سعيد عبد الخالق ، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها – آثارها ، جماعة تحوتي للدراسات المصرية ، مجلة ثقافية علمية ، مصر ، العدد 17 ، بتاريخ 11/27/ 2000 .

59- سليمان ناصر و عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، دراسة تقييمة لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر ، 24 فيفري 2017 .

60- عبد الرحمان برقوق ، عضو هيئة التدريس و أخلاقيات و أدبيات الجامعة ، مجلة مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري ، العدد2 ، بسكرة ، الجزائر 2014 .

61- علي حسين الحسن ، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه مثال سورية ، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 4 جوان 2014

62- عمر الخرابشة ، العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 31 ، 2012 .

63- لينة جوالح ، علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد 2 ، الجزائر ، 6نوفمبر 2021 ،

64- نسرين قسومي و نذير محمد ، واقع الأداء البيداغوجي في ظل المقاربة بالكفاءات في المدارس الابتدائية الجزائرية ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، 2017

65- يحي بوشلاغم ، الأستاذ الجامعي الكفء من وجهة نظر الطلبة ، الملتقى الوطني الأول : واقع التكوين الجامعي في الجزائر من خلال مخرجاته في سوق العمل رؤية تقويمية ، قسم علم النفس ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 12 – 13 أفريل 2012 .

الموقع الالكتروني

66- الموقع الرسمي عبر الانترنت لجامعة خنشلة https://univ-khenchela.com -

الـمـلاحـــق

الملحق رقم 01 : تسهيل مهمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة عباس لغرور خنشلة

UNIVERSITE ABBES LAGHROUR DE KHENCHELA

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلـــوم الاجتماعية

المرجع:../ك ع اج إن/ق ع اج/2024

السنة الجامعية :2024/2023

خنشلـة في :.....22 أفريل 2024

الي السيد:..الأمين العام لكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عباس لغرور خنشلة

الموضوع :تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا ان نتقدم الي سيادتكم بهذا الطلب والمتمثل في تقديم التسهيلات الممكنة للطلبةالاتية اسماؤهم:

الرقم	الاسم واللقب	التخصص	رقم بطاقة الطالب
01	عبد السلام كرخاص	علم اجتماع التنظيم والعمل	101934952248
02			
03			
04			

بغرض جمع المعلومات الضرورية في انجاز بحث (ها)الموسوم ب:..العمل الجواري للأساتذة الجامعي وتأثيره على الأداء البيداغوجي من وجهة نظر الطلبة..واجراء تربص ميداني بمؤسستكم من اجل تكملة اعداد بحث ميداني

تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

رئيس القسم

الأمين العام لكلية الحقوق والعلوم السياسية

السيد محمد قلوش

الملحق رقم 02 : الهيكل التنظيمي

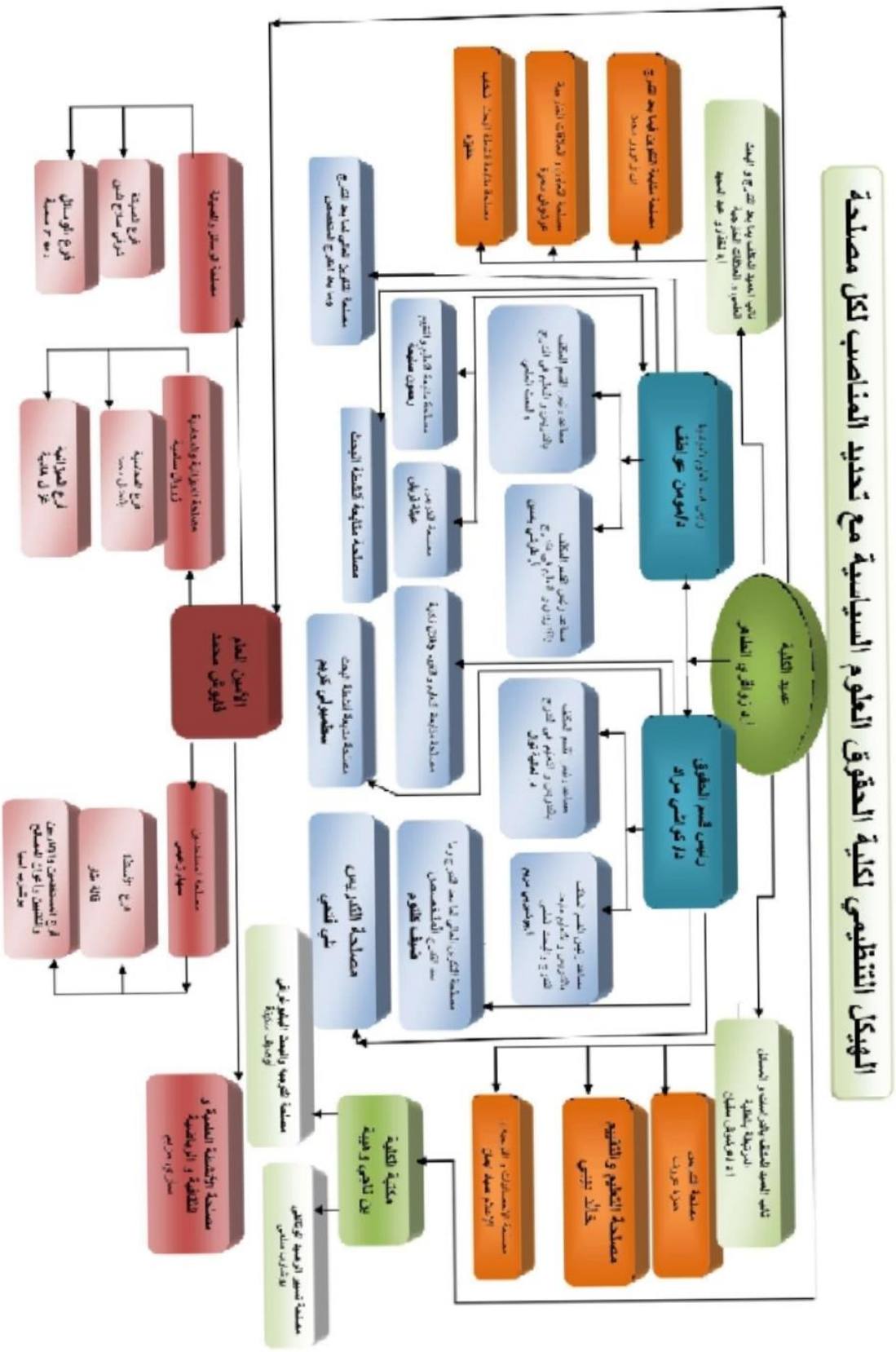

ملحق رقم 03 : تحكيم المقابلة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
لبرش راضية	أستاذ محاضر –أ–	عباس لغرور –خنشلة–
قرزيز محمود	أستاذ التعليم العالي	عباس لغرور –خنشلة–
مناح رفيق	أستاذ محاضر –أ–	عباس لغرور –خنشلة–

ملحق رقم 04 : دليل المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية : العلوم الإنسانية و الاجتماعية

القسم : علوم اجتماعية

دليل مقابلة لإعداد مذكرة مكملة لنيل الماستر شعبة علم الاجتماع ،تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل

العمل الموازي للأستاذ الجامعي و تأثيره على أدائه البيداغوجي
المحاماة نموذجا
دراسة ميدانية بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة

(دليل مقابلة خاص بالأساتذة الجامعيين الذين يمارسون المحاماة)

إعداد الطالب :

- عبد السلام كرفاص

الأستاذة المشرفة :

د/ راضية لبرش

ملاحظة :

أحيطكم علما أن بيانات هذه المقابلة سرية و لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي ، لذا أرجو منكم التكرم بالإجابة عنها بكل صراحة و موضوعية .

و في الأخير ، دمتم في خدمة العلم و المعرفة ، و شكرا لتعاونكم .

السنة الجامعية 2023 – 2024 م

المحور الأول : البيانات الشخصية :

- الجنس :

- السن :

- الحالة العائلية :

- الرتبة العلمية :

- الأقدمية في مهنة المحاماة :

المحور الثاني : توجه الأستاذ الجامعي إلى العمل الموازي (المحاماة) :

1- حسب رأيك ، ما الذي قد يدفع الأستاذ الجامعي لممارسة عمل آخر غير التدريس ؟

.....

2- هل المحاماة تحقق لك مكانة اجتماعية داخل المجتمع ؟

.....

3- هل ترى أن المحاماة تحقق لك مدخولا أفضل ؟ .....

4- ما هو العمل الذي ترى أنك انتفعت به أكثر ؟ .....

5- من وجهة نظرك ، ما هي الصعوبات التي تواجهك كأستاذ جامعي في التوفيق بين المحاماة و العمل البيداغوجي ؟

....

6- ماذا تقترح لتحقيق التوافق بين التدريس الجامعي و ممارسة عمل مواز آخر ؟

.....

المحور الثالث : تأثير العمل الموازي على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي

أ/ في مجال التدريس :

7- هل الوقت يسمح لك بإتمام المقرر الدراسي ؟

.....

8- ما هي الطريقة التي تعتمدها في أغلب الأوقات أثناء شرحك لمفردات المقياس الأكاديمي :

محاضرة ☐ وسائل حديثة كالعاكس الضوئي ☐ محاضرات عن بعد ☐

أخرى☐ تذكر ....

ب/ في مجال البحث :

9- ما هو عدد المقالات العلمية الوطنية التي نشرتها في مجال تخصصك خلال العام ؟

.....

10- هل أنت منضم في فريق بحثي خلال مسارك المهني ؟

....

11- هل شاركت في مؤتمرات دولية داخل و خارج الوطن ؟

.....

جـ / في مجال الاشراف :

12- هل تُشْرِف على مواضيع تخرج الطلبة ضمن اختصاصك ؟

.....

13- كم هو الوقت المخصص لحصص الإشراف على مذكرات تخرج طلبتك ؟

.....

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ : **العمل الموازي للأستاذ الجامعي و تأثيره على الأداء البيداغوجي- المحاماة أنموذجا -** ، إلى التعرف على مدى تأثير ممارسة الأستاذ الجامعي للعمل الموازي على أدائه البيداغوجي .

و قد أنجزت الدراسة بكلية الجقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة .و اعتمدنا على المنهج الوصفي و أسلوب المسح الشامل .

و قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- وجود علاقة ارتباطية بين العمل الموازي للأستاذ الجامعي و أدائه البيداغوجي .

- تأثير العمل الموازي كان سلبيا على الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي في مجال التدريس

- تأثير العمل الموازي كان بصورة إيجابية على أدائه البيداغوجي في كل من مجال البحث العلمي و مجال الإشراف .

و خرجنا بتوصيات يمكن أن تساهم في تحسين مستولى الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي من أجل المساهمة الفعالة في تنمية الجامعة الجزائرية و تنمية المجتمع فالارتقاء بمستوى الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي هو أحد روافد التنمية المستدامة التي تنشدها كل المجتمعات .

و في الختام تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يفتح الباب أمام المزيد من الدراسات في نفس الموضوع ، خصوصا و أن آفاق البحث ما تزال مفتوحة في هذا المجال الخصب .

الكلمات المفتاحية : الموازي ، الأداء البيداغوجي ، الأستاذ الجامعي ، التدريس ، البحث العلمي ، الإشراف .

الملخص باللغة الإنجليزية :

Abstract

This study, titled: Parallel work for a university professor and its impact on his pedagogical performance - Lawyering as a model - aims to identify the extent of the impact of a university professor's practice of parallel work on his pedagogical performance. The study was completed at the Faculty of Law and Political Science at the University of Khenchela, and we relied on the descriptive approach and the comprehensive survey method.

The study reached a number of results, the most important of which are:

There is a correlation between the parallel work of a university professor and his pedagogical performance. The impact of parallel work was negative on the pedagogical performance of the university professor in the field of teaching. The impact of parallel work was positive on his pedagogical performance in both the field of scientific research and the field of supervision.

We came up with recommendations that could contribute to improving the pedagogical performance of university professors in order to: Effective contribution to the development of the Algerian university and community development by raising the level of the professor's pedagogical performance

The university is one of the tributaries of sustainable development that all societies seek.

In the end, it should be noted that this research opens the door to more studies on the same topic.

Especially since the horizons of research are still open in this fertile field.

Keywords: parallelism, pedagogical performance, university professor - teaching - scientific research. Supervision .